# نحو استراتيجية للعمل الخليجي المشترك

مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثاني عشر
لرابطة الاجتماعيين في الكويت
١٩٨١

منشورات رابطة الاجتماعيين - الكويت

ص.ب : ٣٤١٠٠ - العديلية
هاتف : ٢٥١٣٠٤٣ - ٢٥٢٩٢١٢

# نحو استراتيجية للعمل الخليجي المشترك

مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الثاني عشر
لرابطة الاجتماعيين في الكويت
١٩٨١

الطبعة الأولى

١٩٨٥

منشورات رابطة الاجتماعيين ـ الكويت

ص.ب ٣٤١٠٠ ـ العديلية

هاتف ٢٥١٣٠٤٣ ـ ٢٥٢٩٢١٢

# المحتويـات

رقم الصفحة


المقدمة

تقييم العمل الخليجي المشترك ومقوماته ومستقبله ... ... ٧

**الدكتور محمد الرميحي**

تجربة اتحاد الامارات العربية ... ... ... ... ... ... ٢٧

**الدكتور صلاح العقاد**

وحدة الثقافة والمصير المشترك للدول العربية الخليجية ... ... ٤٣

**الدكتور مصطفى النجار**

التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي والدعوة لقيام
سوق خليجية مشتركة ... ... ... ... ... ... ... ٥٣

**عبد الوهاب التمار**

دور المؤسسات والهيئات الديمقراطية فى اثراء
العمل الخليجي المشترك ... ... ... ... ... ... ٦٥

**محمد مساعد الصالح**

مجالس الوزراء الاقليمية لدول الخليج العربي
كمدخل نحو وحدة عـربية خليجية ... ... ... ... ٧٩

**كامـل الصالح**

تنمية الموارد البشرية وتنسيق نظم الاستخدام
كهدف نحو قيام سوق عمل خليجية مشتركة ... ... ... ٩٣

**الدكتور نادر الفرجاني**

التعاون الصناعي الخليجي واقعه واتجاهاته ... ... ... ... ١٠٧

**الدكتور علي عبد الرحمن الخلف**

التكامل الاجتماعي والسياسة السكانية
فى دول الخليج العـربي ... ... ... ... ... ... ١٤٥

**الدكتور محمد رشيد الفيل**

كفاءة اداء المشروعات العامة فى اقطار الجزيرة العربية
المنتجة للنفط ... ... ... ... ... ... ... ١٦١

**الدكتور علي خليفة الكواري**

# المقدمـــة

حرصت الرابطة منذ مواسمها الثقافية الاولى على طرح المواضيع المهمة ذات الصلة بأقطار الخليج العربية ، **وتعود الرابطة مجددا لمعالجة** موضوع العمل الخليجي المشترك من خلال منظور مستقبلي واستشراف سياسة استراتيجية للعمل الخليجي المشترك فى كافة ابعاد الحياة من جوانبها المتعددة السياسيـــة والاقتصاديـــة والتشريعيـــة والثقافيـــة والتربوية والاجتماعية ، مع تقييم الجهود التى قطعتها دول المنطقة حتى الآن فى هذا الاتجاه دون اغفال المعوقات والسلبيات التي واجهت وتواجه مسيرة العمل الخليجي المشترك على امل تذليل كافة الصعاب وايجاد الحلول الملائمة لها من واقع ظروف المرحلة الراهنـــة التي تمر بها دول المنطقة ، والمدى الذي يمكن ان تبلغـــه فى مسيرتها الجادة نحو وحدتها المرتقبـــة .

واننا لنأمل لكل هذا ان يجـــد قادة الرأي وكافـــة المسئولين فى مجتمعنا على اختلاف مستوياتهم ومن مختلف مواقعهم ، فيما انتهينـــا اليه من آراء وتصورات ما يثير اهتمامهم ويلقى عنايتهم ويعين على تمهيد الطريق امامهم فيما يستهدفون من تحقيق آمال المواطنين وطموحاتهم نحو التلاحم والتكامل والوحدة على اسس ثابتة وطيدة تكون بأذن الله دعامة لوحدة امتنا العربية المجيدة .

والله الموفق ،،،

**عبد العزيز عبد الله الصرعاوى**

رئيس رابطة الاجتماعيين

# تقييم العمل الخليجي المشترك
# ومعوقاته ومستقبله

الدكتور محمد الرميحي

# مقـدمـــة

في بداية الثمانينات وبعد حوالي عقد من دخول معظم دول الخليج ـ خاصة الصغيرة ـ الى المجال الدولي وتحررها من السيطرة البريطانية المباشرة ودخولها في علاقات ثنائية وجماعية مقتصرة على المنطقة الخليجية أو العربية أو الدولية ، اصبح من المهم الوقوف للنظر الى مسيرة هذه الاقطار خاصة في مجال التعاون والتنسيق فيما بينها ، وهدف هذه الدراسة هو القاء نظرة على ذاك التعاون والتنسيق في مجمله وفي بعض مفرداته ومحاولة الاجابة على بعض الاسئلة التي تطرح حول ما حققه هذا التعاون والتنسيق وما الخطوات المنجزة حتى الآن ـ ووضع خطوط عريضة لمستقبله بعد التعرف على معوقاته من وجهة النظر الرسمية أو الأكاديمية . ولقد وجدت حتى الان مجموعة من الدراسات النظرية العامة والتي تدور حول مفاهيم التعـاون ، التنسيـق ، التكامل ، الاندماج الخليجي بأشكاله المتعددة وبعض هذه الدراسات مفرق في التنظير والآخر يطوف بعموميات كثيرة دون التركيز على الشكل الرئيسي . الا ان كل هذه الدراسات تمدنا بمعلومات اوليـة لا يستغنى عنها لدراسة هـذا الموضـوع المتشعب اقتصاديـا واجتماعيا وسياسيـا وكذلك متعدد القنوات (١) .

## الصعوبات المنهجية للدراســة

لتحقيق ذاك الهدف فان اول ما يتبادر الى الذهن هو تحديد اقطار الخليج هذا المفهوم الشديد الوضوح والشديد الغموض في نفس الوقت ـ ولقد ظهر ان هناك مفهومين لاقطار الخليج المفهوم الواسع والذي يضم بجانب الامارات العربية الصغيرة وهي الكويت ، البحرين ، قطر ، دولة الامارات العربية المتحدة وعمان بجانب ذلك المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وكذلك ايران ـ والمفهوم الضيق لاقطار الخليج والقاصر فقط على الامارات الصغيرة الاربع وعمان فقط . وتجد ان هناك من الدراسات ما يعني المفهوم الواسع وبعضها يعني المفهوم الضيق أو الأشد ضيقا . الا انه في الآخيرة اسـتقر هذا المفهـوم في الغالب على

الاقطار العربية المطلة على الخليج وهي السعودية ، العراق ، الكويت ، البحرين ، قطر ، دولة الامارات وعمان وهذا ما سوف نعنيه هنا فى هذه الورقة الا انه من الملاحظ بعد دراسة الاتفاقيات الجماعية ( اكثر من ثنائية ) ان بعضها يضم اقطار الخليج بمعناها الاصطلاحي الواسع وبعض الاتفاقيات الاخرى تضم ثلاثة فما فوق من تلك الاقطار ـ وهنا تأتي صعوبة تنميطها بشكل محدد .

عدم استقرار المفهوم يصاحب بصعوبة اخرى لا تقل اهمية فى الدراسة والبحث عن الصعوبة الاولى المنهجية الاولى وهي عدم وجود معلومات كافية عن صيغ التعاون فهي متناثرة وحتى بعض الجهات الرسمية والمفروض انها متابعة للعمل الخليجي المشترك تفتقد تلك المعلومات ، كما ان الاحصاءات غير متوفرة وتحاط بكثير من التكتم ان وجدت .

اضافة الى كل ذلك يفتقد العمل الخليجي المشترك ( العملية ) ان صح التعبير فى الاعداد والتنفيذ ـ فاجتماعات الوزراء ليست محددة بجداول زمنية معروفة والمؤسسات التابعة لتلك الاجتماعات والمتابعة للقرارات ليست على صيغة واحدة وكل ذلك يجعل من تنميط العمل الخليجى المشترك والوصول الى قواعد عامة له امرا صعب المنال .

## دوافع العمل الخليجي المشترك

تزامنت فترة ظهور اقطار الخليج(٢) الى المسرح الدولى بفترة ازدياد اسعار النفط وزيادة الطلب عليه من الدول الصناعية ، واصبح لدى هذه الاقطار بجانب الدوافع القومية والثقافية والدينية دوافع اقتصادية وسياسية واقعية جعلت من متخذي القرار فى هذه الاقطار يميلون اكثر واكثر لايجاد صيغة ما للتعاون . ويكاد يجمع الاقتصاديون على « اهمية التكامل الاقتصادي » أو « الاندماج الاقتصادي » (٣) بين اقطار الخليج العربي ويظهرون الكثير من العوامل المؤيدة لذلك ومنها كما متفق عليه فى الكتابات الكلاسيكية الاقتصادية :

١ ـ الاعتماد على مصدر واحد للانتاج هو النفط

٢ ـ الاعتماد على الاستيراد الخارجي لمعظم السلع

٣ ـ تواجد فائض فى ميزان المدفوعات مما يسبب الايداع أو الاستثمار الخارجي .

٤ ـ حجم السوق الداخلي الصغيرة

٥ ـ الاعتماد على الايدي العاملة الاجنبية

٦ ـ قلة عدد السكان المحليين

٧ ـ ضعف القدرة الاستيعابية

٨ ـ وضعف فى تدريب الكوادر الرئيسية ـ لكل قطر على حدة ـ الادارية والفنية .

على هذه النقاط ومثيلاتها يبين الاقتصاديون **توصياتهم فاذا اريد** الوصول لتنويع مصادر الدخل ، وتوسع الطاقة **الاستيعابية لهذه** الاقطار ، وتقليل الاعتماد على الخارج فلا بد من **التخطيط الاقتصادي** الاقليمي وترشيد **توجيه الاستثمار وقيام الصناعات المعتمدة** على الفوائض المالية (٤) **كل ذلك يتطلب** ـ ايضا **من منظور الاقتصاديين** ـ ايجاد سوق واحدة تتميز بالكبر النسبي ، **وزيادة الكفاءة الانتاجية** باستخدام وسائل انتاج حديثة توفر من خلال العمل **المعتمد على الانسان** المدرب . ويضيف الكتاب المهتمون بدراسة الاندماج **الاقتصادى الخليجى** ابعادا اخرى غير اقتصادية بشكل مباشر ـ **فتشير احدى الدراسات الى** ان ذاك الاندماج تحتمه العدالة فى العلاقات الاقليمية « **فان الاقدام على شيء من التوزيع ليس ضرورة أخلاقية فحسب بل هناك ما يعزز** حجم المطالب به من ديناميات الامن القومى » (٥) .

وهنا ندخل الى **دوافع** اخرى لاهمية العمل الخليجي المشترك هي الامن القومى فمن المعروف ان هذه المنطقة بغناها الاسطورى من النفط رضخت تحت كاهل الاستعمار مدة طويلة ـ اطول من اية بقعة عربية اخرى ، ومن جراء **هذا الرضوخ قسمت المنطقة الى تقسيمات صغيرة** لا تجد فى اي واحدة منها منفردة ـ حتى لو **وجد المال** ـ عوامل الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي **المستمر والطبيعي** ـ لذلك بجانب كل **العوامل الاقتصادية المقنعة للعمل الخليجي المشترك** هناك عوامل قومية وامنية وسياسية تفرض العمل باتجاه الاندماج بصورة اوثق بين هذه الاقطار الخليجية .

## الجهود الخليجية والجهود العربية

من ضمن التبريرات التي **تعطى للعمل الخليجي المشترك** وعلاقته بالعمل العربي العام المشترك ان الاخير قد فشل فى تحقيق نتائج

ملموسة (٦) . كما ان الاول ( الخليجي ) ليس بديلا عن العمل العربي المشترك بل هو لبنة اساسية فيه . وتقول احدى الدراسات في ذلك :

« ان الدعوة الى التكامل الاقتصادي الخليجي وانشاء اسواق خليجية مشتركة وسوق مالية خليجية ينطلق من ابعاد الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي ... ان التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي المشترك لاقطار الخليج ليس هدفا في حد ذاته وانما هو جزء لا يتجزأ من التعاون والتكامل الاقتصادي العربي الشامل » . (٧)

وتعتقد بعض الدراسات ان الاندماج الاقتصادي بين اقطار الخليج هو اسهل من حيث التطبيق عنه فيما بين الاقطار العربية الاخرى حيث **ان الهياكل الارتكازية ( الخفائض ) (٨) ما زالت في طور الانشاء والتكوين** ولم تتكون بعض نهائض ( بنى فوقية ) ثابتة . اي ان هذه الاقطار لم تصل بعد الى مراحل معقدة من الانتاج والتعقيدات التنظيمية والادارية التي تكون عقبات في بعض الاقطار العربية الاخرى .

**والآن ترى دراسات أخرى ان تشابه اقتصاديات اقطار الخليج تكون عقبة في طريق الاندماج** ـ وكلما تأخر ذاك الاندماج قوت ( النهائض ) وتعقدت وتشير احدى الدراسات الى القول :

« الملاحظ ان النموذج الحالي ( نموذج التنمية ) يقوم بخلق وقائع لا تسهل ابدا عملية التكامل الاقتصادي ـ خصوصا بين الاقطار العربية المنتجة للنفط ـ وعلى الاخص **بين اقطار الخليج ، فالحدود الاقليمية** لا تبدو كاطار مرحلي مؤقت يمكن لعملية التنمية الشاملة تجاوزه بسهولة ... فنموذج التنمية الواحد ينتج عنه بنى اقتصادية متشابهة . **وبالتالي متنافسة وفي جميع الاحوال مقاومة لاتجاه التكامل** » (٩) .

ومهما كانت وجهات النظر مختلفة ومتباينة في بعض الدراسات الا ان العمل الخليجي المشترك اصبح واقعا ملموسا الى درجة ان بعض الدراسات تشير الى الخليج نتيجة هذا الواقع على انه نظام اقليمي جانبي (١٠) .

**ولكن السؤال يبقى الى اى حد هذا العمل متكامل من جهة ومستمر من جهة اخرى وفي النهاية محقق لآمال شعب المنطقة ؟ تلك اسئلة لا يمكن** الاجابة عليها بشكل قاطع . الا ان استعراض نتائج بعض الدراسات

الموضوعة حول التعاون الخليجي قد تعطينا بعض الانطباع ففي دراسة خواجكية ـ التي نشرت في يناير ١٩٧٧ يقول فى الخلاصة :

« يتضح مما تقدم ان التعاون الخليجي الاقتصادي اليوم يفتقر الى الكثير من مقومات النجاح ، واهم هذه المقومات تحديد الهدف وخلق الظروف الموضوعية » (١١) .

ويتحدث النجار فى نفس الاطار فيقول :

« ان التبعية التي سادت قبل استقلال النفط ( يقصد تبعية المنطقة الى الخارج ) لم تختف ( بعد النفط ) بل اخذت صورا جديدة كما يعلق على وجود اتجاهات نحو الاندماج الاقتصادى فى الخليج بقوله : نعم ـ توجد اتجاهات نحو الاندماج ـ بل انها عديدة ولكنها لا تحقق الحد الادنى المطلوب من التنسيق » (١٢) .

وتوجز دراسة اخرى هذا الواقع بقولها :

« الاتجاه الغالب ( بين اقطار الخليج ) هو الاعلان عن النيات الحسنة ، والاقتناع بضرورة التعاون والتنسيق وحتى التكامل . الا ان المسافة لا تزال شاسعة بين النيات والاقناع الذاتي من جهة وبين التطبيق والاخراج الى الحيز العملى من جهة ثانية » (١٣) .

الا اننا قبل ان نصل الى محصلة نهائية والقول الفصل يجب ان ننظر الى واقع العمل الخليجي ما هو وما مداه وما هي تشعباته .

## واقع العمل الخليجي

العمل الخليجي القائم اليوم متعدد الجوانب والاهتمامات والمستويات ، فبعد ان أصبحت اهمية التعاون ليست مجال جدال ، انصرف الامر لتحقيق انواع من هذا التعاون فهو سياسى ، ثقافى ، اعلامي ، امني وكذلك اقتصادي من جهة ومن جهة اخرى تعددت المجالات منها الرسمية وشبه الرسمية والخاص وكذلك تعددت المستويات منها المستويات الوزارية او اللجان المختصة او المؤسسات المشتركة .

ويمكن تقسيم هذا التعاون الى خمسة انواع رئيسية هى :

١ ـ التعاون الثنائي .

٣ ـ اجتماعات الوزراء المختصين .

٣ ـ انشاء مؤسسات وظيفية مشتركة ـ ناتجة اما عن اجتماع الوزراء المختصين أو من خلال الاقتراحات التي تأخذ شكل المبـــادرة من احـــدى الـــدول .

٤ ـ انشاء مؤسسات اقتصاديـة مشتركة ( ثنائيـــة او اكثر ) مملوكة ملكية عامة .

٥ ـ الشركات الخليجية التجارية الصناعية مملوكة ملكية خاصة .

هذه الانواع الخمسة بعضها متوفر عنه المعلومات والبعض الاخـر المعلومات عنه محدودة . كما ان اشكال التنسيق الامني والعسكري لا تتوفر عنها اية معلومات وبالتالي فانها ليست خاصة للتحليل فى هـذا البحث .

## ١ ـ التعـــاون الثنائي

يتميز التعاون الثنائي انه كان مـن الخطوات الاولى التي ارست طريق العمل الخليجي المشترك . فبعد ان خرجت هذه الاقطار الـــى الساحة الدولية ومن تحت نير الاستعمار في بداية الستينات والسبعينات سرعان ما قامت بينها اتفاقيات ثنائية ـ ومن اقدم هذه الاتفاقيات فى المنطقة المدروسة اتفاقية التعاون الاقتصادى بـين حـكومة الـــكويت والجمهورية العراقية الموقعة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٦٤ الا انه بداية من سنة ١٩٧٢ سنة ظهور امارات الخليج الصغيرة الى الساحة الدولية تسارعت الاتفاقيات الثنائية وكانت الكويت المبادر الرئيسى فى الكثير من هـــذه الاتفاقيات الثنائية ومنها على سبيل المثال لا الحصر اتفاقيـة التعاون الثقافى بين الكويت ودولة الامارات الموقع في ٢٦ يوليو ١٩٧٢ وكذلـــك الاتفاقية الاقتصادية والتربوية والاعلامية الموقعة بين الكويت والبحرين فى ١٩ يونيو ١٩٧٣ . والاتفاقيةالاقتصادية بين دولة الكويت ودولةالامارات العربية الموقعة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣ وتم تجديدها فى ديسـمبر ١٩٧٨ وكذلك وقعت اتفاقيات ثنائية بين دولة الامارات وقطر تضمن حريـــة انتقال العمال ورؤوس الاموال ـ يونيو ١٩٧٣ .

تتصف هذه الاتفاقيات الثنائية انها فى الغالب تهتم بالموضـوعات الاقتصادية ثم التربوية والى حد ما الاعلامية ، كما انها محددة بسنوات قليلة نسبيا ـ بين ثلاث الى خمس سنوات ـ بعضها يحتاج تجديده

الى اتفاق الطرفين وبعضها يجدد تلقائيا (١٤) الا ان هذا النوع من الاتفاقيات ما لبث ان تجاوزه العمل الخليجي المشترك الى اتفاقيات مشتركة ( اكثر من دولتين ) .

## ٢ ـ اجتماع الوزراء المختصين

بدأ عقد المؤتمرات الوزارية الخليجية فى وسط السبعينات وتكررت وتنوعت هذه المؤتمرات بعد ذلك وبدأت الاتفاقيات الجماعية منذ ذلك الحين تأخذ مكان الاتفاقيات الثنائية ، كما اصبحت هذه الاتفاقيات متخصصة اكثر وتلاها ظهور مجموعة من المؤسسات وكان اول مؤتمر يعقد على المستوى الوزاري هو مؤتمر وزراء التربية والتعليم وكان ذلك فيما بين ٢٠ ـ ٢٣ اكتوبر ١٩٧٥ وعقد فى الرياض بالمملكة العربية السعودية وحضره كل من دولة البحرين ـ الامارات العربية المتحدة ـ دولة قطر ـ دولة الكويت ـ المملكة العربية السعودية وعمان . واصبحت هذه الدول مضافة اليها العراق بعد ذلك هي التي تحضر الاجتماعات الاقليمية على مستوى الوزراء . وقد اتخذت فى هذا المؤتمر مجموعة من القرارات المهمة ، كما اصبح عقده متكررا وكان آخر لقاء ( الخامس ) بين وزراء التربية والتعليم فى الكويت في ٣٠ مارس ١٩٨٠ .

تلا المؤتمر الاول لوزراء التربية مؤتمر وزراء الاعلام وعقد اول مؤتمر له على مستوى الخليج فى ابو ظبي فى ٤ يناير ١٩٧٦ ـ وحضره كل من دولة البحرين ـ الامارات العربية المتحدة ـ دولة قطر ـ دولة الكويت ـ المملكة العربية السعودية ، عمان وكذلك الجمهورية العراقية . واتخذ فى هذا المؤتمر عدة قرارات مهمة ـ وقبل نهاية العام عقد المؤتمر الثاني لوزراء الاعلام وكان في الرياض فى ١٠ اكتوبر ١٩٧٦ وتكررت بعد ذلك لقاءات وزراء الاعلام حيث عقد المؤتمر الرابع فى البحرين فى فبراير ١٩٧٩ والخامس فى الدوحة فى فبراير ١٩٨٠ . وفى فبراير ١٩٧٦ عقد المؤتمر الاول لوزراء الصناعة في الخليج وعنه تولدت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ولم يجتمع وزراء الصناعة بعد ذلك ربما على اساس ان معظم وزارات الصناعة فى المنطقة مرتبطة بوزير التجارة ايضا . ووزراء التجارة والمال عقدوا مؤتمرين الاول فى بغداد فى ٧ أكتوبر ١٩٧٧ والثاني فى الرياض في يناير ١٩٧٩ . وفى ١٩٧٦ ايضا عقد المؤتمر الاول لوزراء الزراعة فى الخليج فى الرياض في فبراير من ذلك العام ، وتكرر عقد هذا المؤتمر فى دبى والدوحة والكويت . وعقد وزراء الشئون الاجتماعية والعمل ثلاثة مؤتمرات كان اللقاء التمهيدى

لهذا المؤتمر فى فبراير ١٩٧٨ ـ وعقد المؤتمر الاول في فبراير ١٩٧٩ والثالث ( الاخير ) فى يناير ١٩٨١ فى ابو ظبي .

اما مؤتمر وزراء التخطيط فقد عقد المؤتمر الاول فى يونيو ١٩٧٩ في الرياض والثاني فى الدوحة ١٩٨٠ . وقد عقد وزراء الصحة فى دول الخليج مؤتمرهم العاشر فى البحرين فى يناير ١٩٨١ . بجانب هذه المؤتمرات الوزارية هناك مؤتمرات اخرى رفيعة المستوى منها مؤتمر محافظي البنوك المركزية ـ عقد المؤتمر الاول لهم فى ابو ظبي يونيو ١٩٧٥ وكذلك مؤتمر غرف التجارة والصناعة والذي عقد أول مؤتمر له ١٩٧٨ فى الكويت .

ومجموع المؤتمرات الوزارية المتخصصة يبلغ حوالي ثمانية تخصصات ونقول حوالي لتداخل بعض اختصاصات الوزراء ـ كالاشغال والزراعة فى الكويت والتجارة والصناعة فى البحرين كما ان وزارات النقل والمواصلات والمالية فى بعض الاقطار متداخلة (١٥) . وقد تولدت عن هذه الاجتماعات مجموعة كبيرة من المؤسسات والشركات وهيئات المتابعة . ومن الملاحظ ان عدد المؤتمرات ودوريتها غير منتظمة ، وبعض اختصاصاتها متداخلة ، كما ان تكرار اللقاءات يعتمد على نشاط الوزراء المختصين ودأبهم .

وتتمخض عن هذه المؤتمرات لجان ومكاتب متابعة مختلفة التسميات والاختصاصات كما ان العمل لمنجز بعد ذلك لا يفي بطموحات حتى بعض الوزراء انفسهم . فوزير الصحة فى البحرين وفى مؤتمر وزراء الصحة العاشر الذى عقد هناك ( يناير ١٩٨١ ) قال فى حفل الافتتاح .

« ... ومع ذلك فاسمحوا لي أن أعبر عن رأي شخصي بالقول ان ما انجز حتى الان ( من العمل ) لا يكفى ـ ودون المستوى المطلوب وبان المرحلة التاريخية الحرجة التى تمر بها المنطقة تتطلب انجازات اعمق واشمل . وبأن تطلعات ومشاعر الشعب العربي في الخليج نحو التنسيق والتوحيد متقدمة على جهودنا وسابقة لخططنا » ١٦ .

ومن الملاحظ انه لا توجد مؤسسات او ادارات واضحة الاختصاص فى كل قطر من اجل ملاحقة هذا التعاون بشكله الشمولى . وقد استحدث فى الكويت بقرار وزاري لجنة سميت لجنة التعاون مع دول الخليج ممثلة لبعض الوزراء وكانت فى البداية ملحقة بالامانة العامة لمجلس الوزراء ثم انتقلت فى ١٩٧٣/٢/١٩ الى وزارة الخارجية ـ وقد نشطت تلك اللجنة

فى بداية عملها ، الا انه ما لبث ان ضعفت فعاليتها . ولم نستطع تحديد ما اذا كانت هناك لجان محلية مشابهة فى بقية الاقطار .

**٣ ـ انشاء مؤسسات وظيفية مشتركة :**

**نعني هنا بالمؤسسات الوظيفية لتلك المنظمات والاجهزة التي انبثقت** من خلال توصيات مؤتمرات الوزراء الخليجيين فى جميع التخصصات والتى تكون مهمتها استشارية او خدمية ومنها :

١ ـ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ـ وقعت اتفاقية انشائها فى فبراير ١٩٧٦ ـ ومقرها فى الدوحة / قطر وتهدف الى تنسيق التعاون الصناعى بين الاقطار الخليجية .

٢ ـ مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك ـ وهى مؤسسة اقليمية **للانتاج التلفزيوني ـ مقرها الكويت ووقعت اتفاقية انشائها فى يناير ٧٦**

**٣ ـ مكتب اتحاد موانىء الخليج ـ اقر فى ٥ اكتوبر ١٩٧٦ .**

٤ ـ وكالة انباء الخليج ـ مقرها البحرين ـ اقرت فى مؤتمر وزراء الاعلام الثانى اكتوبر ٧٦ .

٥ ـ مكتب التربية العربى لدول الخليج ـ مقره فى الرياض وانبثق من مؤتمر وزراء التربية والتعليم الاول ١٩٧٥ . ومن مهام المكتب متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر وزراء التربية ، ورعاية الاجهزة التربوية المشتركة

٦ ـ المركز العربى للبحوث التربوية ـ مقره فى الكويت ـ وهو يتبع **اداريا مكتب التربية العربي والغرض من هذا المركز هو توفير نواة للبحث** فى كل مواضيع التربية وتشجيع تنمية التربية وتطويرها فى الدول الاعضاء على اسس علميـة .

واقر النظام الاساسى للمركز فى المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربى والذى عقد فى ابوظبى ١٨ـ٢٠ ابريل ٧٨

٧ ـ هيئة بريد الخليج ـ عقد مؤتمرها الاول فى الرياض فى ٢٤/٩/ ١٩٧٧ وهي مدينة المقر . **كما عقد مؤتمران للهيئة فى بغداد فى ١٠ ـ ٢٠** /١٩٧٨/٦ و ١٤ـ٢١/٤/٧٩ .

٨ ــ اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدول العربية الخليجية ــ **صودق** على نظامه الاساسى فى اكتوبر ١٩٧٩ خلال انعقاد المؤتمر الثانى لغرف التجارة والصناعة والزراعة فى دول الخليج العربى .

٩ ــ مؤتمر التنسيق التلفزيونى لدول الخليج ــ عقد المؤتمر الاول **فى ابو ظبي فى ١٩٧٦/٦/١ والاخر فى الكويت فى يناير ١٩٨١ .**

١٠ ــ مركز التوثيق الاعلامى الخليجى ــ اقرته الدورة الثالثة لوزراء الاعلام فى فبراير ١٩٧٨ وتم التوقيع عليه فى مؤتمر الدوحة لوزراء الاعلام فى فبراير ١٩٨٠ ( المؤتمر الخامس ) ومقره فى بغداد .

١١ ــ جامعة الخليج ــ اقرت فكرتها فى المؤتمرالرابع لوزراء التربية والتعليم فى الخليج والمنعقد فى البحرين من ٣ــ٤ ابريل ١٩٧٩ . وتم التوقيع على نظامها الاساسى فى المؤتمر الخامس مارس ١٩٨٠ فى الكويت ومقرها البحرين (١٧) .

بجانب هذه المؤسسات والهيئات هناك مجموعة من الاعمال المشتركة خاصة فى القطاع الصحى لم تظهر لها مؤسسات مثل الشراء الموحد للعديد من الادوية من السوق العالمى ــ والبدء ببناء مصانع للادوية مشتركة ــ والتوقيع على اتفاقية برامج التثقيف الصحى ( من خلال مؤسسة البرامج المشتركة ) وتوحيد الكوادر الطبية وقيام الصندوق التطوعى لمكافحة الملاريا .

كما ان هناك مجموعة من الندوات المشتركة الصحية والتربوية والاعلامية قد عقدت تحت مظلة تلك المؤسسة او هذه .

كذلك فان هناك مجموعة اخرى مثل المركز الاقليمى للتدريب الاذاعى والمركز الاقليمى للتدريب على مصائد الاسماك والبيئة المشتركة للارصاد البحرية ( الاتفاق يشمل هنا ايران ايضا ولم يوقع ) كلها هيئات اقليمية مشتركة فى طريقها الى الظهور .

وعلى الرغم من تكاثر هذه المؤسسات فانها تفتقر الى المظلة الشاملة التى تجمعها وتستفيد من كل اجزائها وجهودها المشتركة . كما ان هذه المؤسسات تعانى من التغير المستمر فى اعضاء مجالس ادارتها وعدم الانتظام فى ترشيح شخص معين بذاته ، بل يتغير هذا الشخص فى بعض الحالات بين اجتماع لمجلس الادارة وآخر ، الا انه من جانب آخر فقد قدمت هذه

المؤسسات الخدمات المرجوة منها ، رغم المعوقات الادارية ـ وبعضها قد ظهر انتاجه ليس على المستوى الاقليمى بل والعربى ايضـا .

**٤ ـ انشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة :**

ففى اجتماعات الوزراء المختصين او فى انشاء المؤسسات الخدمية نجد ان معظم اقطار الخليج ـ المتفق عليها فى التعريف ـ تساهم بشكل او بآخر فى الاجتماعات والمؤسسات الخدمية ، الا انـه فى المشروعات الاقتصادية المشتركة نلاحظ ان التعاون هنا فى بعض الاحوال ثنائى او ثلاثى او اكثر ـ ويمكن تفسير هذه الظاهرة ان اقطار الخليج الاقل ثروة تساهم بنسب قليلة من ميزانيات المؤسسات الخدمية ولكنها لا تستطيع ان تساهم بشكل مستمر فى المشروعات الاقتصادية الكبيرة . ومن هذه المشروعات : (١٨)

١ ـ شركة طيران الخليج ـ ومقرها فى البحرين ـ وتشترك فيهـا اقطار الخليج الاصفر عدا السعودية ، العراق ، الكويت . وقد اسست بشكلها الحالى ١٩٧٤ بعد ان اشتريت من الشركة البريطانية الصغيرة العاملة فى اجواء الخليج قبل ذلك الوقت .

٢ ـ بنك الخليج الدولى ـ وقعت اتفاقيته فى ١٩٧٥/١٢/١٤ . ومقره البحرين وتشترك فيه اقطار الخليج عدا الجمهورية العراقية .

٣ ـ شركة الملاحة العربية ـ وقعت اتفاقيتها ١٩٧٦/١/١٩ وتحمل سفنها اعلام اقطار الخليج عدا عمان .

٤ ـ الشركة المشتركة للنقل البحرى ـ وقعت اتفاقيتها فى الرياض فى ١٩٧٩/٢/٢٧ وتضم الكويت والسعودية وقطر فقط .

٥ ـ شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات ـ موقع المشروع فى البحرين ـ ووقعت اتفاقيته فى مايو ١٩٨٠ وهو مشروع مشترك بـين البحرين ، السعودية ، الكويت ورأسماله ٦٠ مليون دينار بحرينى . وقد اشتركت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية فى دراسة جدواه الاقتصادية

٦ ـ مشروع درفلة الالمنيوم ـ وتتم حاليا اجراءات الدراسة لتشغيله فى البحرين .

من الملاحظ ايضا ان المشروعات الاقتصادية الاقليمية الرسمية قليلة نسبيا ـ ولكن هناك مجموعة من المشروعات الثنائية .

**٥ ـ الشركات الخليجية التجارية والصناعية المملوكة ملكية خاصة :**

ذلك جانب آخر من التعاون الاقتصادي الخليجي وهو بالتحديد انشاء الشركات العقارية والاستثمارية والصناعية وهى حوالى ثلاثين شركة وبنك متعددة الاغراض منها على سبيل المثال مجموعة الشارقة ـ بنك الخليج الاول ـ شركة اتحاد الخليج الاول ـ شركة اتحاد الخليج للتأمين ـ ثم شركة مركز الخليج المالي ... الخ من تلك الشركات (١٩) .

ولقد ثارت عاصفة من النقاش القانونى حول تلك الشركات الخليجية خاصة المؤسسة فى الامارات الاصغر من دولة الامارات على صفحات الصحف الكويتية ولقد انتهت القضية بالسماح للكثير من الشركات هذه بان تتداول اسهمها فى البورصة الكويتية (٢٠) . الا ان تلك الشركات كانت منفذا للرأسمال الخليجى وقد قامت بعضها ببعض الخدمات الاقتصادية والانتاجية .

**المشروعات والاتفاقيات الخليجية التى لم تنفذ :**

عند دراسة القرارات المتخذة من مجالس الوزراء المختصين وكذلك قرارات اللجان والهيئات والمكاتب نجد ان هناك كثيرا من المشروعات والمؤسسات الخليجية المشتركة لم تر النور بعد ، وبعضها يوجد عنه دراسات مستفيضة وعقد له اجتماعات متكررة . من تلك المشروعات على سبيل المثال توحيد النقد والعملة فى الخليج ـ فعلى الرغم من الاجتماعات الكثيرة ، ومن معرفة البعض بان هذه المنطقة كانت منطقة نقدية موحدة قبل الاستقلال فان توحيد النقد والعملة ما زال فى مكانه يراوح (٢١) .

وكذلك من المشروعات المعطلة والتي بحثت اكثر من مرة انشاء شركة موحدة للنقل الجوي وقد عقد لذلك عدة اجتماعات الا انها لم تسفر عن شيء ملموس . كذلك المشروع الكويتي لربط دول المنطقة بشبكة خطوط حديدية (٢٢) ودرس فى ١٩٧٨/٤/١٢ . وكذلك فكرة انشاء هيئة خليجية مشتركة للحفاظ على حيوانات ونباتات المنطقة ، درست فى الكويت فى ١٩٧٩/١١/١٨ .

الا انه فوق ذلك فان هناك اتفاقيات موقعة من جميع الاطراف فى الخليج ولم توضع بالفعل موضع العمل منها على سبيل المثال حرية مزاولة النشاط التجاري والصناعي وتملك العقارات بين رعايا دول المنطقة ، فعلى الرغم من صدور القوانين المتعلقة بذلك (٢٣) الا انها ما زالت بعيدة عن التطبيق العملي .

## معوقات العمل الخليجي ومستقبله

تتعدد معوقات العمل الخليجي من ضمنها المعوقات الادارية والتنفيذية الصغيرة ومنها المعوقات الخاصة بعدم وضوح الهدف وخطط التنفيذ ـ فالرغبة كما توجد في البيانات المشتركة واللقاءات المتعددة للمسؤولين موجودة ومعلن عنها ـ الا ان الاعمال لا تنتهي بالرغبات انما تبدأ بها فقط .

ومن تجارب اخرى في العالم يمكن ان نستقي قاعدة مهمة من قواعد ( التعاون ) أو الاندماج الاقتصادي وبالتالي السياسي فان تحقيق ذلك بين أقطار عديدة يتطلب في البداية التنازل من الاطراف الداخلة في هذا ( الاندماج ) ان لم تقل عن كل سيادتها فعلى الاقل عن جزء منها (٢٤) حيث ان مفهوم السيادة المطلقة لا يتفق ومتطلبات عالم اليوم الذي تتجه فيه حتى الدول الكبرى الى انواع من الاندماج الاقتصادي والسياسي . الا ان مفهوم ( السيادة ) الذي تتبناه الدول الحديثة بشكل مرن ـ والذي بمقتضى هذا المفهوم تقبل الاقطار التنازل طواعية عن جزء من سيادتها لمؤسسات الاندماج الاقتصادي المشترك ـ هذا المفهوم ما زال بعيدا عن التصور لدى اقطار المنطقة ـ فهي بعد خروجها من الاستعمار الطويل ـ تفضل حتى الآن على الاقل ـ ممارسة السيادة بمعناها التقليدي ويساعد على هذا المفهوم الجامد للسيادة بعض الاطراف الخارجة والتي لا تريد لهذا الاقليم تعاونا واندماجا يحقق وحدته في النهاية . كما ان اي تعاون أو عمل خليجي مشترك لا يضع امامه نوعا من الوحدة فهو تنسيق قد يفرط في اي وقت ويتصف بالوقتية .

على هذا المستوى فالعقبات عديدة والاشكالية التي تواجه متخذي القرار بهذا الموضوع ليست اشكالية بسيطة بل معقدة ـ ومن الافضل طرحها للنقاش الآن .

ومن جهة أخرى بدأت معرفتنا بمعوقات العمل الخليجي المشترك تتضح من خلال القائمين على بعض المؤسسات المشتركة ومعاناتهم للعمل والجهد اليومي ـ فيحدثنا الدكتور علي عبد الرحمن الخلف ـ أمين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية حول هذا الموضوع بقوله :

« كثيرا ما يعزى فشل العمل العربي المشترك الى العوامل السياسية والاقتصادية المحيطة . . . الا انه كثيرا ما يهمل طرف مهم وهو دور المصمم أو المنظر لذلك الخط الانتاجي للعمل العربي المشترك ، فالباحثون في

ادبيات العمل العربي المشترك والتكتلات الاقتصادية ... هم المسؤولون بالدرجة الاولى عن فشل تجارب العمل العربي المشترك التي صممت بمداخلات وهمية ومعطيات غير ذاتية ، ثم زفت بعموميتها الى القرار السياسي » (٢٥) .

ويشير لنا الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية هنا الى الاجتهاد فى فتح مداخل جديدة للتعاون والتنسيق وليس فقط النقل من تجارب الكوميكون ـ أو السوق الأوروبية المشتركة فهو يدعونا ـ كما ذكر فى المقال السابق فى فقرة لاحقة ( الى دراسة الواقع السياسى والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة ومن ثم التعرف على حاجاتها الحالية والمستقبلية ) (٢٦) .

كما نرى فى وثيقة اخرى مطلبا آخر يطرحه هذه المرة السيد عيسى الكواري وزير الاعلام فى دولة قطر (٢٧) ، فبعد ان يحدد لنا أهم الصعوبات المتمثلة فى :

« اقامة جهاز تنسيق على أعلى المستويات مدعم بالكفاءة والخبرات اللازمة المتنوعة وذلك بدلا من تعدد الاجهزة كما هو ( قائم ) حاليا دون أي ربط أو تنسيق بينها » (٢٨) .

والاقتراح فى اساسه هو انشاء هيئة عليا للاشراف على التنسيق أو الاندماج وتوجيهه الى تحقيق أهدافه ، بالطبع بعد رسم تلك الاهداف وتحديدها ، وهو اقتراح قال به كثير من المهتمين بالعمل الخليجي المشترك ولكن دون ان يرى النور وحتى على صعيد القطر الواحد ـ كما اسلفنا .

ان مستقبل العمل الخليجى المشترك لا يجب ان يبقى مرهونا بالظروف تحركه فقط العوامل السياسية المتغيرة والنشطة أو الضعيفة فهو فى الحقيقة أمل هذه المنطقة فى النمو والاعتماد الجماعى على النفس ولا يجوز ان يقتصر على انشاء المؤسسات وتقديم الدراسات أو انشاء المصانع المختلفة بل يتعدى ذلك الى منظور سياسى موحد تحسب خطواته وتحدد أهدافه بأكبر ما يكون من الوضوح وأكثر ما يكون من الدقة ، والا أصبح تعاونا احتفاليا وروتينيا تتكرر فيه مشكلات التعاون العربي السابق ويصل الى درجة من العجز يكون عبئا بعدها على التنمية لا عونا لها . وتطالعنا الكثير من المقالات والكتابات فى الصحافة الخليجية اليومية والاسبوعية عن أهمية العمل الخليجي المشترك وترى تلك الاقلام

الصعوبات الكامنة فى ذلك العمل ولكنها تدعو لاكماله وتكتب احداها على سبيل المثال :

« ان مسألة انشاء وحدة اقتصادية خليجية ليست مسألة هينة .. ولا تحل فى أيام وشهور بل تتطلب سنين لكي تقف كتكتل اقتصادي عالمي .. » (٢٩) .

ولكن هذه السنين تبدأ بخطوات أولية يجب أن تتخذ من الآن .

**الخلاصة :**

مما تقدم نستطيع ان نقول ان العمل الخليجي المشترك قد بدأ حقيقة فى النصف الثاني من السبعينات المنصرمة وهو بالتالي عمر قصير اذا قيس بأمثاله من التعاون فى بقية انحاء العالم ، الا ان طموحات ابناء المنطقة كبيرة كما ان التحديات التى تواجههم أكبر . فهم فى سباق مع الزمن ـ وحتى الوقت الحالي لا توجد أية أهداف محددة وعامة يريد العمل الخليجي المشترك ان يحققها ـ وما زالت العقبات كثيرة ـ والمنطقة قد مرت وتمر باشكالات سياسية ضخمة تحتم عليها الاسراع فى هذا الاندماج الشامل والظهور بمظهر التوحد من أجل حماية ابناء المنطقة والحفاظ على هويتهم القومية والاسلامية ـ وابعادهم عن خط الوقوع فرادى فى استعمار جديد .

# المراجع والهوامش

١ ـ فى هذا الاطار انظر على سبيل المثال : محمد هشام خواجكية : الكويت والتكامل الاقتصادي الخليجي ـ **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ـ العدد ٩ ـ السنة الثالثة يناير ١٩٧٧ وكذلك لنفس الكاتب كتاب : **التكامل الاقتصادي فى الخليج العربي ـ عدد ١ من منشورات** مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٨ .

د. عبدالاله أبو عياش : **آفاق التنمية الصناعية فى دول الخليج العربي** ـ عدد ٢ ـ من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ الكويت ١٩٧٩ .

٢ ـ هنا نتحدث عن أقطار الخليج الصغيرة ـ البحرين ـ قطر ـ الامارات وعمان والى حد ما الكويت والتي تمثل عددا الثقل الرئيسي فى التعاون .

٣ ـ يفضل الدكتور اسكندر النجار : فى ورقته غير المنشورة والمعنونة « **العلاقات الاقتصادية الخليجية فى القرن الواحد والعشرين** » يفضل استخدام مصطلح الاندماج الاقتصادي بدلا من المصطلح الشائع التكامل الاقتصادي .

٤ ـ انظر في ذلك أ ) د. عباس زكي : **تحديات وامكانات التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربي** .

محاضرة القيت فى صندوق ابو ظبى للانماء ـ يناير ١٩٧٨ .

٥ ـ عرفان الشافعي وحازم الببلاوي : الخيارات الاستراتيجية للتنمية فى الكويت ـ مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع فى الكويت ـ الكويت ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٨٠ .

٦ ـ هناك الكثير من الادبيات التي تنتقد العمل العربي المشترك وتظهر قصوره عن طموحات الشعوب العربية . فى هذا الاتجاه ـ انظر على سبيل المثال الاتفاقيات العربية التي عقدت ولم تنفذ فى الوثيقة المقدمة من جامعة بغداد فى الندوة العلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الخليج العربي ـ بغداد ـ فبراير ١٩٨٠ .

الوثيقة بعنوان « ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقطار الخليج العربي »

ص ١٩٧ ــ ١٩٨ . معدة من قبل مجموعة من اساتذة جامعة بغداد .

٧ ــ نفس المرجع السابق ص ٢٠٦ .

٨ ــ تعبير الخفائض بمعنى البنية التحتية ، والنهائض بمعنى البنية الفوقية قد قال بها حامد عمار فى بحثه الموسوم : حوار منهجي حول التنمية الاجتماعية ومعوقات الشخصية العربية ــ المستقبل العربي ــ السنة الثالثة : يناير ١٩٨١ ص ٩٣ .

٩ ــ د. نجيب عيسى : **نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي** معهد الانماء العربي ــ بيروت ١٩٧٦ ص ١١٦ .

١٠ ــ انظر :

Mohammad Mughisuddeni ed. Corflict and co--operation in the Persion gulf ( New york — Fraeger Publishers 1977.

١١ ــ هشام خواجكيه : **الكويت والتكامل الاقتصادي الخليجي** . دراسة سبق ذكرها ص ٢٥ .

١٢ ــ اسكندر النجار : العلاقات الاقتصادية الخليجية فى القرن الواحد والعشرين ص ٣٣ و ص ٣٩ مصدر سبق ذكره .

١٣ ــ د. نجيب عيسى : مصدر سبق ذكره ص ١٢٢ .

١٤ ــ من اجل متابعة هذه الاتفاقيات الثنائية انظر : وثائق الخليج والجزيرة العربية ــ ١٩٧٥ منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ــ الكويت ١٩٧٩ .

١٥ ــ يجتمع وزراء النقل والمواصلات والمالية فى دول الخليج للنظر فى المؤسسات التابعة لهم مثل شركة الملاحة العربية .

انظر الانباء ١٩٧٨/١١/٣٠ ، ١٩٧٩/٩/٩ .

١٦ ــ جريدة القبس ١٩٨١/١/٦

١٧ ــ انظر مرسوم بقانون الكويت رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٠ بالموافقة على اتفاقية انشاء جامعة الخليج .

١٨ ــ هناك مشروع خليجي تم انشاؤه فى ١٩٦٨ وهو الحوض الجاف فى البحرين وقد ساهمت فى هذا المشروع بجانب اقطار الخليج الجمهورية العربية الليبية ، لذلك فقد استبعد من الدراسة ورؤى التنويه عنه هنا .

١٩ ــ للاطلاع على اسماء تلك الشركات بالكامل انظر صفحة اسعار الاسهم الخليجية فى اى جريدة كويتية يومية . اما العدد فهو مأخوذ من جريدة القبس .

٢٠ ــ للاطلاع على ذاك النقاش انظر مقالى : الدكتور عثمان عبدالملك فى جريدة الوطن بتاريخ ٧٩/١١/٢٠ و ٧٩/١٢/٣ وكذلك مقالى الدكتور عادل الطبطبائى فى جريدة الوطن فى ١١/١٧/ و ١٩٧٩/١١/٢٤ .

٢١ ــ ينقل عن احمد السويدى ــ وزير الخارجية السابق ــ انه قال مرة فى معرض بحث الموضوع كيف توحدنا الروبية الانجليزية/الهندية ويفرقنا الدينار والدرهم العربى .

٢٢ ــ لقد طرحت فكرة انشاء خط سكة حديد يربط دول المنطقة فى محاضرة للكاتب فى الموسم الثقافى الدبلوماسى فى ابو ظبى ١٩٧٦ . نشرت ضمن محاضرات الموسم الثقافى لعام ١٩٧٧/٧٦ .

٢٣ ــ انظر القانون الكويتى رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ بمعاملة رعايا السعودية والبحرين والامارات معاملة الكويتيين .

٢٤ ــ دكتور مصطفى عبدالعزيز مرسى .

التهيئة للتكامل الاقتصادى لدول الخليج وشبه الجزيرة العربية . ورقة غير منشورة .

٢٥ ــ انظر افتتاحية مجلة التعاون الصناعى فى الخليج العربى العدد الثاني ــ السنة الاولى اكتوبر ١٩٨٠ .

مجلة تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

٢٦ ــ نفس المصدر السابق .

٢٧ ــ من خلال ورقة غير منشورة قدمت للاجتماع الثانى لندوة التنمية فى الخليج والتى عقدت يومى ٢٤ــ٢٥ ديسمبر ١٩٨٠ فى البحرين

٢٨ ــ نفس المصدر ص ٤ .

٢٩ ــ الازمنة العربية ١٩٧٩/١١/١٣ ص ١١+١٣ .

# تجربة اتحاد الإمارات العربية

دكتور صلاح العقاد

# مقـدمـــة

اشكر رابطة الاجتماعيين وقسم التاريخ بجامعة الكويت حيث اتاحا لى هذه الفرصة كى التقى بمثقفى دولة الكويت الشقيقة .

بادىء ذى بدء اود ان اوضح لكم ايها السادة ان من يتصدى لمثل هذا الموضوع ولهذه التجربة الفريدة من نوعها فى العالم العربى المعاصر وكان مشتغلا بالتاريخ فلا بد ان نتوقع منه ان يعالج الموضوع من زاوية **الاصول التي ادت الى تكوين دولة الامارات العربية المتحدة وكيف ان** المشروع المطروح فى بداية الامر كان يستهدف اقامة اتحاد تساعى غير ان الظروف والصعوبات حالت دون ذلك فكان ان تكون الاتحاد السباعى ذلك هو لب الموضوع الذى اطرحه اليوم .

## مفهوم المؤرخ والسياسي للموضوع :

قد يقال انه موضوع تاريخي بحت ولكن اعتقد ان معالجة الموضوع من وجهة نظر المؤرخ والتى تضم تفاصيل معينة قد تفيد مثل معالجة رجل العلوم السياسية فى مثل هذا الموضوع الذى يتناوله الاخير من زاوية الاوضاع الراهنة .

وهناك فرق بين معالجة كل من المؤرخ ورجل العلوم السياسية لنفس الموضوع فالمؤرخ لا ينتمى الى عموميات الا من خلال التفاصيل **ولا يطلق الاحكام الا بعد ان يعرف او يعرف المقدمات فى حين ان دارس العلوم السياسية قد تكون لديه افكار ومعلومات او احكام مسبقة يتولى الدفاع عنها من خلال الاستشهاد بالتاريخ ، فالاختلاف اذا هو اختلاف** فى المنهج .

## الظروف التى مرت بها تجربة الاتحاد :

بعد ان حددنا اطار المحاضرة نعود الى الظروف التى اقترنت بالتجربة ويميل الكتاب العرب دائما الى القاء تبعية التفكك او الاتحاد فى العالم العربى على الدول الكبرى .

وفى الخليج تلقى مسئولية التفكك دائما على بريطانيا كما القيت مسئولية اقامة الاتحاد فى حينه عليها ايضا ، ولا يعنى ذلك اننا نتفق دائما مع هؤلاء الكتاب اذ ان بريطانيا حينما سيطرت على الخليج لم توجد التفكك بل كان موجودا من قبل وقد ادت سياستها الى تعميق هذا التفكك بأن حولت الزعامات القبلية الى زعامات سياسية .

والمهم هو ان يستفيد المسئولون العرب من المواقف البريطانية بدلا من تعليق أخطائهم عليها دائما .

## تجربة الاتحاد ومصالح بريطانيا :

كانت مصلحة بريطانيا فى القرن التاسع عشر تقتضى التفكيك الا انها فى ظروف معينة اصبحت تقتضى ايجاد اتحاد ليس على مستوى الخليج فحسب فنحن نذكر انه خلال الحرب العالمية الثانية فضلت بريطانيا ان تقوم جامعة عربية او اتحاد عربى ما ، وكانت تؤيد العرب لو انهم اختاروا نظاما اقوى من الجامعة العربية ولكن المسئولين لم يستفيدوا من الفرص المتاحة .

### بريطانيا وتطور فكرة الاتحاد :

#### أ ـ مجلس الامارات المتصالحة :

اقتضت مصلحة بريطانيا ايجاد نظام اتحادى فى الخليج منذ الثلاثينات حيث ظهرت الفكرة لدى بعض راسمى السياسة البريطانية .

ففى سنة ١٩٣٧ عرض مشروع اتحاد الامارات على المملكة العربية السعودية ثم شغلت بريطانيا فى الحرب ولم يتجدد هذا المشروع الا فى اوائل الخمسينات وفى سنة ١٩٥٢ على وجه التحديد حينما عمدت بريطانيا الى تكوين الامارات المتصالحة وكان هذا هو العنوان فى ذلك الوقت .

وفى نفس العام لم ترحب السعودية او مصر بتكوين هذا الاتحاد حيث ان المسئولين هنا او هناك شعروا بان الهدف البريطانى هو الدفاع عن نظرية الامارات المتصالحة فى مسألة الحدود .

#### ب ـ الحرس العمانى :

كان الدليل على وجود هذه الفكرة هو ان اول نتيجة عملية تمت بعد انشاء هذا المجلس ( مجلس الامارات المتصالحة ) هو تكوين الحرس العمانى الذى كان بمثابة قوة شرطة استخدمت فى نزاع الحدود مع السعودية ومع ذلك فان قيام مجلس اعلى استشارى فقط كان مفيدا لانه عود الحكام ـ الذين كانت تسود فيما بينهم المنافسات والخلافات على

الحدود ـ على ان يلتقوا باستمرار ، كما انه اصبح نـواة لاقامة اتحاد فيمـا بعـد .

**جـ ـ مكتب التنسيق الاقتصادى :**

اختلفت الظروف فى الخمسينات عنها فى السبعينات من حيث ان ساحل عمان لم يكن ينتج النفط فى ذلك الوقت وبالتالى فان الاهتمام بالتنسيق فى شئون الادارة وانشاء الطرق والمشروعات العمرانية كان سيكلف بريطانيا اعباء مالية وحتى فى سنة ١٩٦٤ حينما كونت بريطانيا مكتبا للتنسيق الاقتصادى كانت تمده باعانات من لدنها وكان رد الفعل ان الدول العربية المهتمة بهذه المنطقة وهى مصر والسعودية والعراق والكويت اتفقت على ان تكون مكتبـا لتطوير الامارات كرد فعـلى على المشروع البريطانى وخلاصة القول ان هذه التجربة فى التنسيق الاقتصادى كانت عاملا اخر مهـد لاقامة الاتحـاد السباعى لان التطوير اقتصر على الامارات السبـع .

**د ـ اتحاد الجنوب العربى :**

سرعان ما تغيرت ملابسات الوضع فى منطقة الخليج ففى سنة ١٩٦٧ فشلت تجربة بريطانيا فى اقامة اتحاد فى الجنوب العربى حيث سقطت الانظمة هناك وتكونت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بواسطة وطنيين كانت تعتبرهم بريطانيا من خصومها ولذلك تغيرت خططها فبعد ان كانت تعتمد فى وجودها وفى ضمان تزويد الغرب بالنفـط ـ عـلى تواجدها العسكرى اصبحت تتبع اسلوبا جديدا وهو اقامة انظمة ان لم تكن موالية فهى على الاقل صديقة وكان على رأس هذه الانظمة دولتان كبيرتان هما السعودية وايران الشاهانية .

**هـ ـ الجـلاء عن الخليج :**

ارتبطت خطة الجلاء عن الخليج بامرين :

**اولا : ضمان تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين السعودية وايران** وبين الدول الاخرى الصغيرة والتنسيق بين الدولتين الكبيرتين وهكذا رتب اللقاء الشهير بين الملك فيصل وشاه ايران فى سنة ١٩٦٨ .

ثانيا : اقامة اتحاد يضم الامارات التسع او السبع وهى الامارات التى تكون الان دولة الامارات العربية بالاضافة الى قطر والبحرين وكانت الفكرة هى انه لو تركت بعض هذه الامارات وخاصـة الامارات الصغيرة التى لا تنتج النفط فانها لا تستطيع ان تكون اجهزة دولة وبالتالى فقـد

ينشأ فراغ الامر الذى يترتب عليه ان بريطانيا اذا كانت ستجلو عسكريا عن الخليج فان الذى سيخشى منه احد خطرين :

١ ــ ان تتسرب الى هذه المناطق الضعيفة حركات يسارية على نحو ما حدث فى اليمن الجنوبى وكان هناك شبح بالنسبة لبريطانيا يتمثل فى حركة جبهة تحرير ظفار او الجبهة الشعبية لتحرير الخليج كما كانت تسمى حينذاك .

٢ ــ ان تتنافس الدول المحلية الكبيرة ( ايران والسعودية ) على ملء هذا الفراغ او حتى دول اصغر مثل قطر او ابوظبى او غيرها وبالتالى تحدث منازعات قد تجر وراءها منازعات دولية خطيرة .

اذا فان الفكرة قد اختمرت لتكوين دولة تستطيع انتدافع عن كيانها او على الاقل تستطيع ان تواصل تنظيم اجهزة الادارة او الاقتصاد او انتاج النفط دون اضطراب .

**و ــ لماذا قررت بريطانيا الجلاء عن الخليج :**

هذه قضية اخرى ولو انها مهمة ايضا لمن يتصدى لهذا الموضوع ويمكن تعليل اتخاذ مثل هذا القرار بما يلى :

١ ــ السياسة العامة لحزب العمال البريطانى الذى يعطى الاولوية للخدمات الاجتماعية على النفقات العسكرية .

٢ ــ التدهور الذى اصاب النظام الحاكم فى مصر بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ والذى كان يخشى من ان تؤدى دعوته الى الوحدة العربية الى ان يصل نفوذه الى مناطق انتاج النفط فلم يعد هناك خوف كما كان قبل سنة ١٩٦٧ .

٣ ــ السبب الثالث وهو الاهم ان بريطانيا اصبحت تعول عسكريا على الوجود الامريكى فى المحيط الهندى وتعتبر هذا الوجود بديلا عن وجودها العسكرى فى الخليج .

**ز ــ لماذا لم تشارك دول اخرى مجاورة فى الاتحاد :**

القضية التى اود ان اطرحها هى لماذا اتجه الراى الى ان يكون الاتحاد تساعيا ولا يشمل دولة اخرى مجاورة ، كان من الممكن ــ لان ظروفها تشبه ظروف الامارات ، ان تدخل فى مباحثات الاتحاد على الاقل

هذه الدولة هى سلطنة عمان ، استطيع ان اقدم عدة تفسيرات لعدم اشتراك سلطنة عمان فى تجربة الاتحاد اهمها ما يلى :

١ ـ الشخصية التاريخية التى تتمتع بها عمان والتى جعلتها ذات خصائص معينة لم تعايش الامارات الاخرى وكان توجهها نحو المحيط الهندى تاريخيا .

٢ ـ انه من المحتمل لو شاركت عمان فى اقامة الاتحاد ان تطالب بزعامته او ان تثير قضية ان الساحل ( ساحل الامارات ) هو جزء من عمان

٣ ـ ان شخصية الحاكم عند بدء اقامة الاتحاد وهو سعيد بن تيمور كانت انعزالية .

٤ ـ ان عمان كانت تعانى من ازمة محلية ولم يكن مستقبلها مضمونا تماما وكان يخشى فى حالة دخولها الاتحاد ان تتسرب الحركة اليسارية فى ظفار الى بقية الاتحاد ويزول الهدف البريطانى من المساعدة فى تكوينه .

**تصريح فبراير سنة ١٩٦٨ : ـ**

بدأت عملية اقامة الاتحاد فى بداية أمرها بصدور تصريح من دبي وابو ظبي في فبراير سنة ١٩٦٨ وسيظل هذا التصريح مؤثرا فى دولة الامارات العربية المتحدة لان الثنائية ستظل هى السائدة فى قيادة تلك الدولة ونقصد بالثنائية مشاركة دبى كشريك ثان فى الاهمية لابو ظبى فى ادارة الاتحاد .

على أنه ما كاد يتم هذا التصريح الثنائي حتى بادرت امارات أخرى الى الترحيب به وهي قطر والبحرين وكانت قطر هي اكثر الامارات تحمسا وتعجلت تنفيذ الاتحاد وبعثت تستشير الخبراء القانونيين لكي تضع اتفاق الاتحاد التساعي موضع التنفيذ فى الحال .

نعرض فيما يلي للامور التي واجهت عملية تكوين الاتحاد والتي أثرت في مسيرته :

**١ ـ التنافس الاسري :**

لا بد وان نلفت النظر الى حقيقة مهمة وهى ان التنافس الاسري ظل هو الموجه لمباحثات الاتحاد وقد اثير بهذه المناسبة كيفية تفسيره من الناحية الدستورية هل يكون فيدراليا ؟ هل تحتفظ كل امارة بشخصيتها ؟ هل يكون التصويت فى المجلس الوطني بالتساوي ؟ كيف تكون رئاسة المجلس الاعلى ؟ وعندما طرحت هذه القضايا ظهرت النزعة الاسرية .

**٢ ـ غياب نظام التمثيل النيابي :**

اود ان اطرح قضية مهمة وهى ان النظم الاتحادية بصفة عامة هي من ارقى النظم السياسية وقد عرفت فى الغرب نتيجة تصور دستورى . وفى اعتقادى انها لا تنجح الا اذا سبقها نظام ديمقراطى أي نظام تمثيل نيابي واداري ذاتي بيد ان المناقشات التي دارت حول دستور الاتحاد وكيفية تشكيل المجالس لم تهضم جيدا ولم تجد لها رد فعل على مستوى شعبي لان الجمهور لم تتح له الفرصة لكي يطرح هذه القضية فى ذلك الوقت .

وقد كان من الصعب مثلا طرح موضوع الاتحاد الفيدرالي على النسق الامريكى . فمن المعروف ان الخلاف بين الولايات الصغيرة والولايات الكبيرة عند تكوين الولايات المتحدة الامريكية حل بواسطة نظام الكونجرس الذي يتكون من مجلسين أحدهما يمثل الولايات بالتساوي والآخر يمثلها حسب عدد السكان .

اذا فالنظام الديمقراطي النيابي هو أساس لاي نظام اتحادي ، لكن المباحثات دارت بعيدا عن مثل هذه الامور بل على العكس فقد لوحظ أن كلمة « ميثاق » استخدمت أكثر من كلمة « دستور » والميثاق من منطلق رجال القانون يعنى وجود اتحاد كنفدرالى يقر لكل عضو من أعضائه السيادة الكاملة .

### ٣ـ التطلع الى الزعامـــة :

حينما ووجهت الامارات بتحمس امارة قطر كان عليها ان تحـدد مواقفها والظاهر ان بعض الامارات كانت الى أو تفكر في زعامة الاتحاد اكثر مما تفكر فى تكوينه فنجد مثلا أنه عندما اجتمع مؤتمر على مستوى رؤساء الامارات فى يونيو سنة ١٩٦٨ وزعت منشورات تذكر بخاصيـة ساحل عمان وكيف أن الشعب لا بـد وان يستشار فى تكوين الاتحـاد وقد قلنا أن جبهة تحرير ظفار أو أي حركة من هـذا النوع كانت وراء هذه المنشورات ، ولكن يرى بعض الكتاب أن اتسـاع نطـاق هـذه المنشورات وتوزيعها بكل حرية انما كان تصرفا بذكاء من حاكم أبو ظبي حتى يعرقل الاتحـاد التساعي الذي تتطلع كل من قطر والبحرين الـى زعامته فى حين انه لو أنشىء اتحـاد سبـاعي فـان أبو ظبي ستنفرد بزعامته او على الاقل ستأخذ شريكا من الدرجة الثانية وهو « دبي » .

### ٤ ـ الخلاف على مكان العاصمـــة :

كانت الامور تظهر وكان الاتحاد التساعى يسـير فى طريقه فى صيف سنـة ١٩٦٨ رغم الخلاف على مكان العاصمـة ، هـل تكون فى احدى المدن الكبيرة نسبيا مثل المنامة كما أرادت البحرين أو تنشأ عاصمـة فى أرض محايـدة أو تكون فى دبي ، وكانت البحرين ترى مثلا ان انشاء عاصمة اصطناعية يكلف اعبـاء مالية .

### ٥ ـ الخلاف على تمثيل الامارات فى المجلس الوطني :

كذلـك كان الخلاف على كيفية تمثيل الامارات في المجلس الوطني مع ان هـذا استشاري حسب الميثاق ومع ذلـك فقد طالبت البحرين فى مرحلة من المراحل أن يكون التمثيل حسب عدد السكان مما يعطيها الفرصة لكي تحتل نصف المقاعد على الاقـل باعتبار أن سكانها يساوون سكـان الامارات مجتمعة .

### ٦ـ أطمـــاع ايران :

رغـم المصاعب التي أشرنـا اليهـا الا ان الاحتمال كان قويـا فى أن تنشأ دولـة عربية جديدة فى الخليج تمتد من البحرين حتى عمان ، لذلـك رحبت مصر والسعوديـة وكذلـك العراق بقيـام هـذا الاتحاد بينما اعترضت عليه الدول العربية الراديكالية وكانت اشد الاعتراضات هي التي اتت من ايران ، ولا حاجة بنـا الى تفسير الموقف الايراني ، وحتى بدون دعاواهـا فى البحرين فـان ايران كانت مرتاحـة ولا تزال سياستها هكذا ترتاح الى التفكك على الشاطيء المواجه لهـا ولذلـك

احتجت رسميـــا وكانت هي الدولـة الاجنبية الوحيدة التي اظهرت مثـل هـذا الموقف .

## ٧ ـ النفـــوذ البريطانـــي :

ظلت مبـاحثات الاتحـاد تكـاد تقتصر على ناحيـــة الاجراءات والمجلس الموقت وكلما اقترب الاعضاء من الاتفاق عـلى النظام الدائـم كانت العقبات التي أشرنا اليها تبدو هنا وهناك حتى أن الوكيل السياسى البريطاني في الخليج استخدم نفوذه واقتحم مجلس الحكام لكي ينذرهم بضرورة الاتفاق ، وربما كانت لدى بريطانيا خطـة تفضـل بمقتضاهـا أن يكون الاتحـاد سباعيا ولكنها ليست هي المسئولة عن فشل الاتحاد ، انما اعتقد ان حكومات عربية اخرى رحبت بهذا التدخل البريطاني لكي تنفذ أهدافها وهو اقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، وقـــد احتجت حكومة قطر على هذا الموقف البريطاني ووصفت الاتحاد بأنـه يسير فى خط بريطانيا بل انها كانت ـ هي التي تحمست فى بداية الامر ـ تتصدى للبحرين بالذات بسبب الخلافات على جزيرة « حوار » واتهمت الوثائق القطرية التي أتيح لي الاطلاع عليها ـ البحرين بأنها تريد ان تجر النفوذ البريطاني الى الاتحاد المقترح وذلك عن طريق تعيين خبيرين بريطانيـين للقوات المسلحة التي قد تنشأ للامارة .

ونتيجة ذلـك بادرت قطر الى تكوين حكومة فى سنة ١٩٧٠ ولكنها عنـد اعـلان الحكومة لم تشأ ان توضح انها تريـد ان تنفصل عـــن الاتحـاد ، وحقيقة الامر هي أن قطر وجدت انه لا توجـــد فرصـــة كبيرة لدى حكومتها لكي تتزعم الاتحاد فأخذت تعد العدة لتكوين الاجهزة الادارية حيث كونت فى نهاية الامر وزارة للخارجية واخرى للدفـــاع ، وهذا يعني أنها انسحبت في نهاية الامر من مشروع الاتحاد .

ولا شك ان حكومة ابو ظبي رحبت بدورها بهذا الانسحاب وتـلا ذلـك اتجـاه البحرين رغم انها وافقت على مبدأ التساوي فى التمثيـل وكان ذلك تضحية ووجدت البحرين فى نهاية الامر انها ستسير فى نفس الطريق واعلنت حتى من قبل قطر بأيـام قيام دولـــة مستقلـة ذات سيادة ، وهنا اتيحت الفرصة لكى يتكون اتحاد يمكن ان تمارس فيـه ابو ظبي مكان الزعامة بكل سهولة فقد تغلبت ابو ظبي على الاعتراضات التي اثارتها الامارات الصغيرة ـ كالاعتراض على نقل رؤوس الاموال ـ وذلك بأن تكلفت نفقات الحكومة الاتحادية والتفت بدستور مؤقت .

وهكذا ابرز اتحاد الامارات الى الوجود فى ديسمبر سنـة ١٩٧١

# الخلاصة

في نهاية الحديث لا بد وان نستخلص بعض الملاحظات التي نطرحها للمناقشة على النحو التالي : ـ

١ ـ ان النظام الاتحادي ينشأ عادة حينما تكون هناك جنسيات أو قوميات مختلفة تتطلب نظاما اتحاديا ، أو حينما تكون هناك دول متكونة من قبل وتريد لسبب سياسى او اقتصادى ان تتحد فيما بينها او تكون اتحادا فيما بينها ، اما ها هنا فليست هناك قوميات بل وليس هناك اختلاف فى الخصائص فالقبيلة الواحدة قد تكون بعض اجزائها فى ابو ظبى واجزاؤها الاخرى فى الشارقة وليست هناك أية فوارق تتطلب نظاما اتحاديا ، ان النظام الاتحادي وجد بسبب النظام الاسري .

٢ ـ ان النفط كما كان عاملا اقليميا كان أيضا عاملا فى تنفيذ الاتحاد ، وأوضح هذه الفكرة بالقول ان النفط في بعض البلاد المنتجة ولد شعورا قويا بالذاتية وهذا شيء طبيعي وخاصة فى الدول ذات العدد القليل من السكان ولذلك فهم لا يقبلون هذا الاتحاد حتى تظل ثروة النفط بيدهم ، ولكن فى ظروف اخرى خدم النفط فكرة الاتحاد وأعتقد انه يخدم أيضا محاولات التنسيق بين دول الخليج التي تجري هذه الايام .

٣ ـ أن هذه التجربة التي تعثرت فى بداية الامر تمثل فى تقديري نموذجا طيبا رغم الازمات التي ظهرت من حين لآخر خاصة من حاكم دبي وحاكم أبو ظبي ـ رغم هذه الازمات ـ وفى تقديري أيضا ان التعايش فى ظل ادارة واحدة وتواجد موظفين مدنيين اتحاديين يتعايشون ويتعلمون ويرقون بنفس الطريقة ونمو الطبقة المثقفة كل ذلك يخلق ظروفا ملائمة لتدعيم الاتحاد والاكثر من ذلك فان تعايش الجنود فى ظل قوات مسلحة واحدة هو من أقوى الدعائم التي يمكن ان تتجاوز المنافسات الاسرية وان توجد نظاما ـ لا أقول اتحاديا ـ بل من الممكن على المدى البعيد ان يتحول الى دولة بسيطة موحدة .

وشكرا ،،،

# التعقيب على المحاضرة والمناقشة

**ا ـ التعقيـــب :**

شكرا للسيد المحاضر فقد أوضح عددا من القضايا اهمها : ـ

١ ـ كيف جرى التفكير في هذه التجربة لاقامة اتحاد اقليمي .

٢ ـ الصعوبـات التي أدت الى أن يكون الاتحـــاد سباعيـــا وليس تساعيـا وكيف تمت التجربة ونمت

٣ـ خاصية ساحل عمان كأحد الحقائق التي طرحت بالمحاضرة

٤ ـ المخاوف التي أثارتها جبهـة ظفـــار

٥ ـ موقف بريطانيـا والادوار التي لعبتهـــا بعض الدول العربيـــة في هـــذا الصـــدد

**ب ـ المناقشـــــة :**

بعد التعقيب على المواضيع التي أثارتهـا المحاضرة نفتـح بـاب المناقشـــة :

**الســـؤل الاول :**

من السيد/انور الياسين : ملخص السؤال هو لماذا فشل اتحـاد جنوب اليمن ، بينما نجح اتحاد الامارات ؟ ولماذا لم تنضم راس الخيمة في البدايـة الى الاتحـاد مباشرة ؟

**الاجابـــة للدكتور صـــلاح العقـــاد :**

هنـــاك اكثر من سبب :

١ ـ اسباب تاريخية مؤداها ان النضال المسلح الذي قامت بـــه الجبهة القومية في الجنوب العربي هو الذي فرض على بريطانيـــا ان تنسحب دون ان تدعم مركز اصدقائها في الجنوب .

٢ ـ وجود عاصمة معدة من قبل وهي « عدن » كمدينة كبيرة تفرض وجودها كعاصمة وكمحور لدولة موحدة لانها كانت تضم عددا كبيرا من السكان كما كانت تضم فئات لها نفس طبقات المجتمع المعاصر من برجوازية وعمال ولها الاطارات التي تستطيع أيضا أن تكون بها اطارات دولة .

٣ ـ ان الجنوب العربي غير منتج للنفط وقد سبق أن طرحت هذه الناحية عند التعرض للملاحظات التي أثيرت بالمحاضرة ومضمونها ان النفط قد يكون اداة لقوة التوحيد او الاتحاد فعدم وجود النفط في الجنوب العربي كان سيجعل من الصعب استمرار هذه الوحدات الصغيرة خصوصا وان التفكك في الجنوب كان أشد اذ ان عدد الوحدات كان حوالي ٢٢ وحدة بينما كان السكان لا يزيد عددهم عن ٢ مليون نسمة فقد اشرت أيضا الى موضوع رأس الخيمة التي لم تنضم مباشرة الى الاتحاد وهذا صحيح وكان بودي أن أضيف ملاحظة فعلا الى موضوع اتمام الاتحاد وسهولة تنفيذه وهو ان حاكما مثل حاكم رأس الخيمة الذي اعترض على الاتحاد أحيانا بحجة ان بريطانيا تسيطر عليه واحيانا بحجة انه لم ينص أن تبقى الجزر المتنازع عليها منها اثنتان تابعتان لرأس الخيمة الا ان حاكم رأس الخيمة ادرك فائدة الاتحاد وذلك للدفاع عن الانظمة السائدة وذلك بمناسبة محاولة اغتيال حاكم الشارقة بعد اقامة الاتحاد بشهر واحد فقد كان الفضل يرجع الى وجود قوات اتحادية والى زعامة ابو ظبي حتى تفشل محاولة الشيخ صقر بن سلطان للاستيلاء على السلطة في الشارقة فهذا جعل الاتحاد يعطي نوعا من الامان لجميع الحكام المشتركين فيه .

**تعقيب من الاستاذ أحمد السقاف** مدير ادارة هيئة الجنوب والخليج العربي :

مجلس الاتحاد في الجنوب العربي الذي كونه الانجليز كان مجلسا وهميا وكل ما قام به هو تحرير نصف كيلو متر في أم القيوين ، كيلو متر واحد في رأس الخيمة وكانت الميزانية تصرف على الموظفين والمستشارين الانجليز وحين أرادت جامعة الدول العربية أن تنشىء صندوقا لهذه الامارة من بيع جوازات السفر على الاجانب حيث كانت تباع كأي سلعة ـ الجهة الوحيدة التي حملت هذا العبء هي ( الكويت فقط وهذه أمانة تاريخية ) .

**السؤال الثاني من السيد/وليد مبارك :** قسم العلوم السياسية جامعة الكويت :

السؤال سياسي أكثر منه تاريخي وهو كيف يمكن ان تستفيد الامارات من تجربة الكويت السياسية الداخلية ؟

**الاجابة للدكتور صلاح العقاد :** السؤال لا يمكن ان يدخل فى نطاق التحليل التاريخي انما يمكن بالفعل ان تستفيد منه لان الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي بدأت تجربة ديمقراطية فى الحدود التي تسمح بها ظروفها حاليا ، ونظام البحرين لم يطبق النظام النيابى اكثر من بضعة اشهر ، واذا كانت الكويت ستتخذ نموذجا بما لها من دور ودور .. وساطة فى اقامة الاتحاد فلا شك انه من الممكن تحويل المجلس الاستشاري الى مجلس شعب او مجلس امة منتخب وله اختصاصات معينة ولكن اعتقد انه طالما ان النظام اتحادي وليس دولة بسيطة فانه ستطرح القضايا التى عرضنا لها من جديد وهى كيفية التمثيل فى هذا المجلس وطالما كان استشاريا فان الامارات الصغيرة لا تتضرر منه اما اذا كان تنفيذيا فستطالب الامارات الكبيرة بان يكون لها عدد اكبر من المقاعد وتحتج الامارات الصغيرة وطالما النظام كما هو فسنعود الى نفس خلافات سنة ١٩٦٨/٦٩ هذا ما اعتقده ولكن فى العالم العربي ليس كل ما يتوقعه الانسان بمنطقة هو الذي يحدث .

**السؤال الثالث :** هناك تحفظ على قضية نجاح الامارات بمعنى هل مضي عشر سنوات على اقامة الاتحاد يعد نجاحا له ؟ وهل هو اتحاد شعب فعلا ؟ والى أي مدى يمكن قياس نجاح هذا الاتحاد ؟

**الجواب للدكتور صلاح العقاد :** مما لا شك فيه ان هذا الاتحاد على عيوبه هو افضل مما لو بقيت التجزئة فمثلا كيف تكون الفجيرة دولة ؟ والسؤال يطرح قضية خطيرة اخرى لا اعتقد ان الظروف مواتية للاجابة عليه لانني اصنع بل احلل سياسة الخليج وبذلك فان الذي يجيب عليه هو صانعه ( أي اوضاع الخليج ) فلا شك ان المجلس ما زال استشاريا وان هناك ازمات عند تشكيل الوزارات وعلى قيادة الجيش وتحدث دائما خاصة بين دبي وابو ظبي ولذلك لا نستطيع ان نقول ان الاتحاد ناجح مائة فى المائة وانا اتفق مع السائل ولكن ربما كان الفرق هو انني اقول انه رغم العيوب فان وجود هذه التجربة افضل مما لو كانت عليه الامور قد سارت فى سبيل التجزئة التامة او التفكك لان ذلك كان

سيفتح الباب للدول المجاورة ومن ورائها دول أكبر لكي تثير منازعات اعتقد بأن الخليج في غنى عنها .

**السؤال الرابع من السيد / ابراهيم عثمان /** جامعة الكويت :

ماذا حدث بالنسبة لنمو الطبقة المثقفة في دولة الامارات المتحدة ؟

**الاجابة للدكتور صلاح العقاد :** لا شك ان نمو الطبقة المتوسطة المتعلقة في الامارات سيكون له اثره على الحركة الديمقراطية كما ان التطور سيؤدي بلا شك الى بروز دور .. حركة مثقفين تؤمن بالحياة الديمقراطية .

**السؤال الخامس :** لماذا استمرار الوجود البريطاني في الجيش النظامي للامارات ؟

**الاجابة للدكتور صلاح العقاد :** حقيقة ان دول الخليج ينبغي ان تستخدم ثروتها النفطية لتأكيد استقلالها واذا كانت لا تفعل ذلك فليس علي ان أجيب .

**السؤال السادس من الاستاذ / احمد السقاف :**

كيف فشل الاتحاد الذي كونه الانجليز في جنوب الجزيرة العربية نتيجة للثورة الشعبية مع وجود الجيش المصري في اليمن لتدريب المقاتلين اليمنيين لطرد الانجليز .

**الاجابة للدكتور صلاح العقاد :** المصريون في اليمن الشمالي هم الذين ساعدوا جبهة تحرير اليمن بقيادة الاصبخ ولكن عند اقتراب خروج البريطانيين من عدن كانت الجبهة القومية قد تغلبت على جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وهناك شبهة رغم ان الجبهة القومية كان بها ماركسيون كما ان هناك شبهة في ان يكون البريطانيون قد رجحوا كفة الجبهة القومية لمنع اتحاد اليمن الشمالي مع اليمن الجنوبي عن طريق جبهة اليمن المحتل .

**السؤال السابع :** يلاحظ ان هناك ميراثا تاريخيا من العداوة والخصومة بين سلاطين سقطوا وبين حكام ساحل عمان فهل كان لذلك أثره على عدم انضمام سلطنة عمان للاتحاد )

**الاجابة للدكتور صلاح العقاد :** انا متفق معك في هذا وهو موضوع طويل يحتاج الى محاضرة مستقلة .

# وحدة الثقافة والمصير المشترك
# للدول العربية الخليجية

الدكتور مصطفى النجار

اسمحوا لي فى بداية هذا اللقاء الثقافي ان اقدم خالص الشكر الى رابطة الاجتماعيين التي أتاحت لي الفرصة للتحدث اليكم وطرح أبعاد الوحدة الثقافية والمصير المشترك فى منطقة الخليج العربي ومعاناة المثقف العربي الخليجي فى هذه المرحلة التاريخية الدقيقة التي تمر بها امتنا العربيـــة .

انني احاول ان اكشف عن حقيقة الثقافة والمثقف العربي فى منطقة الخليج العربي فى محاولة لتشخيص الثغرات لا لتبريرها . وفى محاولة لمعالجة الازمات لا تجاهلها مع الاخذ بنظر الاعتبار الاستثناءات الموجودة فى الساحة . ولكـن الدراسة ليست بصـدد هذا الاستثناء وانما هي مخصصة لدراسة واقع الثقافة الخليجية بمجملها العام لا الخاص .

ان الثقافة العربية ايها السادة واحدة . ولكن لها ميادين مختلفة . فلو تحدثت عن احد الميادين لا يعني انني اهدف الى تجزئة الثقافة . فحديثي عن الثقافة العربية فى الخليج العربي لا يخرج بأي شكل مـن الاشكال عن المضمون القومي لها . وهذا ما ستتناوله الدراسة اجمالا .

ان مصطلح الثقافة ايها السادة له ابعاد وآفاق واسعة ومكونات وعناصر متعددة ومدلولات واتجاهات متنوعة لذلك يصعب ان ندرج لها تعريفا نهائيا . وعليه فان تحديـد معنى الثقافـة يصطدم بصعوبات ويتعرض لاخطاء منهجية مما لا بد من التنبيه لها فى بداية المحاضرة .

وعلى ضوء ذلك يمكنني ان اذكر ان الثقافة تعبر عن صور الحياة المميزة للجماعة وهناك ثقافات فى العالم متعددة ابرزها الثقافة التقليدية والثقافة التجديدية والثقافة اللامنتمية والثقافة الارستقراطية والثقافة القومية والثقافة الاشتراكية وغيرها . وداخل اطار مفهوم المثقف يمكن ان اميز بين النموذج التقليدي الذي يعمل فى قطاع الثقافة وكأنه مستقل عن الحياة الاجتماعية ، وبين المثقف العضوى الذى يربط بين مضمون عمله الثقافي وبين حركة المجتمع وصيرورته التاريخية . اي يعني الثقافة

والشخصية القومية فالثقافة الحقيقية بعد هذه المقدمة الوجيزة ليست اطارا مطلقا بل هي اداة تغيير وموقف حي من المشكلات الكبرى التي تطرحها التحديات المصيرية على الشخصية الفردية والقومية .

ومنطقة الخليج العربى هى احد الميادين فى الساحة العربية التى تتعرض الى تحديات خارجية لا حصر لها . وهذه التحديات خلقت نماذج متباينة فى الثقافات الهامشية تسندها فى ذلك عوامل داخلية وخارجية .

ان التآمر المستمر على منطقة الخليج العربي يهدف فيما يهدف اليه العمل على تشتيت لوحدة الثقافة وتبديد لوحدة المصير القومي المشترك .

ويبدو ان الاستعمار نجح فى تحقيق ذلك وعمل جهده لان يبقى منطقة الخليج العربي منطقة ملتهبة تعيش الضعف والانقسام والتجزئة والتخلف وان تبقى منطقة مفلوبة على امرها لا يكون مصيرها بيدها وان يخنق شعلة الحماسة فيها . وان يردع العقل العربي فيها عن الخروج من الاطر التي حددها لها . ونزع الثقة بالنفس واعادة الذهن العربي الى دوامة الترويض على الاستسلام للامر الواقع ، وتحويل كل مكسب فى المنطقة الى نكسة تدخل على الشخصية العربية فى الخليج العربي قلقا دائما وتفتح فى حياتها ثغرات جديدة وتضع الذهن العربي امام مفارقات لا يمكن ان يستوعبها المنطق .

ومن هنا برز محوران ثقافيان متميزان فى منطقة الخليج العربي أخذا شكل صراع حاد تمثل بين مصالح التجزئة وبين التطلع الى الوحدة وبين الدافع القطري وبين الدافع القومي ، بين مصلحة الفئة وبين مصلحة العدد الاكبر من ابناء المجتمع ، بين الانغلاق والتعصب وبين الانفتاح والتفاعل .

وهكذا بقيت الثقافة فى منطقة الخليج العربي تسير فى اتجاه اكتشاف جذل التجربة العريقة على ضوء تحليل مسلمات الصراع الراهن ، وكان من اقوى تلك الافرازات على المنطقة بروز الثقافة البرجوازية التي شوهت معاني احداث الامة واقامت نوعا من الانفصام بين القول والفعل .

هذا الى جانب بروز نزعات محلية اقليمية وطائفية تعاني من تراكمات جعلها غامضة ومغلقة بكثير من الرواسب التي تحجب الحقيقة . وهي

بلا شك نزعات تعيش فى منأى عن الوضوح الكامل . وهي فى كثير من صورها تفرز بثقافة لفظيه ، ثقافة الترديد والاقتباس السريع ، ثقافة التجمع المعزول عن الاطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لحركة المجتمع العربي فى منطقة الخليج العربي .

اضافة الى هذا فهناك فى منطقة الخليج العربي اتجاه اخر لا يمكن تجاهله يرمي الى العيش على موائد الثقافات الاجنبية وفضلاتها . وهناك عدد غير قليل من الذين امتصتهم الثقافات يعيشون باجسامهم معنا وبأفكارهم وأرواحهم مع الغرب الاستعماري . وهم مع ذلك يعطون لانفسهم حق اعطاء الراي فى مشاكل المنطقة وتراثها وحق التأثير والتوجيه وانهم ينظرون الى المجتمع الخليجي نظرة مجردة فوقية ، من خلال تلك الثقافات التي ليست لها جذور فى حياة المجتمع الخليجي .

ان الثقافة فى الخليج العربي ايها السادة محاطة بأنواع شتى من التأثيرات بعضها عفوي وبعضها مصطنع ومخطط له ، من اجل الحيلولة دون نشوء شخصية مستقلة ذات ارادة حرة مستوعبة لحاجات المرحلة التاريخية ، ومستعدة لان تضع ذاتها كاملة فى طريق النهضة العربية .

وعليه فان تلك الثقافة تتعرض الى عملية التفاف او اغتيال تستهدف طمس معالمها ومحتواها وابعادها من خلال عمليات قسر وتزوير منظم تمارسه عناصر الردة الثقافية ، لانها تاريخ وحاضر وقيم الامة وطرح بدائل مزيفة مغلفة بمسحة انسانية او دينية .

واذا كانت منطقة الخليج العربي تعيش ظروفا غير طبيعية فان تلك الظروف هي التي هيأت الاجواء لمثل تلك التيارات الغريبة والمخربة .

ومن هنا يمكن القول ان ازمة الثقافة فى الخليج العربي تنعكس على ازمة المثقف العربي فى الخليج العربي الذي غالبا ما يفهم الثقافة على انها ثقافة كتب ، وفاته ان المصير العربي المشترك يتطلب ان تكون الثقافة ثمرة المعاناة اليومية والمشقة الفكرية والجهد اللازم لايجاد الحلول والمسببات .

ان اهم ما يمكن ملاحظته على المثقف فى منطقة الخليج العربي بشكل عام من خلال رؤيا عنوان المحاضرة واعني « وحدة الثقافة والمصير المشترك للاقطار العربية الخليجية » هو اقتران كلام الكثير من المثقفين برواسب عقلية التجزئة ونفسية التجزئة الكامنة فى خلفيات الالفاظ التي

يستخدمونها في البحث والتعبير عن قضية وحدة الثقافة ووحدة المصير وتحقيق الوحدة .

كذلك في ملاحظة التناقضات في الطرح الوحدوي وفي المسار الوحدوي الذي لا يكون في كثير من الاحيان معبرا عن هدف الوحدة ، انما عن مصالح طبقية او مصالح وقتية ذاتية لا علاقة لها بالتطور الموضوعي للمرحلة العربية والواقع العربي .

لذلك فان اسقاط مثل الثقافة تكون ضرورة وطنية وقومية ، ولكن يجب ان يوضع في الحساب ان اسقاطها ليس من الامور البسيطة والسهلة انها طريق وعرة وصعبة . وهي جزء من العملية الكبرى ، عملية انقاذ الامة من المحنة التاريخية التي المت بها في تاريخنا المعاصر ولا سيما بعد تدفق النفط في الوطن العربي بشكل عام وفي الخليج العربي بشكل خاص .

وهنا استطيع ان اقرر ان الثقافة في الخليج العربي لا تستطيع ان تكون ثقافة جزئية لانها مطالبة بمعالجة كل معالم الحياة في الخليج العربي وهي لا تستطيع ان تكون تجريدية لانها مدعوة الى ان تجيب على الاسئلة التي يطرحها الواقع الخليجي مباشرة . وهي بالتالي لا تستطيع ان تكون ثقافة ( النخبة ) لانها مضطرة الى ان تستنهض كل مجتمع الخليج العربي . كما انها لا تستطيع ان تنحصر في قطر خليجي واحد لانها تتصدى الى التناقض الاكبر في حياة الخليج العربي المعاصرة المتمثل بالتجزئة . ثم انها لا تستطيع ان تنغلق على الماضي لانها تفقد قدرتها على التفاعل مع العصر .

فلا بد اذن ان تبدأ نقطة الانطلاق الثقافي في منطقة الخليج العربي بخلق ما استطيع ان اسميه ( المناعة الثقافية ) وتكوين الحس التقديري والمجابهة الدائمة للتحديات الراهنة .

وليس من الضرورة ان تكون تلك التحديات من الغرب الاستعماري وانما يمكن ان تأتي من الدول المجاورة ذات الاطماع التوسعية في الخليج العربي . وقد شهد التاريخ الوسيط والحديث والمعاصر زحفا توسعيا اقليميا تاريخيا مستمرا على الارض العربية من لدى الفرس . وقامت محاولات لا حصر لها لاقتطاع اجزاء من ارض الخليج العربي ، والعمل على محو عروبتها . فالحملات الفارسية والتحدي الفارسي والاحتلال والغزو الفارسي والوصاية الفارسية لم تتوقف عند حد ولم تقتصر على

نظام فازاء كل هذا لا بد ان يشعر المثقف العربي فى الخليج بالمصير المشترك الذي ينتظر القضية العربية وان لا يشيح نظره عنها بحجة او بأخرى وهنا لا بد ان يلعب دورا حقيقيا لمجابهة تلك المعركة المصيرية الدائمة . حيث ان الاسلحة المادية ليست هي الكل بالكل فى صد تلك المجابهة . بل ان على المثقف الخليجي ان يدرك ان المجابهة يجب ان تتحول الى استنهاض الشخصية العربية الخليجية بكاملها لتدافع عن الفكر والبنيان الذاتي للامة والقيم النقية التي تبنى عليها الحياة العربية .

فالثقافة العربية فى الخليج العربي اصبح لها خصوصيتها على الرغم من انضوائها تحت الاطار القومي الشامل . فهي فى تقديري بالدرجة الاولى ثقافة تنبع من ارض المعركة ولئن انعكست عليها تيارات الفكر الليبرالي فان المعاناة الداخلية هي فى طريقها الى ان تظهر ذلك وان تجعل منه غذاء لثقافة تحررية .

ايها السادة

امام ضخامة الاحداث فى منطقة الخليج العربي وامام عظم المؤامرة على العرب فى هذه المرحلة لا بد ان تبرز بين مثقفينا فى الخليج العربي سلبيات وثغرات وقصور فى الادراك الواعى للحس القومى وعدم استيعاب كاف لوحدة الثقافة ووحدة المصير المشترك فى الخليج العربى . لذلك يلاحظ فى الساحة الثقافية الخليجية ظواهر الانقسام . وهى سمة فى تقديرى مرحلية ما تلبث أن تتلاشى بعد ان يدرك المثقف العربى انه لا خيار له فى اتخاذ المواقف النظرية عندما تطرح قضية الوجود واللاوجود العربى ، قضية الكرامة واللاكرامة العربية ، قضية فرض الوصاية على العرب أو رفضها، قضية الاقرار بالامر الواقع وقبول التجاوزات والاطماع أو التمرد عليها ، قضية ترويض الانسان العربي على الرضوخ والتقهقر والتراجع أو عدمه .

أقول لا خيار للمثقف فى هذه المرحلة ان يكون سفسطائيا أو واقفا على التل او ببغائيا او معاديا لقضية عروبة الخليج .

وفى تقديرى بعد كل هذا ان المثقف فى منطقة الخليج العربى يعيش حالة من المخاض لم يكتمل فيها الاستيعاب الكامل للربط الجدلى .

ان وحدة الثقافة والمصير العربى المشترك بما فيه وحدة المصير الخليجى وانا ارى ان الحرب العراقية ـ الايرانية ستنعكس ان عاجلا أم

آجلا على الثقافة العربية فى الخليج العربى . وسيساهم التفاعل بين اطراف المعادلة باتجاه بلورة طور جديد من أطوار نمو الثقافة الخليجية وان تناقضات تلك الثقافة فى مرحلة ما قبل الحرب والازمات التى عاشتها والتبعثر والتشتت الذى استسلمت له ستتحول فى تقديرى من مجرد ثقافة ( لغة عربية ) ذات طابع فكرى نظرى مجرد تأملى معزول عن الاطار السياسى والاقتصادى أو تنتسب الى اطار خارج عن خط سير أهداف الامة ولم تتفاعل مع الواقع الخليجي الى ( ثقافة امة ) تعيش عمق حس الانتماء القومى .

ان الحرب أيها السادة ستهدم بلا شك المفهوم الارستقراطى للثقافة وستساعد على ان تجعل الثقافة ملتزمة ملتحمة بالمجتمع الخليجى وستبرز التيار الديمقراطي للثقافة وستطلق الجمود الحضاري المرتكز على البداوة من عقاله وستعمل على حسم الصراع الداخلى فى نفس كل انسان عربى فى الخليج العربى (أقصد هنا صراع البداوة والحضارة) وخلق نفسية الوحدة وعقلية الوحدة والسلوك الوحدوى والنظرة الوحدوية الشاملة وكذلك الامر فيما يتعلق بقيم الحرية والديمقراطية .

وتشكل هذه جميعا فى تقديرى تحديات داخلية تصطدم بعادات وتقاليد ومفاهيم ونظريات ومصالح مناهضة عليه استطيع ان اقول اننا فى منطقة الخليج العربى بحاجة الى تربية جديدة والى تكوين شخصية جديدة والى أسس فكرية جديدة والى عملية تربوية تقويمية لاجتثاث ( أمية الثقافة ) .

ان ثقافة الحرب واقتصاد الحرب وميادين الحرب وتضحيات الحرب هى المداخل الطبيعية لتحقيق ثقافة حقيقية فى الخليج العربى . أي ثقافة الحرب على التجزئة والتخلف وعلى أعداء النهضة .

وما المرحلة الراهنة فى الخليج العربى الا مخاضا لولادة هذا المستوى من الثقافة التى أستطيع ان أصفها ( بالثقافة المقاتلة ) ضد الثقافات المشوهة التى تصل الى حدود الآغتراب الثقافى والتخلى عن القضية القومية ، وفقدان الشعور بالآنتماء الى الامة ، وتلك علة يصاب بسببها المثقف فى الخليج العربى ( بفقر الدم ) أو الاستسلام للقسر والانضواء تحت خيمة الواقع والانتهازية الواقعية .

ومن هنا كان لا بد ان تبدأ مرحلة مواجهة حاسمة فيها ينتقل العرب من مواقف ردود الفعل الى مواقف الفعل نفسه وهذا يفسر لنا ابعاد المعركة القومية التي يخوضها العراق مع النظام الفارسى .

واستطيع بعد كل هذا ان اقول متفائلا بأن الثقافة في الخليج العربى بعد الحرب ستعبر بشكل أو بآخر نحو منطلقات ارادة الامة فى اثبات وجودها وانهاء عصور الانحسار والتردى واسقاط الممارسات .

وهنا تطرح الحرب العراقية ـ الايرانية سؤالا للمثقف العربى فى الخليج العربى . ما الدور الذى يمكن ان يلعبه فى المرحلة الراهنة ؟

ان الثقافة أيها السادة موقف كلى ـ نظرى وعملى ـ من الحياة واذا كانت حياة العرب تتحدد فى ضوء أبعاد مصيرهم المشترك فان دور المثقف العربى فى الخليج العربى يبدأ من جعل الثقافة أداة لوحدة المصير التى تواجهها الامه العربية . وحتى تكون الثقافة أداة ناجحة وسلاحا فاعلا لا بد ان يساهم المثقف العربى باجلاء الصورة التى لا تزال غامضة لدى البعض وان يتقدم الى مستوى الريادة وان لا يلهث وراء المسار التقليدى ليستسلم له بعيوبه وان يلتحم مع ارادة الانتصار الذى تحققه الامة . وان تكون الحياة الثقافية معبرة عن حركة الحياة العربيةالجديدة واستشراقها بالمنظار القومى الاصيل .

* * *

# التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربي والدعوة لقيام سوق خليجية مشتركة

عبدالوهاب التمار

**أولا : تعريف :**

لعله من المفيد ان نتفق بداية على تعريف محدد لكل من التعبيرين اللذين يشملهما عنوان موضوع جلستنا هذه ، وذلك لكى نحدد نطاقا واضحا ومسارا محددا لمناقشاتنا اللاحقة . فبالنسبة لمفهوم التكامل الاقتصادي ذهب المفكرون الاقتصاديون مذاهب شتى فى تعريفاتهم له . الا انهم مع ذلك كادوا يجمعون على ان التكامل الاقتصادى فى اساسه هو صيغة للعلاقات الاقتصادية تنشأ تعاقديا بين اقليمين اقتصاديين أو أكثر بدوافع سياسية . وهذه الصيغة تأتى وسطا بين صيغة التعاون الاقتصادى محدود النطاق ان كان ثنائى الاطراف أو متعددها والوحدة الاقتصادية الشاملة .

أما السوق المشتركة فهى فى أبسط صورها صيغة تعاقدية أيضا للعلاقات بين الاقطار ، تختص بتعميق جانب معين من جوانب العلاقات الاقتصادية ألا وهو جانب التبادل التجارى . وعليه تستهدف السوق المشتركة اقامة اطار تشريعي ومؤسسى لتنظيم تدفق السلع والخدمات فيما بين الاقطار الداخلة فى نطاقها ، وفيما بين تلك الاقطار وبقية العالم ، وذلك باتباع اجراءات كمية ونوعية تعطى ميزة لمنتجات السوق المشتركة ازاء المنتجات الاجنبية مما يعطيها مقدرة تنافسية اضافية في أقطار السوق .

والسوق المشتركة وان كانت أكثر محدودية من صيغة التكامل الاقتصادى ، من حيث تخصصها فى العلاقات التجارية أساسا ، الا انها ركن أساسى من أركان أي تكامل اقتصادي أو وحدة اقتصادية . وعلى ذلك فان معالجة موضوع التكامل الاقتصادى ستشمل تلقائيا مسألة السوق المشتركة كأداة أساسية لتحقيق التكامل .

وبعد هذا الاستعراض السريع لمفاهيم ما نحن بصدد أستقصاء جوانب متعددة له فى هذه الجلسة ، يبدو لى مفيدا تقرير هذه النتيجة :

التكامل الاقتصادى والسوق المشتركة هما مفهومان متكاملان لصيغتين من صيغ العلاقات الاقتصادية بين اقتصادين منفصلين أو أكثر، يدخل فيها أطرافها تعاقديا بادراك سياسى مسبق لابعادها .

وعليه فان التعرض لهما هو فى الواقع معالجة للعلاقات الاقتصادية قائمة كانت أو مستحب قيامها بين الاطراف المعنية . وبالتالى فان الخلفية الاوسع لمناقشاتنا هذا المساء ستكون العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج العربى وامكانات تطويرها .

**ثانيا : مقومات التكامل الاقتصادى :**

للتكامل الاقتصادى مقومات لا بد من توافرها لانجاحه وأهم هذه المقومات هى :

١ ـ الارادة السياسية :

وهى عنصر مهم كما المحنا اليه فى تعريفنا لمفهوم التكامل الاقتصادى . اذ بدون رغبة سياسية أكيدة فى خلق اطار من التكامل والاعتماد المتبادل بين الاطراف الداخلة فيه ، لا يكون التقدم نحو أحكام التكامل حثيثا . وفى الواقع فان الارادة السياسية هي العامل الاساسى المحدد لسرعة عملية التكامل والتحكم فى المستوى الذي تبلغه .

٢ ـ التجانس السياسى والاقتصادي والاجتماعي :

وهذا شرط مساعد للشرط الاول اذ كلما كانت الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاطراف مجتمع متكامل متجانسة كلما سهلت عملية التعامل فيما بينها ، ومهد ذلك لتروز الرغبة فى التكامل والتجانس السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، من بعد قيام عملية التكامل يعطى المحيط المناسب لانضاج العملية واتمامها حتى تنتهى الى الوحدة التامة .

٣ ـ الامتداد والتلاحم الجغرافى :

يلعب الجوار والامتداد الجغرافى دورا مهما فى انضاج التكامل الاقتصادى وتعميق جذوره عن طريق سهولة حركة الاشخاص والبضائع دون حواجز طبيعية مما يخلق عمقا اقتصاديا لمنطقة التكامل .

٤ ـ تقارب مستوى التطور الاقتصادى :

كلما كان التطور الاقتصادى متقاربا بين أطراف التكامل كلما كانت عملية التكامل سهلة أكثر ، وكلما كانت منافع العملية العائدة لاطرافه متوازنة أكثر .

٥ ـ التنوع فى الانشطة الاقتصادية :

فالانشطة الاقتصادية المتنوعة لاطراف التكامل تغنيه وتعمق أبعاده ، وتجعل مجتمع التكامل أكثر اعتمادا على نفسه .

٦ ـ تشابه المشاكل التى تعانى منها اقتصاديات الاطراف المعنية :

ان لهذا العامل اهمية خاصة من حيث تقليص عدد المشاكل ونوعيتها التى سيواجهها المجتمع المتكامل الجديد .

**ثالثا ـ منافع التكامل الاقتصادى :**

١ ـ توسيع السوق :

مما يؤدى الى تحسين فرص قيام صناعات وخدمات أكثر مما قد يكون ممكنا لكل طرف على حدة .

٢ ـ زيادة تنافسية الكتلة المتكاملة ازاء العالم الخارجى :

وذلك ان بروزها كمشتر او بائع واحد سيعطيها موقفا تفاوضيا افضل . علاوة على ان صناعاتها التى ستتمتع بسوق أكبر سيكون موقفها التنافسى فى الخارج أفضل مما لو كانت مضطرة لتصريف الجزء الاكبر من انتاجها في أسواق خارجية .

٣ ـ الترشيد الامثل للانشطة الاقتصادية :

الرقعة الجغرافيه الاوسع والموارد الاكثر تنوعا سيؤديان الى استفادة كل أعضاء التكامل من الميزات المتوفرة لاى طرف منه بدلا من حصرها فى الطرف المعنى دون سواه وبذلك سيكون توزيع الانشطة الاقتصادية أكثر عقلانية وبالتالى فان نتاجها سيكون أكثر اقتصاديا .

**رابعا ـ كيفية ووسائل تحقيق التكامل الاقتصادى :**

١ ـ اطلاق حرية مزاولة الانشطة الاقتصادية فى أقاليم التكامل لمواطنى تلك الاقاليم من جهة وتوحيد انمطة علاقات هذه الاقاليم مع الخارج .

٢ ــ تنسيق التشريعات والاجراءات المنظمة للانشطة الاقتصادية.

٣ ــ تنسيق مقاييس الرقابة والاشراف على الانشطة الاقتصادية.

٤ ــ احكام التنسيق بين الاجهزة المنظمة والمراقبة على الانشطة الاقتصاديه .

٥ ــ احكام التخطيط المركزى لكتلة التكامل بشكل يهدف الى تشجيع المبادرة التكاملية .

**منطقة الخليج والتكامل الاقتصادى :**

بعد أن أقمنا النموذج النظرى للتكامل الاقتصادى بمقوماته ومنافعه ووسائل تحقيقه ، لنرى الان معا أين تقف منطقة الخليج من امكانيات تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها .

**أولا ــ من حيث المقومات :**

**١ ــ الارادة السياسية :**

ان منطقة الخليج حديثة العهد بالاستقلال السياسى مما لم يتح الفرصة الكافية لتعميق جذور الكيانات السياسية القائمة . فما زالت الاجيال الحاضرة تذكر مرحلة ما قبل الاستقلال وتبلور الصورة الكيانية لاقطار المنطقة ، حين كان مواطنو المنطقة بأجمعها يتمتعون بحرية مطلقة فى الانتقال والعمل حيثما حلا لهم . كما ان ما حبا الله المنطقة به من نعمة وخيرات قد جعلها محط أطماع الكثير من الطامعين وشجعهم على ذلك انقسام المنطقة الى كيانات ضعيفة مفككة . وهذا الوضع يدعو بحد ذاته هذه الاقطار الى التكتل والتلاحم ليتسنى لها الوقوف بصلابة أكثر أمام الاخرين .

**٢ ــ التجانس السياسى والاجتماعى والاقتصادى :**

يتقارب التكوين السياسى والاجتماعى لبلدان الخليج تقاربا كبيرا :

فسكانيا تنحدر الغالبية العظمى للسكان من أصول عربية تجمعها لغة واحدة ودين واحد وتراث مشترك . والانظمة السياسية القائمة كلها من النوع الوراثي تستقي أصولها من الحياة القبلية التي ألفها

سكان المنطقة منذ أزمنة بعيدة . وتنتهج بلاد المنطقة كلها نهج الاقتصاد الحر ، مع تبنى الدولة لمفهوم دولة الرفاه عن طريق تكفلها بتقديم الخدما تالعامة الضرورية مجانا أو قريبا منه .

### ٣ ـ الامتداد والتلاحم الجغرافى :

تشكل بلاد الخليج الستة امتدادا جغرافيا متصلا لا يعترضه اي عائق ، وتحاذى فى امتدادها ممرات مائية لها أهميتها الاستراتيجية الخاصة وهى الخليج والبحر العربيين والبحر الاحمر .

### ٤ ـ مستوى التطور الاقتصادي :

ان بلاد الخليج تتشابه فى مستويات تطورها الاقتصادي ، لا بل تكاد هذه المستويات ان تكون متطابقة تماما . فكلها قد خرجت من اقتصاديات الكفاف والحرمان الى اقتصاديات الرفاهية الاستهلاكية منذ وقت قصير جدا لا يتعدى أوائل العقد الخامس من هذا القرن . وقد اختطت هذه البلاد لنفسها فى عهد النفط طرقا تكاد تكون متطابقة فى اتجاهها الى رفع مستوى معيشة شعوبها وبناء تجهيزاتها العامة والسعي لتوسيع قاعدة للانتاج الدائم لتكون البديل المؤمل للنفط من بعد نضوبه .

### ٥ ـ تنوع الانشطة الاقتصادية :

تتشابه مجتمعات منطقة الخليج فى ظروفها الاقتصادية من حيث كونها فى الاساس اقتصاديات كفاف كانت قائمة على الرعي في المراعي الصحراوية وممارسة التجارة والانشطة البحرية والزراعية المتواضعة ثم اصبحت هذه المجتمعات معتمدة اعتمادا كليا على صناعة استخراج النفط وتصنيعه وتصديره .

### ٦ ـ تجانس المشاكل الاقتصادية :

تعاني مجتمعات منطقة الخليج من مشاكل اقتصادية متشابهة من حيث ضيق قاعدة الانتاج المحلي ، والاعتماد شبه الكامل على مصدر طبيعي واحد هو النفط ، وكذلك القلة السكانية .

### ثانيا ـ من حيث المنافع :

ان بلدان الخليج وهى تسعى جاهدة لتوسيع قاعدة انتاجها المحلية تصطدم الواحدة تلو الاخرى بالعقبات الرئيسية الثلاث وهي ندرة

الموارد الطبيعية المحلية ، نـدرة العمالة بشكل عـام والفنية منها بشكل خاص ، وضيق السـوق المحلي . وعليـه فان أى ترتيب يحل هـذه المشاكل أو حتى يساهم بشكل معقول فـي حلها يعتبر ترتيبا حيويـا يتوجب التطلع اليـه كهدف قومي . وبدونما مبالغة وبكل واقعية فاني أرى فى تقارب هـذه البلدان وتعارضها عـن طريق مجهـود اقتصادي متكامل يقود الى وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها الحل الاكثر رجـاء وواقعية للتغلب ولو جزئيا على هذه المشاكل الرئيسية ، وذلك للاسباب التاليـة :

١ ـ اتساع السوق سيؤدى الى زيادة مطلقة فى الانشطة الاقتصادية ذات الجدوى الاقتصادية ، من جهة ، كما يساعـد على زيادة حجـم المشروع الاقتصادى . وفى ذلك الخير والمنفعة سيتمتع المجتمع الاوسع بأنتاج أوسع من جهة ، ومن الجهة الاخرى ستبدأ اقتصاديات الحجم الاكبر تؤتى ثمارها على نحو أكفأ .

٢ ـ أن زيادة حجم المشروع الاقتصادى ستمكن المجتمع مـن الاستعمال الاكثر للمكننة حيث انها غالبا ما ترتبط بالحجم الكبير للانتاج. وهذا يؤدى الى استغلال افضل للعمالة الوطنية محدودة الحجم من جهة ، ومن جهة اخرى يعطي الفرصة لتقليل الاعتماد ولو جزئيا علـى العمالة الوافدة .

٣ ـ ان انتاجا محليا معتمدا بصورة اكبر على ردف سوق محلية اوسع سيكون فى موقف تنافسي افضل فى الاسواق الخارجية بسبب اعتماده الاكثر على سوقه المحلية . هذا من جهة ومن جهة ثانية ، فان فرصة التنسيق للتسويق بين المنتجات المتشابهة او المتكاملة ستعطي المنتجات المتشابهة التي تصدرها المنطقة كالاسمدة الكيماوية والمنتجات البترولية وراس المال ، فرصة لتعزيز موقفها فى اسواقها الخارجية عن طريق احكام التنسيق بين وحدات الانتاج فى المجتمع الاقتصادى الواحد .

٤ ـ وعلى جانب الاستيراد فان الطاقة الشرائية المجمعة لبلـدان الخليج ستعطيها ميزة تفاوضية تمكنهـا من تحسـين شروط الاستيراد وضمان استمرارية تدفق السلع الرئيسية التي تحتاجها للاستهـلاك والانتاج على حد سواء .

**ثالثا ـ الخليج وممارسات التكامل الاقتصادى :**

ما كان الخليج فى ماضيه ولا حاضره القائم بعيدا كثيرا عن التكافل والتعاون الاقتصاديين ـ ففي الماضي وحتى القريب جـدا منـه كانت الحركة الاقتصادية فى اجزاء المنطقة متشابكة وحركـة المواطنـين فى

نشاطاتهم الاقتصادية مرنة كل المرونة فكانوا ينتقلون من مكان الى اخر عبر ما لم يكن يلتفت اليه من حدود ، سعيا وراء الرزق ،وذلك من دون قيودعلى الحركةوالاقامة اوالعمل. فرأينا كلا من القطرى والعمانى والبحرينى والكويتى والسعودى يعمل فى بلاد الاخر من دون اى قيود ولا حساسية . ونشأة هذا الوضع فى تقديرى طبيعية جدا اذ جاء افرازا تلقائيا لعفوية الحياة فى ذلك الوقت والتجانس السكاني للمنطقة وعدم يقظة الاطماع عند ابناء المنطقة . واستمر هذا الوضع الى ما بعيد اكتشاف النفط وبروز مبدأ التنفيع للمواطنين من قبل دولهم فنشأت قوانين وانظمة التجنس والعمل والتجارة والاقامة وما سواها ، وتوالت هذه التقنيات على مدى العشرين سنة الماضية لتكرس عزلة اصطناعية بين بلدان الخليج ما لبثت ان نفرت منها وذلك بسبب اصطدامها مع طبيعة المنطقة من حيث التكوين السكاني والترابط الاجتماعى .

وبسبب نفور ابناء المنطقة من هذه العزلة المفروضة ظلت حركة التبادل الاقتصادي وحركة الافراد نشطة عبر الحدود وان توجب التكيف مع الاوضاع التقنينية المستجدة . وعلى الصعيد الرسمي بدأ السعي متثاقلا فى البداية نحو العودة الى سابق العهد ، ثم ما لبثت ان تعاظمت الدعوات والاعمال الرسمية خلال العشر سنوات الماضية التي استهدفت تشجيع المواطنين على التعامل الاكثر فيما بينهم عن طريق اعادة النظر فى التقنيات والتنظيمات القائمة ، والتوجه نحو اقامة المشاريع المشتركة وعقد الاتفاقيات والترتيبات الرسمية الاكثر ملاءمة لتوسيع النشاط الاقتصادى الاقليمي ان كان ثنائيا او جماعيا . ويأتي تتويج الجهد الرسمي اخيرا بأعلان قيام مجلس تعاون دول الخليج الذي يبدو جليا مما نشر عنه حتى الان ان مسعاه الاول سيكون نحو احكام الربط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين اطراف المنطقة .

## خامسا : مستقبل التكامل الاقتصادي لمنطقة الخليج :

رأينا فى استعراضنا لمقومات التكامل الاقتصادي الاساسية انها تتوفر لمنطقة الخليج من حيث الارادة السياسية والتجانس الاجتماعي ومستوى التطور الاقتصادي وتجانس المشاكل الاقتصادية . ولا يشذ عن هذا التلاقي سوى تنوع الانشطة الاقتصادية اذ ان هذه المسألة فى وضع سلبي بالنسبة لكافة دول الخليج ، وهذا الوضع السلبي الشامل يولد فى الواقع حاجة ماسة مشتركة عند دول المنطقة لتوسيع قاعدة الانتاج المحلي وتنويع الانشطة الاقتصادية القائمة فيها . وهذه الدول لكي تحقق هذه الغاية يتوجب عليها استخدام امكانياتها البشرية

والطبيعية بأعلى كفاءة ممكنة لتضمن أعلى مردود . وكما رأينا في استعراضنا للمنافع الممكنة للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج من حيث توسيع الآفاق للانشطة الاقتصادية وتحسين كفاءة ادائها فان الجهد التكاملي المشترك يقدم أملا حقيقيا لكل دولة من دول الخليج بالوصول الى طموحاتها فى توسيع قاعدة الانتاج لديها .

**سادسا : الوسائل المطلوبة لتحقيق عملية التكامل فى الخليج :**

ان الوسيلة النظرية الاولى كما حددناها من قبل وهي اطلاق حرية مزاولة الانشطة الاقتصادية لابناء المنطقة فى كل اجزائها هي الوسيلة الاساسية المطلوبة . فالمنطقة ما زالت فى بداية نهضتها الاقتصادية ، وابناؤها ما زالت تشدهم روابط القربى والمصالح المتبادلة ، ورفع القيود المفروضة حاليا فى كل دولة من دول المنطقة سيؤدى الى تدفقات طبيعية للاعمال ينتج عنها تجمعات اعمال جديدة تشكل الصورة المستقبلية لاقتصاد المنطقة المتكامل . ان اطلاق الحرية التامة على النحو المطالب به هنا سيؤدى بلا شك الى مرحلة مبدئية من تقدم مجموعات على اخرى من حيث تحقيق المنافع الا انها لا محالة زائلة بتوسع الفرص المستقبلية واكتساب جماعات الاعمال الاخرى مهارات تقصى الفرص واقتناصها من جراء الاحتكاك المستمر بالمجموعات الاكثر نشاطا . وهذه المرحلة المبدئية لا غنى عنها اذا ما اريد عمليا التقدم نحو مجتمع التكامل الذى بطبيعته يرفض الحساسيات القطرية ويرى فى اى انجاز يقوم به فريق اعمال حتى ولو كان كله من قطر واحد ويصيب منه مكسبا كبيرا انجازا للمجتمع المتكامل بأسره ، وذلك لكون المنافع العامة للمشروع المنجز ستعود على المجتمع بأسره ولن تكون محصورة على قطر تلك الجماعة .

وحداثة النهضة الاقتصادية فى منطقة الخليج تفرض دورا هاما للحكومات والقطاعات العامةالتابعة لها فى قيادة عملية التنمية فيها . وعليه يلزم تسخير مجهودات الحكومات وطاقاتها لخدمة عملية التكامل عن طريق اقامة جهاز مركزي للتخطيط يكون محور العمل فيه هو السعي لصهر اقتصاديات دول المنطقة فى اقتصاد متكامل ومتماسك وذلك عن طريقين : الاول ابتداع الحوافز للقطاع الخاص للانطلاق وراء تحقيق مشروع الاعمال المشترك على مستوى المنطقة ، والثاني الزام القطاع العام فى دول المنطقة ببرامج تنموية متكاملة تصمم على أساس احتياجات المنطقة وقابلياتها .

وينطوى تحت التخطيط والبرمجة على مستوى المنطقة عملية الاستبدال السريع للتشريعات التنظيمية والرقابية والقياسية القائمة فى اقطار المنطقة بتشريعات جديدة توضع على اساس كون المنطقة اقليما اقتصاديا واحدا .

**سابعا : الخلاصة :**

بالاقتناع بالمنفعة الجمة للتكامل الاقتصادى واخذا بعين الاعتبار لتوافر اهم مقوماته لمنطقة الخليج العربي ارجو من الله العلي القدير ان يزرع فى قلوب ابناء هذه المنطقة الرغبة ويعينهم على تخطى بريق المصالح الانية الضيقة الى ضياء المنافع الدائمة لهم ولبلدانهم ، حتى يتحقق للمنطقة من خلال الخطوات الاخيرة التي خطتها لاقامة مجلس التعاون أمنها الاقتصادى ورفاه مستقبل اجيالها ولتكون وحدة ملموسة الاداء على الساحة العربية الاوسع وضمن الاسرة الدولية الاشمل .

* * *

# دور المؤسسات والهيئات الديمقراطية في اثراء العمل الخليجي المشترك

محمد مساعد الصالح

قبل الحديث عن العمل الخليجي المشترك أرى لزاما علي أن أعطى مفهوما لدول الخليج العربي موضوع هذه المحاضرة اذ أن حديثي يتناول دول الخليج المطلة على الشاطىء الشرقي لشبه الجزيرة العربية وهي ـ الكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان .

ولقد اخترت هذا التقسيم لان هذه الدول ذات ظروف متماثلة ، فهي تعتمد على النفط كمورد وحيد وجميعها تتصف بقلة السكان وصغر المساحة وهى جميعا مجتمعات استهلاكية مستوردة لجميع احتياجاتها .

فالسمة العامة لاوضاع دول الخليج العربي هي ضعف القطاعات المنتجة ( الزراعة والصناعة ) مع ما يقابل هذا من تضخم قطاعات الخدمات والتجارة والبناء فالذين يشتغلون في الزراعة وصيد السمك فى الكويت لا يتجاوزون ٦ر١ فى المائة طبقا لاحصاء عام ١٩٦٥ وفى الصناعة ٥ر٩ فى المائة اما في قطاع الخدمات فيبلغ عددهم ٥ر٤٦٪ علما بأن ما لا يقل عن ٧٦٪ من مجموع اليد العاملة من غير الكويتيين .

وفى البحرين طبقا لاحصائية ١٩٧١ فان الذين يشتغلون فى الزراعة وصيد السمك لا يتعدى ٧٪ من مجموع القوى العاملة ويشكل غير البحرانيين ١٨٪ الى مجموع السكان .

وفى قطر لا يشتغل فى الزراعة وصيدالسمك اكثر من ٤٪ من اليد العاملة وفى الصناعة ١١٪ في حين ان نسبة العاملين فى قطاع الخدمات تصل الى ٤٠٪ .

وفى ابو ظبى هناك ٨ر٧٪ من اليد العاملة تشتغل فى الزراعة وصيد السمك فى حين يشتغل ٤٢٪ فى البناء و ٤٥٪ فى الخدمات والتجارة والنقل .

وعليه فان مجتمعات دول الخليج العربي هي مجتمعات استهلاكية تعيش على مورد النفط كمورد وحيد رئيسي الذى يوزع بشكل غير عادل

حيث تستأثر القلة كل مجتمع خليجي من خيرات النفط وعليه فان القضية الاولى التي يجب ان تشغل بال الخليج العربي هي تحويل مجتمعهم الى مجتمع منتج عن طريق التنميه لانها الضمان الوحيد لمستقبل مستقر وآمن .

وامارات الخليج العربي تملك عنصرى التنمية فى الوقت الحاضر وهما توفر النفط بكميات غزيرة ... والاموال ... الناتجة عن بيع النفط ، واذا كان هذان العنصران هما جناحا التنمية فانهما لا يكفيان بل يجب ان يكون هناك الروح المحرك للانطلاق واعنى به القرار السياسي فالتنمية ليست مجرد عملية فنية تلقائية بل هي تستدعي اقتناع السلطة السياسية بالتخطيط .. وعندما أقول التخطيط فأنني لا أعني التخطيط الجزئى فى كل امارة بل ان الامر يستدعى ان ينظر المسؤولون فى كل دولة خليجية الى عملية التكامل بينهم لأن كل أمارة لا يمكن أن تشكل كيانا قائما بذاته للاسباب التالية : ـ

١ ـ ضآلة السكان فى كل امارة مما يعيق عملية التكامل الاقتصادي لأن قلة عدد السكان لا توفر اليد العاملة المطلوبة لعملية التصنيع المفروض قيامها فى الاقتصاد الخليجى المتكامل وعلى سبيل المثال كما يقول الدكتور نجيب عيسى فى كتابه نموذج التنمية فى الخليج فأن عدد السكان المحليين لأكبر الامارات وهي الكويت يبقى دون عدد عمال مصنع واحد من الحجم الكبير فى أكثر البلدان الصناعية تقدما ...

كما ان قلة عدد السكان لا تسمح بقيام سوق استهلاكية واسعة لا تستغني عنها عملية التصنيع لأنه لا يمكن أن نفترض ان الصناعات النفطية فى دول الخليج العربي ممكن أن تعتمد على التصدير لأن السوق العالمية محتكرة من قبل شركات عالمية تملكها الدول الكبرى التي لا يمكن أن تسمح لصناعاتنا بمنافستها ولذلك فأن لا بديل من الاستفادة من اسواقنا الخليجية والاسواق العربية بالاضافة الى أسواق دول العالم الثالث .

على اننا ونحن ننحو نحو استقلال الصناعات النفطية واعتمادها كتخطيط لدول الخليج لتستطيع أن تعيش مستقبلا بشكل أمن لا نحل المشكلة القائمة والتي ستواجهنا مستقبلا لان من الخطورة بمكان الاعتماد على قطاع واحد وهو هنا الصناعة ، اذ اننا حتى ولو استطعنا حل العقبات التي تعترض قيام صناعات فى امارات الخليج فى طريق وجود

تخطيط وكثرة السكان وتوفير السوق الاستهلاكية فانه لا بديل من قيام بل تلازم قطاع اخر وهو الزراعة لاننا باعتمادنا على الصناعة وهى هنا الصناعات البترولية التحويلية باعتبارها الملائمة لاوضاعنا كدول منتجة للنفط فانه لا غنى لنا عن سد احتياجات المواطنين الغذائية الا ستساومنا الدول الكبرى المتوفر لها هذه المواد عندما نطلبها منها وذلك على حساب صناعاتنا . ومن هنا فاننا عندما ندعو الى قيام تكامل اقتصادى بين دول الخليج واعتماد السياسة التصنيعية فانها خطوة على طريق التكامل الشامل بين اقطار الامة العربية اذ أن الدول العربية الاخرى ستوفر لصناعاتنا السوق الاستهلاكية الضخمة والخبراء والمواد الاولية غير النفط والغاز الطبيعي .. ولهذا فان التنمية فى دول الخليج العربي يجب ان تأخذ ابعادا عربية بحيث ترد الموارد البشرية من خلال مصر ـ والسودان والمغرب وتونس . والموارد الزراعية من خلال السودان ومصر وسورية ولبنان والعراق ... وهكذا كل بلد عربي حسب امكانياته والتي تشكل مع الاقطار العربية الاخرى وحدة متكاملة .

يقول الدكتور محمد هشام خواجكية فى كتابه التكامل الاقتصادى فى الخليج العربي ص ٣٩٠ أن التكامل الاقتصادى الخليجي من شأنه أن يخرج الى حيز الوجود اقتصادا من اغنى الاقتصاديات العربية ويفتح امامها امكانيات متعددة تساعد على نموها وتقدمها وذلك للاسباب التالية : ـ

١ ـ توسيع رقعة السوق المحلي عن طريق ضم الاسواق الخليجية لبعضها البعض مما يتيح زيادة الموارد المالية والبشرية والطبيعية ومجالات استغلالها وهذا بدوره يسمح بالاستفادة من اقتصاديات المشاريع ذات الحجم الكبير التي تأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة ... كما يساعد الغاء الحواجز الجمركية بين مختلف الدول على زيادة المنافسة بين المنتجات والمؤسسات المحلية من جهة والاجنبية من جهة اخرى مما يساعد على رفع مستوى ونوعية الانتاج المحلي ويعمل على تخفيض التكاليف ويزيل الاحتكار .

٢ ـ ان التكامل الاقتصادى يمنع الازدواجية وهدر الطاقات من جراء المشروعات الانتاجية المتماثلة التي تقيمها كل من هذه الدول بمفردها وعلى اساس أسواقها المحلية .

٣ ـ ان التكامل الاقتصادى الخليجي يقلل من اعتماد دول المنطقة من اليد العاملة والخبرات الفنية الادارية الاجنبية وذلك باتباع سياسة

موحدة لتعليم ابناء الخليج بشكل تحقق معها وفاء تاما لاحتياجاتها من القوى البشرية المدربة المتخصصة تقنيا .

٤ ـ يتيح التكامل الاقتصادى وضع خطة انسانية شاملة ومفصلة تؤمن بموجبها استثمار واستعمال فوائض رؤوس الاموال المتاحة لدول المنطقة فى تنمية مصادر دخلها وتمنع تكاملها وانخفاض قيمتها الحقيقية عن طريق التضخم النقدى والنقليات المناخية لارصاد العملات الاجنبية أو انخفاض قيمتها .

٥ ـ أن الدافع الاكثر الحاحا للتكامل الاقتصادى والخليجي هو صيانة الثروات النفطية فيها وابعادها عن عمليات النهب المستتر أو المنظور والمحافظة عليها من الهدر الطبيعي والحصول على أقصى نفع اقتصادى واجتماعي وسياسي منها .

ولكن كيف نحقق التكامل الاقتصادى فى دول الخليج العربي الذى هو مقدمة لعمل خليجي مشترك باعتبار ان التكامل الاقتصادي يتبعه التكامل العسكرى والسياسي والاجتماعي والثقافى .

هل حقا ان فى مقدورنا تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربي سيما وان هذا الامر يدخل فى عداد القضايا المصيرية التي تهم شعوب الخليج والتي لا ضمان مستقبلي لتحقيقها .

ان الاجابة على هذا التساؤل يستدعي أن نستعرض معا أنظم الحكم والمؤسسات الديمقراطية فى الخليج واسمحوا لي بشيء من التفصيل المطلوب لأننا نبحث قضية مصيرية تهم شعوب المنطقة .

**أولا : دولة الكويت .**

الكويت طبقا للوضع الحاضر تحكم من خلال دستور الكويت الذى صدر فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٢ ويتضمن خمسة ابواب الاول يتعرض للدولة ونظام الحكم والثاني يختص بالمقومات الاساسية للمجتمع الكويتي والثالث خاص بالحقوق والواجبات العامة والرابع خاص بالسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والتضامنية وحدود كلّ منها ثم باب ختامي يتضمن احكاما عامة .

ويتضمن الدستور الكويتي مبدأين رئيسيين يرتبطان بالفصل بين السلطات الاولى هو من مجلس الامة فى سحب الثقة من الوزارة أو عدم التعاون مع رئيس الوزراء ومع رئيس الدولة فى حل مجلس الامة .

على أننا يجب أن نقرر أن حق مجلس الامة فى سحب الثقة من الوزارة دون الكثير من الصعوبات خاصة بالاستجواب وشروطه ومواعيده ولذلك فان من المتابعة العملية صعب التطبيق وخلال الاعوام الاربعة عشر التي سارت فيها الحياة البرلمانية استعمل هذا الحق ضد وزيرين هما وزير التجارة ووزير المالية ولم ينجح النواب فى طرح الثقة بأى منهما . هذا على صعيد الوزراء كافراد فكيف الوضع بالنسبة لطرح الثقة برئيس الوزراء الذى نصت المادة أن الدستور على

« ومع ذلك اذ رأى مجلس الامة بالطريقة المنصوص عليها فى المادة السابقة عدم امكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء رفع الامر الى رئيس الدولة والامير فى هذه الحالة ان يعفى رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة أو أن يحل مجلس الامة » .

وهذا يعنى أن طرح الثقة برئيس الوزراء تترك لرئيس الدولة كما أن اي مجلس أمة لا يمكن أن يقوم عليه لان الثمن قد يكون صعبا وهو حل المجلس ككل .

**ثانيا : دولة البحرين :**

يمكن القول ان التجربة الدستورية الحديثة ـ الموقوفة حاليا بدأت فى البحرين فى ١٦ ديسمبر ١٩٧١ عندما أعلن أمير البحرين فى بيان للشعب عن رغبة حكومته بتكليف مجلس الوزراء بوضع مشروع دستور حديث متطور للبلاد .

وتنفيذا لذلك عين أمير دولة البحرين لجنة تحضيرية من أربعة وزراء بمساعدة الخبير الدستورى لمجلس الامة الكويتى المرحوم الدكتور عثمان خليل لاعداد مسودة الدستور ثم أصدر أمير البحرين مرسوما بقانون رقم ١٢ سنة ١٩٧٢ بشأن انشاء مجلس تأسيس لاعداد دستور الدولة ومرسوما بقانون رقم ١٣ سنة ١٩٧٢ بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسى .

وقد قدمت اللجنة التحضيرية مشروع دستور للمجلس التأسيسى يتكون من أربعة أبواب .

الباب الاول ـ خاص بالاحكام الخاصة بالدولة ونظام الحكم .

الباب الثانى ـ خاص بالاحكام الخاصة بالمقومات الاساسية للمجتمع .

الباب الثالث ـ يتضمن الحقوق والواجبات .

الباب الرابع ـ ويتضمن السلطات وهي أربع ـ الامير ـ السلطة التشريعية ـ السلطة التنفيذية ـ والسلطة القضائية .

ويلاحظ على انه لم يكن ثمة داع لاعتبار السلطات اربع لان الامير هو رئيس السلطة التنفيذية ولا يمكن أن يفهم هذا الا على أساس تقوية سلطات الامير .

ولعل أهم ما ورد فى دستور دولة البحرين تأكيده على ان نظام الحكم فى البحرين ديمقراطى والسيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين فى هذا الدستور .

كما نص على ان حكم البحرين وراثى ويكون انتقاله من الامير الى ابنه الاكبر ثم الى أكبر أبناء هذا الابن وهكذا طبقة بعد طبقة الا اذا عين الامير قيد حياته خلفا له ابنا آخر من أبنائه غير الابن الاكبر وذلك طبقا لاحكام رسوم التوارث ، وفى مجال الحقوق السياسية نص دستور البحرين على حق الجنسية والمساواة والحرية الشخصية والحرية الفكرية وحرية العقيدة والضمير والبحث العلمى والرأي والصحافة أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فهى حق التعليم وحق الضمان العلمى وحق العمل وحق الملكية الخاصة .

ولعل أهم مادة وردت فى الدستور والتى تناقض مبدأ الفصل بين السلطات هى النص على ان السلطة التشريعية يتولاها الامير والمجلس الوطنى .. ويتولى الامير السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء وباسم الامير تصدر السلطة القضائية أحكامها ... وذلك كله وفقا لاحكام الدستور .

ومن هذه المادة يتبين بجلاء ووضوح ان السلطات جميعها مركزة بيد الامير رغم نص الدستور البحرينى على وجود سلطات أربع لا يجوز لاي منها التنازل عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها فى الدستور .

أما بالنسبة لسحب الثقة بالوزير فيجب ان يكون بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطنى وبالنسبة لرئيس مجلس الوزراء فيجب ان يكون من ثلثى اعضاء المجلس الوطنى على ان يرفع الامر الى

الامير للبت فيه الذى يملك اعفاء رئيس مجلس الوزراء استجابة لرغبة ثلثى اعضاء المجلس الوطنى أو أن يحل المجلس .

وهو نص شبيه بما هو وارد فى الدستور الكويتى من تقييد هذا الحق ووضع شروط غاية فى الصعوبة يتعذر منها عمليا استعمال هذا الحق ... مع ان مبدأ الفصل بين السلطات يشترط أن تكون هذه السلطات متساوية .

**ثالثا : دولة قطر**

بدأت الاصلاحات الادارية والقانون فى الجهاز الحكومى فى دولة قطر عام ١٩٦٢ حيث صدر القانون رقم ١ سنة ١٩٦٢ فينظم الادارة العليا للحكومة . حيث أكدت جهازا مركزيا للادارة يشرف عليه نائب الامير وولي العهد وبموجبه انشئت أربع ادارات هي :

١ ـ ادارة الشؤون المالية والميزانية .

٢ ـ ادارة شؤون البترول .

٣ ـ ادار الشؤون المالية .

٤ ـ ادارة الشؤون القانونية .

وفى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٦ سنة ١٩٦٤ بانشاء مجلس للشورى مكون من ١٥ عضوا يكون اختيارهم من بين أفراد الاسرة الحاكمة لمدة سنتين ويرأس مجلس الشورى الحاكم أو نائبه أما اختصاصات مجلس الشورى فهى مناقشة المسائل العامة المتعلقة بالادارة الحكومية ودراسة الرغبات أو المقترحات التى يعرضها الاعضاء للنقاش وتقديم التوصيات بشأن اصدار القوانين الضرورية وطلب الحصول على بيانات وايضاحات من الحكومة تمس الوسائل والخدمات العامة فى الدولة ولم تنجح هذه الصيغة التى كان المقصود منها ارضاء افراد الاسرة الحاكمة . ومع ذلك تركزت السلطات بيد الحاكم او نائبه الى ان صدر فى ٢ ابريل ١٩٧٠ النظام الاساسى المؤقت للحكم الذى هو بمثابة دستور مكتوب لدولة قطر ويتضمن ٧٧ مادة موزعة على خمسة أبواب الذى تأخر العمل به حيث خضع للتعديل ليصدر فى ١٩ ابريل ١٩٧٢ ويتضمن ٧١ مادة موزعة على خمسة أبواب هى :

١ ـ نظام الحكم . ٢ ـ المبادىء الجوهرية الموجهة لسياسة

الدولة . ٣ ـ الحقوق والواجبات العامة . ٤ ـ السلطات . ٥ ـ أحكام عامة وانتقالية . وفى مجال السلطات فان نصوص الدستور المؤقت تعطى سلطات واسعة لرئيس الدولة حيث تنص المادة ١٧ « يصدر الامير القوانين بناء على اقتراح مجلس الوزراء وبعد اخذ مشورة مجلس الشورى » وهذا يعنى ان اصدار القوانين هو من اختصاص الامير ومجلس الوزراء المعين من قبل الامير ودور مجلس الشورى هو دور استشارى غير ملزم وهكذا يجمع الامير بيده اختصاصات السلطتين التشريعية والتنفيذية رغم نص الدستور المؤقت على مبدأ الفصل فى السلطات .

وفى النظام القطرى فان الامير هو رئيس مجلس الوزراء وتنص المادة ٣٣ من الدستور « يتولى الامير بوصفه رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس ويوجه نشاط الوزراء ويصدر التعليمات العامة الموجهة للحكومة ويوقع بذات الصفة باسم مجلس الوزراء ونيابة عن الوزارات التى يصدرها المجلس ولم يأخذ الدستور القطرى بنظرية الفصل بين السلطات فالوزراء مسؤولون سياسيا مسؤولية تضامنية أمام الامير وكل وزير مسؤول مسؤولية فردية أمام الامير عن وزارته .

أما اختصاصات مجلس الشورى فانها تكاد تصل الى العدم اذ أن مهمته طبقا لنص المادة ٤٠ « يعين برأيه الامير ومجلس الوزراء فى أداء مهامها ويعبر مجلس الشورى عن رأيه فى شكل توصيات » ويتألف المجلس من عشرين عضوا يصدر بتعيينهم أمر أميري ويجوز للامير ان يعين عددا آخر من الاعضاء لا يجاوز اربعة اذا ما رأى أن الصالح العام يقتضى ذلك .

وهكذا يتبين أن مجلس الشورى القطرى عبارة عن هيئة استشارية يعينها الامير لمدة عام بدون التزام لا بتوصياته ولا آرائه بل انه حتى عدد الاعضاء أعطى للامير حق تجاوز العدد ولا أعرف لماذا لم ينص الدستور على حقه فى تعيين اربعة وعشرين عضوا بدلا من تجزئة حق الامير على مرحلتين حيث أعطى للامير حق تعيين عشرين عضوا وله حق تعيين أربعة آخرين اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

والجدير بالذكر هو أن الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ كان ينص على أن أعضاء مجلس الشورى يتم اختيارهم بالانتخاب الا أن تعديل عام ١٩٧٢ جعلهم بالتعيين .

**رابعا : دولة الامارات العربية المتحدة**

يحدد العلاقة بين الامارات ونظام الحكم فى دولة الامارات العربية المتحدة الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٧١ الذى يتضمن ١٥٢ مادة تتناول الامور التالية :

١ ـ الاتحاد ومقوماته وأهدافه .

٢ ـ الدعامات الاجتماعيه والاقتصادية الاساسية للاتحاد .

٣ ـ الحريات والحقوق والواجبات .

٤ ـ السلطات الاتحادية .

٥ ـ التشريعات والمراسيم الاتحادية والجهات المختصة .

٦ ـ الامارات .

٧ ـ توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والامارات .

٨ ـ الشؤون المالية للاتحاد .

٩ ـ القوات المسلحة وقوات الامن .

١٠ ـ الاحكام الختاميه المؤقتة .

وينص الدستور المؤقت للاتحاد على ان تنشأ عاصمة الاتحاد فى منطقة تمنحها للاتحاد امارتا أبو ظبى ودبى على الحدود بينهما ويطلق عليها اسم الكرامة والى حين انشاء العاصمة تكون مدينة أبو ظبى هى العاصمة المؤقتة للاتحاد .

ويبدو انه ستصبح هي العاصمة الدائمة وذلك لعدم اتفاق امارتي ابو ظبى ودبى على الكرامة .

وبالنسبة لسلطات الاتحاد تنص المادة ٤٥ على ان السلطات الاتحادية تتكون من :

١ ـ المجلس الاعلى للاتحاد . رئيس الاتحاد ونائبه . ٣ ـ مجلس وزراء الاتحاد . ٤ ـ المجلس الوطنى الاتحادى . ٥ ـ القضاء الاتحادى .

ويتكون المجلس الاعلى للاتحاد من حكام جميع الامارات المكونة للاتحاد او من يقوم مقامهم فـى اماراتهم فى حالـة غيابهم أو تعـذر حضورهم ولكل امارة صوت واحد فى مداولات المجلس. واختصاصات المجلس واسعة فى مجال التنفيذ والتشريع ورسم السياسة العامة .. وقرارات المجلس الاعلى فى المسائل الموضوعية تصدر بأغلبية خمسـة أعضاء من أعضائه على ان يكون من بينهم صوتا ابو ظبي ودبي . أمـا المسائل الاجرائية فتصدر بأغلبية الاصـوات .

أما مجلس الوزراء الاتحادى فيتكون من رئيس ونائـب الرئيس وعدد من الوزراء بحيث لا يتجاوز عدد أعضائه اربعة عشر عضوا .

وينص الفصل الرابع من الدستور على تشكيل المجلس الوطنى الاتحادي الذي يتكون من أربعين عضوا موزعين كالآتي : ـ

٨ مقاعد لابو ظبى ، ٨ مقاعد لدبى ، ٦ مقاعد لكل من الشـارقة ورأس الخيمة و٤ مقاعد لكل من عجمان وام القيوين والفجيرة .

ويترك لكل امارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها فـي المجلس الوطني الاتحادي الا ان مـا جرى عليـه العمل هـو عن طريـق التعيـين .

أما سلطنة عمان فلا يوجد بها أي تنظيم دستوري رغم مرور مـا يقارب عشر سنوات على استلام السلطان قابوس دفة الحكم .

من خلال هذا الاستعراض البسيط للاوضاع الديمقراطية لدول الخليج يتبـين ان النائب الاكبر فى دول الخليـج هـو الشعب العربى الخليجى صاحب القرار .. وصاحب الصلة فى وجود تكامل أقتصادى وسياسى وعسكرى واجتماعى خليجى تمهيدا لتوحيد هذه الامارات فى كيان واحد كمقدمة لوحدة عربية أكبر .

فمـن استعراضنا لنصوص الدساتير والانظمة السائدة في دول الخليج نجد ان الدولة الوحيدة الاكثر تقدما وهى الكويت ، لا نستطيع القول ان الشعب يشارك فى اتخـاذ القـرار ... فالدستور الكويتى الذى تنص المادة ٦ منه ان نظام الحكم فى الكويت ديمقراطى السـيادة فيه للامة مصدر السلطات جميعا هو نص أقرب الى النظرية بل حتى من خلال مواد الدستور لا يملك ممثلو الشعب سلطات معقولة للرقابة

الشعبية على السلطة التنفيذية فهم من خلال نصوص الدستور يملكون أمرين : ـ

١ ـ مراقبة السلطة التنفيذية من خلال عدم اقرار الميزانية العامة للدولة أو تأجيل الموافقة عليها .. وهذا حق نظرى لان ميزانية الدولة تتضمن رواتب واجور الموظفين والعاملين فى الدولة ومشروعاتها وبالتالى فانه من الناحية العملية لا يؤمن له هذه السلطة اى حق فى الرقابة الشعبية .

٢ ـ الامر الثانى ما نصت عليه المادة ١٠١ من الدستور من جواز تقرير مجلس الامة وعدم الثقة بأحد الوزراء وهذا الحق لا يجوز ممارسة الاعضاء كل رغبة أو طلب موقع من عشرة أعضاء أثر مناقشة استجواب موجه اليه .. ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء فى التصويت على الثقة .. ويلاحظ ان الاغلبية المطلوبة هى أغلبية أعضاء المجلس وليس الحاضرين .. والجدير بالذكر أن رئيس مجلس الوزراء طبقا لدستور الكويت فى المادة ١٠٢ لا يطرح الثقة به وانما يجوز اتخاذ قرار عدم التعاون .. وهذا ينتهى عند رئيس الدولة الذى أمامه قبول رغبة المجلس أو حله وقد سبق ان تحدثنا عن هذا الحق . وعليه فانه طبقا لدستور الكويت لا تملك السلطة التشريعية سلطات متساوية ولا أقول أكثر من السلطة التنفيذية .. واذا كان هذا الامر هو الوضع فى دولة الكويت المتقدمة فى التجربة البرلمانية فان بقية دول الخليج ليس لديها الا نصوص تدعم سلطات الحاكم .. كما هو الحال فى تعيين مجلس الشورى فى قطر أو دولة الامارات أو البحرين التى حل فيها المجلس الوطنى ولا يزال للان .. او سلطنة عمان حيث لا دستور ولا مجلس تشريعى .

وعلى كل حال رغم وجود ما يسمى بالدساتير .. ورغم النصوص على السلطات الثلاث فان واقع الامر هو وجود سلطة واحدة رئيسة فى جميع دول الخليج وبقية السلطات هى تابعة لها وتسير فى فلكها ... واتصور اننا مهما حاولنا ان نضع نصوصا جيدة نحو حقوق الشعب فان الامر الاول والرئيسى هو فى وجود مؤسسات شعبية تحمى حقوق الشعب . ولعل ما حدث فى الكويت عام ١٩٧٦ وقبلها فى البحرين عام ١٩٧٥ من حل المجالس الوطنية بالمخالفة لنصوص الدستور دون ردود شعبية منظمة ليطرح أمرا فى غاية الاهمية وهو ضرورة وجود

منظمات شعبية تعمل على المحافظة على الدستور وصيانة حقوق الشعب .. هذه المنظمات قد تكون من خلال السماح بالعمل النقابي أو التنظيمات الحزبية التى لا غنى عنها فى ظل الحياة الديمقراطية واذن فى محاولة للاجابة على عنوان المحاضرة وهو دور المؤسسات والهيئات الديمقراطية في اقرار العمل الخليجي المشترك أو دون اقرار انه لا دور لهذه المؤسسات والهيئات الديمقراطية لسبب بسيط هو انها غير موجودة .. وباستثناء الكويت التى يعطى دستورها سلطات محدودة لممثلى الشعب فى المؤسسة الديمقراطية فان بقية دول الخليج العربى تحكم حكما فرديا مطلقا ولذلك نجد تذبذب العمل الخليجى بل وانعدامه اللهم سوى اتفاقات بين الحكام فى قضايا تهمهم كحكام مثل الامن ومكافحة النشاط الهدام الذى يعنى العمل الشعبى الوطنى بل اننى أذهب الى أكثر من ذلك اذ لا يوجد عمل مشترك داخل الدولة الواحدة .. دولة الامارات العربية المتحدة لا تزال غير متحدة رغم مرور عشر سنوات أو تزيد على اعلان اتحادها ... وفى كل دولة خليجية هناك خلافات بين أطراف الاسرة الحاكمة .. ولذلك فان المطلوب لخلق عمل خليجى هو ايجاد مؤسسات ديمقراطية حقيقية عن طريق تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية واشتراك الشعب فى صنع القرار من خلال انتخابات حرة تجرى طبقا للاسس الديمقراطية .. وبغير هذا فاننا لن ننتظر من العمل الخليجى المشترك اكثر من اتفاقية التعاون الخليجى التى اعلنت . وهى اتفاقية بين انظمة دول الخليج ولا تهمها شعوبها بل انها استنزاف لثروات الشعوب عن طريق مؤتمرات ومؤسسات اعلانية وموظفين وخبراء كل هذا يتم بعيدا عن الشعب صاحب المصلحة الحقيقية فى التعاون ...

**محمد مساعد الصالح**

* * *

# مجالس الوزراء الاقليمية لدول الخليج العربي
# كمدخل نحو وحدة عربية خليجية

كامل صالح الصالح

في سياق الحديث حول موضوع مجالس الوزراء الاقليمية لدول الخليج العربي كمدخل نحو وحدة عربية خليجية يمكن القول بأن ثمة حقائق بديهية ، جعلت من التعاون على المستويين الدولي والاقليمي ، أمرا واردا وملحا وخصوصا خلال الثلاثين سنة الماضية من القرن الحالى ، لقد كان الوعى بضرورات حفظ السلام فى العالم ، وتجنيب البشرية ويلات الحروب وتقليص المسافات بين الدول الفنية والدول الفقيرة ، وتحقيق الحد الادنى من السعادة الانسانية والرفاهية والرخاء لكافة شعوب العالم ، ومواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة ، وتوفير فرص الثقافة ، وضمان الحد الادنى من الحقوق الانسانية الاساسية العادلة ، كل ذلك كان الاساس الذي قامت عليه فلسفة التعاون الدولى والاقليمى وما ترتب ويترتب عليها من معاهدات جماعية واتفاقات ثنائية وعلاقات ومشروعات وبرامج دولية واقليمية مشتركة .

وعلى مستوى التعاون والتكامل الاقليمى ، حققت الدول العربية منذ نهاية الاربعينات ، انجازا هاما تمثل فى قيام الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، وأدى ذلك الى بروز المجموعة العربية ككتلة تعاظم دورها وازداد اهمية ووضوحا على المستوى الدولي .

ولقد طورت الدول العربية ، بحكم هويتها الحضارية الواحدة ، صيغ تعاونها فى شتى المجالات ، حيث تبلور هذا التعاون فى اطار تحقيق تنسيق وتكامل فعال على كافة المستويات .

وكجزء من الوطن العربي الكبير ، اتجهت الدول العربية الخليجية ، الى ايجاد حلقة اخرى للتنسيق والتكامل فيما بينها ، وفى اطار الحلقة الأكبر ، التي تؤلف المجتمع العربي ككل .

لقد شهد المجتمع العربي الخليجي خلال الربع قرن الاخير ، تغيرات عميقة فى بنائه الاجتماعي ، ومؤسساته ونظمه ، وفى انماط

العلاقات والقيم السائدة فيه وعلى المستوى الدولي اصبح هذا المجتمع في خضم الاحداث ، ومن ناحية اخرى فقد شهدت فترة السبعينات وعلى أثر نيل جميع الاقطار العربية في الخليج لاستقلالها السياسي ، تعاظم نمو الصيغ التنسيقية بين هذه الاقطار في كافة المجالات ، وخصوصا بعد ان تأكد الدور السياسي والاقتصادي والاستراتيجي الهام لهذه الاقطار على صعيد المنطقة والعالم ، وشعور المسؤولين فيها بضرورة ان يأخذوا بزمام المبادرة فيما يتعلق بشؤون المنطقة ، وبأن يتحملوا مسئولياتهم على اكمل وجه ، لقد اتضح ذلك التنسيق في مجالات الصحة والزراعة والتربية والاعلام والامن والمالية والاقتصاد والثقافة ، ومن خلال اللقاءات المنتظمة ، وظهور المجالس والمكاتب والاجهزة الاقليمية المتخصصة والتي تؤكد في مجموعها ان أقطار الخليج العربي ، تؤلف امتدادا تاريخيا وجغرافيا واحدا ينطوي على عادات وتقاليد واحدة وتراث ثقافي مشترك يبرر قيام تلك العلاقات التكاملية، كما أنها من جانب آخر تؤلف جزءا مهما من الوطن العربي الكبير وتقيم معه جسورا اخرى من التنسيق والتعاون الفعال .

ان وجود المجالس والمكاتب والاجهزة الاقليمية المتخصصة على مستوى اقطار الخليج العربي هو بدون شك ، جهد منظم يكمل ذلك الجهد الذي تمثله المنظمات والمجالس والاجهزة الاقليمية الاخرى على صعيد الوطن العربي وان المبادىء والاهداف التي تسعى اليها اقطار الخليج العربي من خلال قيام تلك الاجهزة المتخصصة تؤكد جميعها حقيقة انها اطار مكمل للجهد العربي ككل ، كما برز وتبلور في الوقت ذاته الفهم العميق لعلاقة هذه الاقطار في الاطار الخليجي بالاطار الاكبر على المستوى العربي .

ومن هذا المنطلق ، يمكن القول : بأن المجالس والاجهزة الاقليمية الخليجية على مستوى اقطار الخليج العربي ، بالاضافة الى ما تؤكده وما تعبر عنه من ادلة على الوحدة الحضارية والاجتماعية لهذه الاقطار، فانها تعبر كذلك عن استجابة سليمة وناجحة لتحديات العصر ومشاكله المعقدة ، وعلى الحاجة العميقة والملحة الى اطر عمل جديدة ، ذات ابعاد تؤكد وحدة الآمال والمصير كما تؤكد وحدة الموقف وصدق الاتجاه وسلامة القرار .

اذن فان هذه المجالس والاجهزة الاقليمية ليست مجرد صيغ شكلية للتنسيق ، وهي ايضا ليست مجرد اجتماعات سنوية عابرة ،

انما هي تعبير عن تحليل عميق ، وفهم مشترك لمعطيات الواقع ومتغيراته ، فى منطقة ذات اهمية استراتيجية كبيرة وفى عالم يصطرع بالاتجاهات والمصالح المتعددة والمتناقضة في معظم الاحيان .

وفى راينا ان ذلك الفهم المشترك يقوم على اساس مبادىء وأهداف واقعية ، اهمها : ان دول المنطقة ومن خلال تاريخها ومصيرها وآمال شعبها العربي الواحد وايمانها بدورها الحضاري الاصيل، ومسئولياتها المتعاظمة ازاء العالم ، لقادرة على ان تواجه التحديات المصيرية ، وان تتجاوز كل تناقض ، ولقادرة ايضا على ان تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، المرتكزة على بناء الانسان وان تقيم فى هذا المجتمع دعائم الامن والسلام الاجتماعي بما يكفل للمواطن الرفاه والاستقرار ، كما انها قادرة على المحافظة على استقلالها وصيانة سيادتها ، وضمان مصالحها الحيوية ، وبلورة طموحاتها المستقبلية المشروعة من خلال الاستثمار الامثل لمواردها الطبيعية والبشرية بصيغ تنموية ناجحة تحدث تأثيرا ايجابيا فى تماسك المجتمع العربي الخليجي ، وفى تغيير الجوانب السلبية من انماط السلوك ، وتؤهل هذا المجتمع لاستيعاب معطيات وآثار الثورة العلمية المتلاحقة والسير بخطوط موازية مع ركب الحضارة الانسانية المعاصرة ، والعمل على تحديث كافة جوانب الحياة ، على النحو الذي يحقق التقدم والازدهار لهذا الجزء من وطننا العربي الكبير .

ان العمل العربي الخليجي المشترك يعبر فى الواقع عن نموذج متقدم لصيغ تنسيقية ذات اهداف تكاملية تستوعب الحاجات الحاضرة للاقطار العربية فى الخليج وتنطلق نحو آفاق المستقبل مستهدية فى ذلك بتراث عربي واسلامي عريق ، وهذا النموذج يضع نفسه ضمن بعدين يكمل احدهما الاخر اولهما البعد القومي الذي يمثل انتماء هذه الاقطار الحتمي والمصيري للامة العربية ، وثانيهما البعد العالمي الذي يؤكد الدور الانساني الشامل لتلك الاقطار ويعبر عن استيعابها لواجباتها ومسئولياتها تجاه العالم وحرصها على أمنه ورفاه الانسان فيه ، ان فهما متعمقا للمبادىء والاهداف التى تسعى تلك الاقطار الى تحقيقها فيما بينها تحت مظلة العمل العربي المشترك ، يظهر ذلك الوعي العميق الذي يؤكد صلة المجتمع العربي الخليجي بالمجتمع العربي فى ماضيه وحاضره ومستقبله ، كما يظهر حرص الدول العربية فى الخليج على ان تقيم مجتمعا آمنا يسهم فى تقدم الانسانية جمعاء .

وان مراجعة اولية للقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات واللقاءات العربية المتتالية فى اقطار الخليج العربي تظهر بوضوح بان هناك اتجاها قويا نحو تعميق صيغ التنسيق بين هذه الاقطار ودعم مساعيها وجهودها الحثيثة والجادة نحو تحقيق المزيد من اشكال الترابط والتلاحم والوحدة ، وان هذا الاتجاه سيزداد تعاظما خلال السنوات القليلة المقبلة بقيام مجلس التعاون الخليجى الذى جاء الاعلان عنه تتويجا لتلك المساعي والجهود .

وان احدى النتائج الايجابية التي تحققت حتى الان من خلال العمل العربي الخليجي المشترك وبفضل قيام المجالس والاجهزة الاقليمية فى دول الخليج العربية هي ان الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والاعلامية فى هذه الدول ، وبالرغم من حداثة الاجهزة المختصة بتلك الانشطة فى معظمها ، قد دخلت مرحلة التفاعل وتبادل الخبرة الفنية والاجرائية والتقييم الموضوعي لمردودات البرامج والمشاريع المختلفة على النحو الذي يحول دون تكرار الجهد وضياع الوقت والمال، وبما يمكن من تحقيق افضل الخدمات للمواطن العربي فى هذه المنطقة وبشكل ينقل دور الاجهزة المختصة الوطنية منها والاقليمية الى صيغة اكثر ايجابية وتأثيرا ويؤمن اسهامها بصورة فعالة فى عملية بناء الانسان والمجتمع الجارية على نطاق واسع فى هذا الجزء من الوطن العربي ، ان ذلك الدور ليضع على كاهل تلك الاجهزة مسئوليات جديدة ويحتم عليها ان تخطط على النحو الذي يستوعب الحاجات المستجدة للمواطن العربي الخليجي ، وان تتبادل الخبرة النظرية والميدانية ، وان تواجه بالجهد المشترك الآثار والمشكلات المترتبة على التغير التكنولوجي السريع وما يرتبط به من ظواهر ايجابية وسلبية ، ومن هنا فان على تلك الاجهزة ان تجدد نفسها من خلال المزيد من الادراك العلمي المتعمق لمشكلات المجتمع ، ومن خلال اختيار افضل اساليب العمل وبما يؤمن تراكم الخبرة وانتشارها وعلى النحو الذي يجعل المواطن اكثر قناعة ووعيا بالدور الحضاري الذي تقوم به تلك الاجهزة .

والواقع ان الحديث عن العمل العربي الخليجي المشترك فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والاعلامية وغيرها من المجالات لا يمكن ان ينفصل عن المتغيرات السياسية والامنية فى هذه المنطقة الحساسة من العالم ، اذن فان الاجهزة الاقليمية الخليجية المشتركة وعبر انشطتها المختلفة يجب ان تستوعب حاجات المجتمع العربي ككل وتستقرىء ابعادها العديدة وفق منظور تكاملي شامل .

**ان مسحا سريعا لانجازات المجالس والاجهزة الاقليمية فى الدول** العربية الخليجية خلال الفترة الزمنية الماضية ، يقدم بوضوح تام الدليل الكافي على اهمية الدور الذي تؤديه تلك المجالس والاجهزة فى سياق العمل العربي الخليجي المشترك وفى سبيل تهيئة مستلزمات العمل الجماعي ، فعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية المتاحة وتواضع الامكانات الفنية المتوفرة فى معظم الاحيان فقد استطاعت تلك الاجهزة ان تمارس دورها التنظيمي فى التأسيس والاعداد كما استطاعت ان تتحمل مسئولياتها فى متابعة اجراءات تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات والمؤتمرات المتتالية ، كما تمكنت من تقديم مشروعات عديدة ومتكاملة لتنظيم الجهد الخليجي المشترك عن طريق اقامة مؤسسات اقليمية مشتركة ، ولعل جميع الجهود التي بذلت فى هذا السياق حتى الان كان لها الاثر الكبير فى الوصول الى نتائج مثمرة يلمسها الجميع تتناسب من زاوية التقييم المرحلي مع الطموحات التي تسعى اليها اقطار الخليج العربي لبلوغ الاهداف المنشودة .

وفى مجال استعراض احدى تجارب الاجهزة الاقليمية الخليجية المشتركة ، ارجو ان تسمحوا لي بأن اتناول بشيء من التفصيل مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية كأحد التجارب الماثلة على واقع الساحة الخليجية .

فى المؤتمر التأسيسى الذي عقده وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ، فى مطلع عام ١٩٧٨ فى البحرين ، تم الاتفاق والاعلان عن مجموع المبادىء الاساسية والاهداف العامة للسياسات العمالية والاجتماعية فى هذه الدول ، كما تم الاتفاق على تحديد وسائل العمل الكفيلة بتحقيق تلك المبادىء والاهداف .

**لقد حدد المؤتمر التأسيسى أهداكا رئيسة فى المجالين ، العمالى والاجتماعى ، كما تضمنت تلك الاهداف الرئيسة أهدافا فرعية** مهمة ، وتتلخص جميع تلك الاهداف فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاسهام فى تحقيق السلام الاجتماعي وزيادة الانتاج ورفع كفايته ، وتوفير الوسائل الكفيلة بزيادة وفعالية البرامج الاجتماعية ، والعمل على رفع مستوى الاداء وتنمية الوعي الاجتماعي لدى المواطن والاهتمام بالحركة التعاونية واخيرا تبادل الخبرات الفنية فى المجالات العمالية والاجتماعية المختلفة ، والواقع ان المؤتمر التأسيسي قد حدد تلك الاهداف بوضوح ، فركز على الجهد التنموي لبناء الانسان من

خلال الاسهام فى اقامة المجتمع الآمن على النحو الذي يكفل الاطمئنان والاستقرار لحاضر ومستقبل ابناء هذه المنطقة .

ان تلك الاهداف لا تنفصل عن بعضها البعض ، بل هي تؤلف اطارا لاستراتيجية تنموية اجتماعية شاملة ذات مضامين انسانية بعيدة ، ولا بد ان تترجم هذه المضامين الى مواقف وصيغ عملية ذات ابعاد محددة واتجاهات واضحة ، ولا شك ان ذلك ليس بالامر الهين ، ومن الافضل والمهم ان ينظر الى هذا الامر فى اطار التعاون والتكامل العربي الخليجي المشترك ومنطلقاته الوحدوية ، ومن زاوية العمل المستمر والجهد المتراكم عاما بعد عام ، وعلى اساس تخطيط يمتاز ببعد زمني محدد .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان تلك الاهداف تمثل موقفا استراتيجيا ازاء قضايا تعتبر مصيرية وحاسمة بالنسبة للمجتمع العربي الخليجي ، فالتنمية بمعناها الشامل وبأبعادها الانسانية وعناصرها الاقتصادية والاجتماعية ، ومؤشراتها الحضارية ، لا تنفصل بأية حال من الاحوال عن هدف رئيسي وحيوي ، وهو السلام الاجتماعي ، واذا ما تدارسنا قضية التنمية فى اقطار الخليج العربي، نجد ان زيادة مصادر الدخل واهتمام المسئولين باستثمارها على نحو يمكن من احداث نقلة حضارية فى المجتمع ، قد ادى بالاضافة الى اثاره الايجابية الكثيرة ، الى نتائج واثار اخرى ينبغي أن تدرس بعناية فائقة، كما ان القضايا العمالية والظواهر والمشكلات الاجتماعية والسلوكية المرتبطة بتلك النتائج والاثار ، تبدو من الموضوعات المهمة جدا ليس بالنسبة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية والاجهزة المعنية فى الدول الاعضاء فحسب ، بل بالنسبة لجميع المجالس والاجهزة الخليجية الاخرى ولكل المنظمات العربية والاقليمية والدولية باختلاف تخصصاتها واهتماماتها ، خاصة وان مفهوم السلام الاجتماعي الذي تنشده دول المنطقة ينطوي على ابعاد انسانية متعددة اقتصادية وتربوية وثقافية ، كما انه يرتبط بمعطيات الحاضر وواقعه بقدر ما يرتبط بآفاق المستقبل وتصوراته .

ان قراءة متعمقة للمبادىء والاهداف والوسائل التى اتفقت عليها اقطارنا العربية فى الخليج فى مجال تنسيق السياسات العمالية والاجتماعية فيما بينها وان قراءة متعمقة كذلك للقرارات الصادرة عن مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ، تظهر بوضوح الاهتمام

الكبير الذى أولاه المجلس لعمليات البحث الاجتماعي سواء فى توفير البيانات الموضوعية أو فى اقتراح بدائل جديدة للعمل فى المجالات المختلفة ، كما تظهر الدور البارز للدراسات العلمية سواء فى موضوع تنظيم الاستخدام وتحديد خصائص العمالة فى المنطقة والتأكيد على ضرورة الاستفادة من العمالة العربية واحلالها تدريجيا محل العمالة الاجنبية الوافدة أو فى موضوع تنمية وتطوير الخدمات العمالية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للعمال أو فى موضوع فعالية مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها فى خدمة المجتمع ، ودور مراكز التنمية الاجتماعية وأهمية ارتباطها بخطط وبرامج التنمية .

ان المجلس فى اهتمامه هذا بالدراسات والبحوث العلمية ، ينطلق من حقيقة ان مثل هذه الدراسات والبحوث هي الاداة المعمول عليها لتوفير بيانات تمكن من فهم الوقائع القائمة بأبعادها ومتغيراتها ، كما تمكن من تحديد السبل نحو المستقبل ، ذلك ان اصدار أية قرارات من أجل تبني وتنفيذ وتنسيق سياسة عمالية واجتماعية معينة فى اطار التعاون الخليجي وما يرتبط بها من خطط انتاجية أو اجتماعية أو ثقافية ، ينبغى ان تستند الى دراسات موضوعية للواقع وان تنطلق منه لبناء المستقبل ، ان الدول العربية الخليجية تكرس جهودا كبيرة واموالا طائلة لتحقيق التنمية الاجتماعية وبناء الانسان بصورة متوازنة مع النمو الاقتصادى ومن ثم فان السعى لتنشيط حركة البحث العلمى فى المجالات العمالية والاجتماعية من جانب الاجهزة الوطنية والاقليمية يتناسب تماما مع تلك الجهود ويوفر للمخططين بيانات موضوعية تكون عونا لهم فى تحديد مسارات التنمية وترشيد برامجها ورسم أهدافها البعيدة والقريبة .

واذا كانت الاقطار العربية الخليجية تشكل وحدة متكاملة تاريخيا وحضاريا فان النظرة المتكاملة الى أوضاعها مجتمعة تمكن من اجراء مقارنات مثمرة تساعد على صياغة خطط مشتركة يمكن معها استثمار الزمن والجهد والمال على أفضل وجه .

لقد اصبحت هذه المنطقة من العالم ، وبحكم أهمية موقعها الاستراتيجي ولكونها المصدر الاساسي للطاقة ، المنطقة الاكثر حساسية وخطورة في موازين القوى الدولية وفى الاستراتيجيات المختلفة ، كما أصبحت تشكل مركزا للتنافس والصراع الدولي ، كما ان التغيرات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة التي شهدتها دول المنطقة ، كل ذلك أدى الى ان تصبح منطقة الخليج بؤرة اهتمام الدارسين والمحللين فى مختلف المجالات ، لهذا شهدت العشر سنوات الماضية على وجه الخصوص ، ظهور الكثير من الدراسات المتخصصة والعامة سواء فى سياق جهود فردية أو فى سياق مؤتمرات وندوات علمية وحلقات دراسية ، واذا كانت منطقة الخليج وما زالت مدار اهتمام من جانب جهات عديدة ، عربية واجنبية ، فان مراجعة سريعة للدراسات التى أعدت فى مجال الشؤون الخليجية ، تظهر ان نسبة الدراسات التي تناولت ظواهر ومشكلات اجتماعية وعمالية ، من زاوية تخصصية ، ضئيلة جدا بالقياس الى الدراسات التى تناولت الظواهر الاقتصادية والجغرافية والسياسية والسكانية ، هذا بالاضافة الى ان دور ابناء هذه المنطقة ، فى القيام بتلك الدراسات كان ضعيف الاثر ، ويرجع ذلك الى أسباب عديدة أهمها أن خبرة المنطقة بالتقاليد العلمية الجامعية وبأنشطة مراكز البحوث تمتاز بالحداثة نسبيا ، اضافة الى ضآلة المعلومات الاجتماعية والعمالية بالمقارنة مع الدراسات في الموضوعات الاخرى لم تحظ بالاهمية الكافية .

وان علينا ان نقول بموضوعية ، ان جانبا كبيرا من الدراسات الاجنبية عن أقطار الخليج العربى لم يقم على أساس الاستيعاب الحقيقى والعميق لظروف وحاجات هذا المجتمع ، بل هى حفلت بالارقام لذاتها وتوصلت الى تعميمات ليست مؤكدة تماما وبشكل ينطلق من اعتبارات بعيدة فى الكثير من الاحيان عن الاعتبارات العلمية البحتة .

أما الدراسات العربية فقد أنصب معظمها على الجوانب الاقتصادية الصرفة دون أن تحلل المتغيرات الاجتماعية والثقافية بصورة متعمقة تستطيع ان تبين الصلة بين تلك المتغيرات واثارها المتبادلة وصلاتها الوظيفية ، وهذا يعني ان مجال البحث العلمي لمتغيرات القضايا العمالية الاجتماعية ما زال مفتوحا الى حد كبير ، وان اية اضافة ـ مهما صغرت ـ ستكون اضافة مهمة على صعيد هذا البناء والجهد المتواصل .

ان اهمية الحديث عن الدراسات وواقع البحث العلمى فى المجتمع العربي الخليجي ، ليس مقصورا على الجوانب الاجتماعية والعمالية ، وانما يمس كافة القضايا الخليجية فى جميع الميادين ، ذلك ان التخطيط السليم والتنفيذ المبرمج للسياسات المختلفة واتخاذ القرارات المناسبة فى الاتجاه الصحيح ، فى أى مجال من المجالات ينبغى ان يسبق بمرحلة

تحضيرية واعداد وبحث علمي دقيق وبدراسات متعمقة تتوفر من خلالها بيانات موضوعية شاملة ، واذا كان البحث العلمى أساسا مهما لوضع خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها فى اقطار الخليج العربي ، فان الامر يستدعى تعزيز ودعم أجهزة ومراكز البحث العلمى فى هذه الاقطار ، وتوفير كافة الامكانيات المادية والفنية اللازمة لها لأداء دورها المهم والخطير .

ان نظرة سريعة الى أوضاع البحث العلمي فى المجتمع العربى الخليجى تبين أن هناك عددا من مراكز البحثية المتخصصة ، الا أن صلاتها تحول دون تبادلها الخبرة ، وقيامها بأنشطة اقليمية مشتركة ومع ان التقاليد الجامعية الاكاديمية فى المنطقة قد اصبحت اكثر وضوحا ومع ان صيغ التنسيق بين الجامعات الخليجية اصبحت اكثر اهمية فان العلاقات العلمية والبحثية بين هذه الجامعات ما زالت محدودة ، اضافة الى ضعف صلاتها بمراكز ومؤسسات البحوث والدراسات ، ومن جانب آخر فان الوعي الاجتماعي فى المجتمع العربي الخليجى بأهمية البحث العلمى للظواهر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، ما زال محدودا نسبيا ، وما زالت النظرة الى التنمية باعتبارها استثمارا لرأس المال ، واستيرادا للتكنولوجيا تقوم بمعزل عن تنمية الطاقة البشرية ، مما ينعكس سلبا على أوضاع البحث العلمى فى هذا المجتمع ، وبالتالى على فعالية الاجهزة والمجالس الخليجية المشتركة ودورها فى مجال التخطيط والتنسيق الاقليمى ، وبعبارة أخرى ، يمكن القول بأن نجاح الاجهزة والمجالس الخليجية في تحقيق الاهداف المرسومة لها ، مرهون الى حد بعيد على اعتمادها على أساليب عمل قائمة على أسس علمية وموضوعية واضحة .

واذا جاء قيام مجلس التعاون الخليجي ليتوج الجهد العربى الخليجى المشترك ، فانه يمثل فى الوقت ذاته اعلانا عن بدء مرحلة تاريخية جديدة فى مسيرة أقطار الخليج العربي نحو الغايات المنشودة . والواقع أننا اذا نظرنا الى نص اعلان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نجد انه ليس مجرد اطار تنظيمي للانشطة والمواقف السياسية ، بل هو يتعدى ذلك ليشكل اطارا واسعا يمكن ان تتبلور فيه كل أوجه الحياة المشتركة ، سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ، انه بعبارة أخرى أساس مهم يمكن ان تقوم عليه كل الجهود التنسيقية فى المجالات المختلفة ، اذ ان الانشطة

الاقليمية فى مختلف الميادين والقضايا الخليجية ، لا تنفصل بأى حال من الاحوال عن بعضها البعض ، فالقرارات التي يتخذها وزراء التخطيط على سبيل المثال ، أو وزراء التربية بشأن تخطيط وتدريب القوى العاملة ، والقرارات الاعلامية والصحية لا تنفصل عن القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة اذا ما نظرنا الى قضية التنمية من خلال ابعادها الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وهذا يعني ان وجود قنوات للاتصال والتنسيق بين المجالس والاجهزة الخليجية القائمة فى مختلف التخصصات وفى اطار مجلس التعاون الخليجي يعتبر أمرا حيويا وعلى درجة كبيرة من الاهمية ، اذ انه يعطى لكل قرار بعده الحقيقي لانه سيكون موضع اهتمام ودراسة في أكثر من مجال واحد متخصص ، بالاضافة الى انه يؤكد ضرورة وسلامة المنهج التكاملي فى التعامل مع ظواهر المجتمع المختلفة ، ومن هنا لا يمكن ان ننظر الى مجلس التعاون الخليجي من زاوية التاريخ الذي أعلن فيه فحسب ، وانما من زاوية كونه تعبيرا عن حقيقة حضارية تميز **المجتمع العربى الخليجى ، وتجعل وحدته مصيرا حتميا يوصل الماضى** بالحاضر ، بالاضافة الى انه من الوجهة الاجرائية والزمنية يعتبر أعلى مستوى يمكن ان يصله الجهد التنسيقي المشترك المتجه الى المستقبل ويتخذ من الوحدة هدفا ، ومن هذا المنطلق ، يمكن التأكيد بأن المجالس والاجهزة الخليجية لم تنشأ لمجرد تشابه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الاقطار العربية فى الخليج ،ولا لمجرد السعي المشترك لتحقيق مصالح مرحلية آنية لزيادة معدلات التنمية فى هذه الاقطار ، وانما يمثل قيامها سعيا علميا مدروسا لتحقيق **التكامل الاقتصادى والاجتماعى فيما بينها ، وهو التكامل الذى يمكن** من خلاله تحقيق الوحدة العربية فى الخليج ، اذن فان الوحدة العربية الخليجية هى الهدف وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال الجهود التنسيقية للاجهزة الاقليمية والمجالس الوزارية الخليجية هو الوسيلة ، وفى تقديرنا ان أهمية السير نحو تحقيق الهدف وتأكيد فعالية الوسيلة ، يعني فى الوقت ذاته أهمية الوصول الى صياغة استراتيجية واقعية للعمل العربي الخليجى المشترك وتبني السياسات الكفيلة بتحقيق هذه الاستراتيجية ، وبالتالي وضع وتنفيذ **الخطط والبرامج الكفيلة بتطبيق هذه السياسات .**

ان تحديد المؤشرات الاساسية لوضع الصياغة المطلوبة لهذه **الاستراتيجية والسياسات والخطط والبرامج ، لا يمكن ان يتم بمعزل**

عن تقييم تجربة العمل الخليجي المشترك خلال الفترة الماضية ، وعلى ضوء الدور الذي مارسته وقامت به المجالس الوزارية والمؤسسات الخليجية المشتركة من اجل معرفة المعوقات والصعوبات وتحديد الايجابيات والسلبيات ، وحتى تتم عملية التقييم فى اطارها العلمي السليم ، لا بد من وضع معيار واضح ومحدد نحكم من خلاله على مدى فعالية المؤسسات والانشطة الخليجية المشتركة ، ومدى صلاحية القرارات التي اصدرتها المجالس الوزارية ، وهل كانت تواجه مشاكل أساسية وقضايا رئيسية ، أم مجرد قضايا ومشاكل فرعية وروتينية متكررة ، وهل تضمنت هذه القرارات تحديد أساليب ووسائل تنفيذها ، أم انها مجرد قرارات عامة لا تزيد عن كونها مجموعة من النوايا الطيبة التي لا تجد طريقها للتنفيذ ، وأخيرا هل تحقق من خلال تلك القرارات ربط اجزاء واهداف السياسات والخطط المحلية بأهداف السياسات والخطط الاقليمية المشتركة ، بما يكفل دفع الجهد الجماعي فى اتجاه تحقيق وحدة اقطار الخليج العربي كخطوة على طريق الوحدة العربية ، الغاية والامل .

* * *

# تنمية الموارد البشرّية
# وتنسيق نظم الاستخدام كهدف
# نحو قيام سُوق عمل خليجيّة مشتركة

الدكتور نادر الفرجاني

أود أولا ان أعبر عن سروري بوجودي فى الرابطة في ختام الموسم الثانى عشر . والاشتراك فى الموسم الثقافى للرابطة له أهمية خاصة عندى لان الرابطة واحدة من الاماكن التي تتناول القضايا الوطنية والقومية بجدية تدعو الى الحرص على الاشتراك فى نشاطها .

الطريقة التي أقترحها لتنظيم هذه الجلسة هى ان ابدأ بعرض بعض النقاط الاساسية وان نستكمل فى النقاش التالي لتقديمي اما توضيح بعض النقاط ، أو اضافة نقاط اخرى ، فلن أثقل عليكم بمحاضرة .

الموضوع الذي أود تقديمه هو « تنمية الموارد البشرية وتنسيق نظم الاستخدام كهدف نحو سوق خليجية مشتركة » . وفي الواقع الموضوع يطرح جانبين . أحدهما على غاية من العمومية والاخر على غاية من الخصوصية . تنمية الموارد البشرية قضية عامة وتقديري هي القضية الاولى فى منطقة الخليج ، وفى الوطن العربي ككل . أما « تنسيق نظم الاستخدام كهدف نحو قيام سوق عمل خليجية مشتركة » فقضية خاصة نسبيا ، واعتقد انها لا ترقى الى مستوى اهمية القضية الاولى . لذلك اقترح على حضراتكم ان اقدم بعض الملحوظات تبدأ من العام ، بعض المفاهيم ، وتنتقل الى الخاص ، سوق العمل الخليجية المشتركة ، وتنتهي مرة اخرى بالعام ، تنمية الموارد البشرية في الخليج .

احب ان أطرح بعض نقاط اساسية قد يكون من المفيد استعراضها كلها فى البداية . أود ان ابدأ ببعض المفاهيم الاساسية للتنمية وتنمية القوى البشرية ثم انتقل الى عرض سريع جدا لاوضاع القوى البشرية فى منطقة الخليج ومنه نحاول مناقشة فكرة سوق العمل الخليجية الموحدة ومدى امكانية مساهمتها فى التنمية البشرية ، والتنمية ككل فى منطقة الخليج . وبعد ذلك أتحول الى ما اعتقد انه الاجابة السليمة

لتنمية القوى البشرية ، والتنمية عموما ، في منطقة الخليج ، أو في المنطقة العربية ككل ، وهو الاطار القومي لتنمية القوى البشرية والتنمية . هذا مجمل ما أود ان أعرضه .

أود ان ابدأ باشارة الى نشاط قدمته الرابطة في الموسمين السابع والثامن بعنوان « الخليج في مواجهة التحديات » . ربما بعض الحاضرين شاركوا في هذا النشاط بالنقاش أو الحديث . وهناك أهمية خاصة في الاشارة الى هذا الموضوع . هذا النشاط تم منذ سبع سنوات ، والسبع سنوات هذه تمثل في تقديري ربما ربع عمر النفط في هذه المنطقة . وهذه نقطة في غاية الاهمية ، فربع عمر النفط ليس بالامد القصير في تاريخ هذه المنطقة ، وفي امكانية مساهمتها في تنمية المنطقة العربية . هي فترة طويلة نسبيا فيما يتعلق بدورها التاريخي المؤهلة له حاليا . أود أن أقدم لكم مقتطفا من احدى محاضرات الموسم الثقافي السابع للرابطة . والمقتطف من المحاضرة الافتتاحية لرئيس الرابطة في ذلك الوقت الاستاذ عبدالعزيز الصرعاوي ويقول فيه الاتي : « منطقة الخليج العربي كجزء من أمتنا العربية تواجهها اليوم تحديات عظام ومطالب جسام . ولعل المطلب العاجل الملح الذي لا يتحمل التأجيل أو الانتظار هو ان تسهم هذه المنطقة في صون كيانها العربي وحفظه من الضياع وان تلعب بالتالي دورها المؤثر في دعم الكيان العربي وتعزيز قوته في مواجهة موازين العصر » أعتقد ان هذه الكلمات ما زالت تصح الان ، وان كان بدرجة أكبر ، وانا أطلب اليكم ان تتذكروا هذا القول في ضوء انه قيل منذ سبع سنوات ، وفي ضوء بعض العناصر التي اشرت اليها وسأحاول عرضها .

اولا ماذا أقصد بالتنمية وتنمية القوى البشرية . لقد حدث تطور شديد في منطقة الخليج العربي في السبع سنوات الماضية . الموسم الثقافي السابع للرابطة كان عام ١٩٧٤م . وكانت تلك السنة بداية الفورة النفطية في المنطقة . تلك الفورة التي ترتبت على زيادة عائدات النفط نتيجة لزيادة الأسعار أربع مرات خلال فترة قصيرة . حدث تطور شديد خلال الفترة الماضية وهو تطور ملحوظ لكل من شاهد هذه المنطقة وعايش التطورات فيها . والسؤال هل هذه تنمية ؟ في اعتقادي ان ما حدث في منطقة الخليج ليس تنمية . لقد تم بالتأكيد تحديث في اشكال معينة من النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي في منطقة الخليج ولكنه لا يعبر عن تنمية حقيقية انشأت مطارات وانشأت مباني فاخرة وتم انشاء شبكات من الطرق وادخلت معالم

للحضارة المادية الحديثة مثل التلفزيون ثم التلفزيون الملون ثم الفيديو ولكن كل هذا فى تقديرى لا يشكل تنمية .

التنمية تتركب من ثلاثة عناصر أساسية اود الاشارة اليها بسرعة : العنصر الاول هو ارتفاع المستوى المعيشى للناس ـ كل الناس ـ فى المجتمع على اساس من تطور البنيان الانتاجي المحلي . ليس مهما ان يكون هناك جهاز فيديو في السوق لكن المهم ان يكون هناك جهاز راديو مثلا من انتاج محلي . التنمية ليست مجرد توفر سلع خصوصا اذا كانت هذه السلع تشترى ولا تصنع فى الداخل وتشترى عن طريق مورد دخل نعلم كلنا انه زائل ولو بعد حين . يعني هذا ان عملية التنمية لا بد وأن تتضمن تطوير وتقوية البنيان الانتاجي المحلي الذي يوجه لخدمة والوفاء بالحاجات الاساسية لكل الناس . اركز على « حاجات الناس » بمعنى انه يجب أن يحدد الناس ما يحتاجونه فعلا ، لا أن يفرض عليهم من الخارج ان يكون من مطالب العصر ان يكون هناك فيديو مثلا . انما قد يتفق الناس ، باراداتهم الحرة ، انه لا ضرورة للفيديو ولكن هناك حاجة لأشياء اساسية أكثر وبالتالي يجب ان يطور البنيان الانتاجي للمجتمع لانتاج ما يراه الناس مفيدا لحياتهم ولصلاح أمورهم .

النقطة الثانية التي اعتقد انها على غاية من الاهمية ما يسمى بالاعتماد على الذات أو التقليل من التبعية . التبعية أصبحت سمة اساسية من سمات التخلف والفكرة الاساسية فيها هي ان بلاد العالم الثالث تعتمد اعتمادا حرجا على اجزاء اخرى من العالم ، اساسا الدول الصناعية ، وادعى انه خلال السبع سنوات الماضية ، منذ الموسم الثقافى السابع ، نستطيع القول ان درجة التبعية ، بمعنى درجة الاعتماد على استيراد السلع والخدمات من الخارج ، زادت بدرجة كبيرة فى بلدان الخليج العربي . فى الواقع هذا الامر ليس قاصرا على الخليج العربى بالتحديد لكنه ظهر بصورة واضحة تماما وتأكد خلال السبع سنوات الماضية فيها . والاعتماد على الخارج صار حرجا ، من مواد الغذاء كلها تقريبا الى السلع الاستهلاكية الى السلع الانتاجية الى قوة العمل . هذا يؤدي الى ان العملية التي تحدث في المجتمع ليست عملية تنمية بالمعنى الحقيقي .

النقطة الثالثة التي اود التركيز عليها فى مفهوم التنمية هي انه لا توجد تنمية بدون تنمية البشر . وماذا نعني بتنمية البشر أو تنمية

القوى البشرية ؟ ( افضل تعبير ) « القوى البشرية » عن « الموارد البشرية » ، لان الموارد البشرية تعطي الانطباع بان البشر مثل اي مورد آخر وفي الواقع هناك فارق اساسي . فالبشر هم ـ اذا تحدثنا بلغة الموارد ـ المورد الاهم والاول والاخير . يمكن ان يوجد مجتمع بدون تلفزيون وفيديو وبدون موارد مالية ، ولكن لا يوجد مجتمع على الاطلاق بدون بشر . ولا يتقدم اي مجتمع بدون تنمية وبناء البشر فيه مهما توفرت الامكانيات المالية لشراء ما يحتاجه المجتمع ، أو ما يتصور انه يحتاجه من سلع وخدمات . تنمية القوى البشرية تعني تنمية الطاقات والمعارف والقدرات الموجودة في البشر في المجتمع بحيث يمكن للبشر المساهمة في تطوير البناء الانتاجي المحلي والمساعدة على تحليل النمية للعالم الخارجي . وبهذا نرى ان هناك اتصالا وثيقا بين تنمية القوى البشرية وبين الجوانب الاخرى للتنمية .

ادعى ، وسأنتقل بهذا الى الجزء التالي وهو أوضاع القوى البشرية في الخليج العربي ، انه لم تحدث بالدرجة الكافية في السبع سنوات الماضية تنمية للقوى البشرية المحلية في الخليج العربي . بل ان بعض التطورات التي شهدتها المنطقة يمكن ان تكون قد ادت في النهاية الى حرمان القوى البشرية في المنطقة من التعبير عن كل الامكانات الكامنة فيها بالدرجة الكافية للمساهمة الفعالة في مشروع وطني للتنمية في بلدان الخليج العربي .

فما هي اوضاع القوى البشرية في الخليج العربي ؟ وعندما اتحدث عن الخليج لا بد ان اوضح ماذا اقصد بالخليج . وربما نتفق هام الآن بعضد هذا . طبعا هناك تمايزات داخل هذه المجموعة من مهم الان بعضد هذا . طبعا هناك تمايزات داخل هذه المجموعة من الدول لكن لها مع ذلك سمات عامة .

بعض النواحي الاخرى التي سأشير اليها يتسم بها الخليج العربي على وجه الخصوص وبعض النواحي الاخرى هي سمات مشتركة للدول العربية ولبلدان العالم الثالث عموما . السمات العامة في دول العالم الثالث والمنطقة العربية والخليج تتركز في ان خصائص البشر ليست على المستوى الموجود في المجتمعات المصنعة . فاذا اخذنا ، مقياسا او مقاييس متعددة ، للتعليم سنجد ان كم التعليم في المنطقة العربية والمنطقة الخليجية ليس بالدرجة المطلوبة للمشاركة في عملية تنمية جادة . والاهم من كم التعليم هو نوعيته ، فعندما تحدثنا عن القوى البشرية قلنا هي المعارف

والمهارات والقدرات . ولا يكفي على الاطلاق ان يلتحق الطالب بالمدرسة بمراحلها المختلفة ثم الجامعة ليكون متعلما . ونحن نعلم للأسف انه في بلداننا العربية يتخرج الكثير من المؤسسات التعليمية وهم غير قادرين على المعرفة المستقلة وغير قادرين على الملكة التحليلية وغير قادرين على اتخاذ مواقف تؤدي الى المشاركة بفعالية في كافة انواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتهم فسواء تكلمنا عن كم التعليم ، وبدرجة اكبر عن نوع التعليم هناك سمة مشتركة ان كم ونوع التعليم منخفضان بالقياس الى الدول الصناعية ، وهنا أود أن أؤكد ان كم التعليم ونوعه منخفضان في المنطقة الخليجية بالرغم من توفر القدرة المالية اللازمة لانشاء المؤسسات واستيراد الامكانات التدريسية المتمثلة في الهيئات العلمية وما شابه .

وإذا اعتبرنا جانبا آخر يتعلق بالنواحي الصحية نجد أن المستوى الصحي للبشر في هذه المنطقة ليس على الدرجة المرغوبة ايضا . صحيح هناك تفاوت ، فالكويت مثلا وصلت الى مستوى متقدم نسبيا ، لكن على مستوى الخليج أو المنطقة العربية ككل ، ما زال المستوى الصحي منخفضا وهذا ينعكس على الانتاجية وعلى القدرة على المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

سمة اخرى ، على غاية من الاهمية ، من سمات القوى البشرية العامة في المنطقة العربية وتتعلق بمدى مشاركة الناس عموما في اتخاذ القرارات وفي تسيير أمور المجتمع ككل . واعتقد انني لا أبالغ اذا قلت انه في الدول العربية كلها على اختلاف انواعها وتوجهاتها تتسم المشاركة الشعبية والجماهيرية في اتخاذ القرارات من المجتمع ، وفي كل اشكال النشاط الاجتماعي ـ السياسي ، بالضعف الشديد . القوى البشرية في الواقع لها جانبان مهمان الجانب الاول هو خصائص البشر والجانب الثاني هو مدى الاستفادة من القدرات الكامنة في البشر في المجتمع في عمليات النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي . هناك اشياء يمكن ان تناقش على مستوى خصائص الفرد وهناك اشياء تتعلق بما يسمى بالتنظيم الاجتماعي الذي يمكن ان يتم عن طريقه ، وفقط عن طريقه ، توظيف طاقات الناس عن طريق مشاركتهم الفعالة في اشكال النشاط التي تؤدي الى تطوير المجتمع ككل .

هذه هي الاوضاع العامة بالنسبة للقوى البشرية في المنطقة العربية وفي منطقة الخليج . منطقة الخليج تتميز بالاضافة الى هذا بمجموعة من السمات الاساسية .

السمة الاولى هى الاعتماد على العمالة الوافدة . كلنا نعلم مدى الاعتماد على العمالة الوافدة ولدي بعض الارقام تبين أنه فى الاجل القصير على الاقل ، يتوقع لدول الخليج العربي ان يزداد اعتمادها على العمالة الوافدة فى النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

السمة الثانية المميزة للقوى البشرية فى الخليج العربي هي ان نسبة كبيرة وايضا متزايدة ، فى قوة العمل الوافدة هي من الاجانب عن المنطقة وان هذا وصل فى بعض بلدان الخليج العربي الى نسب ليست مقبولة على الاطلاق . مثلا هناك اجزاء في دولة الامارات العربية المتحدة وصلت نسبة المواطنين فى السكان الى ١٠٪ او اقل . وهناك بعض التقديرات غير الرسمية انه حتى على مستوى دولة الامارات العربية ككل نسبة المواطنين فى السكان انخفضت الى حوالي ١٠٪ ، لكن الارقام الرسمية غير هذا .من السهل طبعا تصور ماذا يعني هذا بالنسبة للبنية الاجتماعية وماذا يعني ايضا بالنسبة للتطورات السياسية المحتملة فى المستقبل . وانا عندما أتحدث عن الاجانب أعني بالطبع غير العرب ولا أعتقد انه من المناسب على الاطلاق ان يعد العربي اجنبيا فى بلد عربي آخر .

النقطة الثالثة التي اود الاشارة اليها انه توجد اوضاع معينة اجتماعية واقتصادية تحكم العلاقة بين الوافدين والمواطنين ، ويوجد لكل طرف من اطراف هذه العلاقة وجهات نظر وتحفظات تتعلق بالفئات الاخرى ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ، يترتب على عدم الاندماج بين هذه الفئات ، او عدم امكانية هذا الاندماج مشاكل . اود الاشارة فقط الى انه عندما تكون قوة العمل او السكان مقسمة الى فئات لا تتفاعل فيما بينها بشكل طبيعي تنشأ اوضاع اجتماعية ـ سياسية تنعكس على مدى الكفاءة الانتاجية فى المجتمع . العامل المهم فى رفع الكفاءة الانتاجية لاي شخص هو ان يشعر بالانتماء للمجتمع . فالولاء المزدوج أو عدم وجود الانتماء والتنافر بين المكونات السكانية وقوة العمل ومكونات قوة العمل يؤدي الى أوضاع لا تؤدي الى كفاءة انتاجية مرتفعة فى المنطقة .

السمة الاخيرة التي أود الاشارة اليها عن القوى البشرية فى الخليج تتعلق بتطوير القوى البشرية المواطنة . طبعا هناك تفرقة اساسية بين المواطنين وغير المواطنين . ونتيجة لبعض الخصائص التى اتسمت بها عملية استقدام العمالة من الخارج وتشغيلها فى دول الخليج لم تتطور القوى العاملة المواطنة بالدرجة الكافية . بل ربما كان هناك

اثر سالب لاستقدام القوى العاملة من الخارج والظروف التى تم تشغيلها تحتها ، فى درجة تنمية القوى البشرية المحلية مما ينعكس بالتالي على امكانية الاعتماد على القوى البشرية المواطنة في النشاط الاقتصـادي والاجتماعي .

وقبل ان اناقش فكرة سوق العمل الخليجية المشتركة ، اؤكد ان اي شكل من اشكال التعاون الفعال بين دول الخليج هو شيء مرغوب فيه ويجب العمل من اجله بكفاءة وباقصى قدر من الجهد والاخلاص شريطة ان لا يؤدى هذا العمل الى تعزيز نزعة انفصالية فى مجموعـة الخليج العربي عن باقي المنطقة العربية . انني ارى شخصيا ، واعتقد ان كل شخص مخلص لهذه المنطقة أو الوطن العربي يرى ، ان اي تعزيز واي تقوية لاواصر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مجموعة فرعية من الدول العربية شيء يجب العمل من أجله باخلاص وتفان شريطة الا يؤدى الى تكريس الانفصالية بين اجزاء مختلفة فى الوطن العربي . هذا ينطبق على الخليج كما ينطبق على المغرب العربي أو على وادى النيل وهكذا .

ما المقصود بسوق عمل مشتركة ؟ المقصود بسوق عمل مشتركة ان يكون هناك مجموعة من البلاد تتماثل فيها ظروف العمل والتشغيل تماما ولا توجد اي قيود مانعة او مميزة ضد مواطني احد هذه البلاد فى البلاد الاخرى فى المجموعة . بمعنى ان هناك مجموعة من الحريات الاساسية التى يجب أن تتوفر لمواطنى الدول الداخلة فى سوق العمل المشتركة منها حرية التنقل ومنها حرية الاقامة ومنها حرية العمل . ان يكون هناك امكانية لكل مواطن من الدول الداخلة فى السوق ان ينتقل وان يعمل وان يقيم بحرية كاملـة وبدون اي تمييز ضـده فى كل الدول الداخلة فى السوق . اذا معنى ان تكون هناك سوق عمل خليجية مشتركة ان تسقط كل القيود والحواجز ضد حرية التنقل والاقامة والعمل لمواطني الدول الخليجية فى اي دولة خليجية اخرى . طبعا هذا هدف مهم ومرغوب فيه ويجب العمل من اجله . بل ان الغريب ان مثل هذا التنظيم يستغرق وقتا طويلا لكي يتحقق . وهنا اذكر مرة اخرى بالموقف الذى اشير اليه فى الرابطة منذ سبع سنوات ، وما زلنا نتحدث عن سوق عمل خليجية مشتركة لا تقتضى مجهودا كبيرا لتوفـير المقومـات الاساسية للحريات والضمانات اللازمة لها .

السؤال هو هل يمكن ان تساعد سوق عمل خليجية مشتركة فى حل مشاكل القوى العاملة فى المنطقة ؟ اقدم لحضراتكم ان سوق عمل خليجية

مشتركة شيء مرغوب فيه تماما لكنه لن يؤدى الى حل مشاكل القوى العاملة فى منطقة الخليج العربي . سوق عمل خليجية مشتركة سيؤدى الى توثيق الروابط والاواصر بين مواطنى الدول العربية الخليجية وهذا شيء مرغوب فيه . لكن السمة الاساسية والمشتركة فى كل بلدان الخليج العربي انها اسواق عمل تستقدم قوة العمل من خارجها وبالتالي لا يوجد فائض فى احداها ونقص فى الاخرى بحيث يمكن أن يؤدى ازالة العوائق عن الانتقال والاقامة والعمل الى وضع أفضل بالنسبة لقوى فى السوق ككل . وبالتالي ، فى تقديرى ، قيام سوق عمل خليجية مشتركة لن يؤدى الى حل جذرى للمشاكل الاساسية للقوى العاملة فى الخليج العربي وكما اشرت لا يعني هذا على الاطلاق الا نعمل من اجلها . لكن يجب ان نكون واضحين فيما يمكن ان تؤدى اليه .

بالمقارنة أود أن اعود مرة اخرى الى ما ارى أنه الاطار الافضل ، وفى تقديرى الوحيد ، للتعاون فى مجال سوق العمل او فى مجال التنمية ككل . الحل الوحيد للمشاكل الاساسية للقوى العاملة فى الخليج العربى ، سواء تحدثنا عن توفير القوى العاملة اللازمة للنشاط الاقتصادى او عن تطويرها فى المستقبل ، هو الاطار القومي العربي . بمعنى اذا تصورنا أنه بشكل ما تم التوصل ، ولو تدريجيا ، الى سوق عمل عربية موحدة بحيث أن هذه السوق تسقط فروق الامامة والتنقل والعمل بين البلدان العربية تفهمنا يمكن ان نصل الى بداية لحل بعض مشاكل العمالة فى دول الخليج العربي وفى الدول العربية غير الخليجية .

وهنا تجدر الاشارة الى أنه فى واقع الامر توجد أسس قانونية لسوق عمل عربية فى صورة اتفاقيات . فهناك اتفاقيه فى عام ١٩٦٧ واتفاقية معدلة فى عام ١٩٧٥ وللاسف فالاتفاقية لعام ١٩٧٥ معدلة لأن الاتفاقية التي عقدت عام ١٩٦٧ اعتبرت اكثر طموحا من اتفاقية ١٩٧٥ . اتفاقية ١٩٦٧ كانت تتحدث عن حرية التنقل والعمل والاقامة بين البلدان العربية ، اما اتفاقية ١٩٧٥ فقد كانت اقل تواضعا وطموحا وتطالب فقط بتيسير التنقل والعمل والاقامة بين البلدان العربية . ولا تقف المصيبة عند هذا الحد . فعلى الرغم من أن الاتفاقيات تم التوصل اليها فى اجتماع لوزراء العمل العرب شارك فيه كل الدول العربية المشتركة فى المؤتمر فى ذلك الوقت ، فان الاتفاقية الاولى صدقت عليها فقط ست دول عربية والاتفاقية المعدلة لسنة ١٩٧٥ لم تصدق عليها الا خمس دول عربية فقط . والدول التي صدقت ، سواء على الاتفاقية الاولى

او الثانية ، لا توجد من بينها أي دولة خليجية وكلها دول مصدرة للعمالة في المنطقة العربية .

اذا اردنا حل المشاكل الاساسية للقوى العاملة في الخليج ، ويستتبع هذا حل لمشاكل القوى العاملة في الدول العربية الاخرى ، يجب العمل من اجل سوق عمل عربيه مشتركة حيث يوجد تكامل بين عناصر السوق العربية المشتركة في حين انه بين دول الخليج توجد علاقة تنافس . كل دول الخليج تستقدم العمالة من خارجها وبالتالي هذه البلدان تتنافس على العمالة القادمة من الخارج ويتوقف الامر في النهاية على أى البلدان الخليجية قادرة على منح او اعطاء شروط أفضل للعمالة القادمة من خارجها . وهناك مجالات مختلفة نرى فيها ان هناك قدرا من التنافس بين البلدان العربية الخليجية في استقدام فئات معينة من العمالة الماهرة ، اساتذة الجامعات على سبيل المثال . فالنقطة الاساسية هنا انه نظرا للطبيعة التنافسية لسوق العمل في البلدان العربية الخليجية فلن تكون هناك امكانية لحل المشكلة الأساسية ، وهى توفير القوى العاملة اللازمة للنشاط الاقتصادى والاجتماعي ، عن طريق سوق عمل خليجية مشتركة . انما يمكن أن تتأتى هذه الامكانية بين الدول العربية ككل نظرا لان هناك تكاملا في سوق العمل بين البلدان العربية المختلفة .

أود أن اشير الى نقطة اخيرة متعلقة بسوق العمل الخليجية المشتركة . احيانا يعالج تنسيق نظم الاستخدام في البلدان العربية الخليجية بالتصور الآتى : يجب ان تتفق البلدان العربية الخليجية على أنه لا يمكن لعامل وافد فيها أن ينتقل بحرية من دولة عربية خليجية الى دولة عربية خليجية اخرى بحثا عن ظروف عمل ومعيشة افضل . بمعنى ان المطلوب هنا هو كسر مفهوم سوق العمل المشتركة ولكن بالنسبة للوافدين في دول الخليج . في تقديرى هذا غير مناسب على الاطلاق . لأن سوق العمل المشتركة تقتضى وجود عدد معين من الحريات على مستوى السوق . لكن اذا كان المقصود هو التضييق في حريات معينة على فئات معينة من المشتغلين في سوق العمل فهذا في الواقع عكس فكرة سوق العمل المشتركة على الاطلاق .

أود أن انتهى بمجموعة من الملاحظات السريعة عن فكرة التعاون في اطار التنميه البشرية العربية . وكما اشرت في البداية تقديرى ان مستقبل هذه المنطقة ، منطقة الخليج ، وامكانية قيام تنمية حقة فيها بالمعايير التي أشرت اليها في المقدمة غير قائمة على الاطلاق اذا لم تأخذ

الدول العربية الخليجية فى الاعتبار ان هذا يحتم العمل فى اطار عربي اكبر . واؤكد أيضا أنه كلما مر الزمن قلت امكانيـة قيام عمليـة تنمية حقيقية فى دول الخليج ، او فى خارج دول الخليج فى المنطقة العربية .

الحل الوحيد لقيام عملية تنمية فى أي منطقة من مناطق الوطـن العربي حاليا هي فى تكامل الموارد الاساسية في المنطقة العربية . واؤكد مرة اخرى أن الوقت يسرقنا واننا اذا لم نسع الى هذا فى المنطقة العربية الخليجية وخارجها فستكون النهاية بعد عدد من السنوات ، لا يتعدى العشرين فى تقديرى ، فوات فرصة تاريخية اساسية لقيام تنمية حقه فى المنطقة العربية خليجية او غير خليجية . تقديرى ان العوائد النفطية لن تدوم اكثر من عشرين سنة من الآن فى خلال هذه الفترة يمكن الاستفادة من هذه العوائد النفطية وباقي الموارد الاخرى المتكاملة فى الوطن العربي فى عملية تنمية يستفيد منها كل اجزاء الوطن العربي . فيما عدا هذا بعد عشرين سنة لن تكون هناك هذه الفرصة بالدرجة الكافية وعلى وجه الخصوص فى المنطقة الخليجية .

ذكرت فى المقدمة ان جوهر التنمية هو تنمية القوى البشرية فما هو مجال التعاون العربى فى اطار التنمية البشرية . أطرح تعهدين ، الاول عن تنمية القدرات الذاتية للبشر عن طـريق عمليـات التعليم بالمعنى الواسع . وعندما أتكلم عن التعليم بالمعنى الواسع أعني التعليم النظامى من المرحلة الاولى الى الجامعة وما بعدها ، وأعني كذلك التعليم والتدريب المهنى والحرفي واعنى التعليم غير الرسمي او غير النظامي فى وسـائل الاعلام وما شابه . فى تقديرى أنه لا توجد دولة عربية ، سواء خليجية او غير خليجية ، قادرة على القيام بهذا الجهد وحدها الآن . الموقف امامنا واضح فى دول الخليج . الاعتماد اساسا على مدرسين من خارج المنطقة الخليجية من المرحلة الاولى الى المرحلة الجامعية بينما خارج الخليج تعانى بلدان الوطن العربى من عدم القدرة على تعليم أبنائها لنقص الموارد المالية والقوى البشرية ( التي يعمل جزء منها بالخليج ) .

كيف يمكن أن يتم تعاون فى تنمية الموارد البشرية من هذا المنظور أضرب مثالا بجامعة الخليج . افرق تفرقة اساسية من حيث مدى اهمية هذه الجامعة بالنسبة للتنمية فى المنطقة ككل وفى منطقـه الخليج بين وضعين . الوضع الاول هو أن تقتصر جامعة الخليج على مواطنى الدول العربية الخليجية والوضع الثانى هو ان تفتح جامعة الخليج أبوابها لمواطني الدول العربية . بالطبع يمكن ان تشارك الدول العربية الخليجية بأشكال

أخرى فى تطوير الموارد البشرية العربية خارج المنطقة الخليجية . الخليج يحتاج الى هذه الموارد البشرية العربية من خارجه واعتقد ان مصلحته فى المدى الطويل ان يساهم فى تطوير القوى البشرية العربية خارج منطقة الخليج . فلا يستطيع الخليج الوفاء بحاجات النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادى فيه من قوة العمل والمصدر الانسب هو البلدان العربية . وفى النهاية يحتاج الخليج لدعم التنمية البشرية ، والتنمية ، فى الوطن العربي لأن هذا هو الضمان الوحيد للتنمية فى الخليج ذاته . والوضع الثاني ، فى تقديرى ، يؤدى الى تنميه عربية حقيقية والى تنمية خليجية فى النهاية ، لانه لن تكون هناك تنمية فى الخليج دون تنمية فى المنطقة العربية ، نظرا لضعف موارد الخليج وتكاملها مع باقي الموارد فى المنطقة العربية . وعلينا أن نتذكر ان الخليج يمر الآن بمرحلة تاريخية تضع عليه مسئولية معينة تجاه الدول العربية غير الخليجية فى تطوير قواها البشرية تماثل تماما المسئولية التي تحملتها بعض الدول العربية غير الخليجية فى تطوير القوى البشرية فى الخليج فى فترات سابقة .

وأطرح تصورا آخر انتهي به هناك تطورات هائلة تحدث فى العالم الصناعي فى الفن الانتاجي . وجانب اساسي من اعتماد المنطقة العربية ومنطقة الخليج بوجه خاص ، اعتمادا حرجا على الدول المصنعة هو فى استيراد التكنولوجيا او الفن الانتاجي . لا تستطيع البلدان العربية الخليجية وحدها بناء قدرة ذاتية فى التكنولوجيا . لكن اذا تكاتفت البلدان العربية الخليجية مع البلدان العربية غير الخليجية يمكن ان يؤدى هذا الى تطوير قدرة تكنولوجية عربية تستفيد منها كل الدول العربية فى النهاية . اذا تم تركيز الدول العربية الخليجية على محاولة بناء قدرة تكنولوجية ذاتية للخليج ، التقدير الاساسى عند كثير من المراقبين أن هذا لا يمكن ، ولكن توجد امكانية اذا كان هناك تعاون بين الامكانات الموجودة فى الخليج والامكانات العربية الموجودة خارج الخليج وهى أهم كثيرا عندما يتعلق الامر بالخبرات والكفاءات البشرية .

فالامر اذا مطروح . هل سيحاول الخليج تطوير قدراته البشرية الذاتية او سيحاول عمل هذا فى المنطقة العربية ككل بالتكاتف مع باقي الدول العربية غير الخليجية ؟ هل سيسعى العرب ، خليجيون وغير خليجيين ، الى تطوير قدرة ذاتية فى الفن الانتاجى تخدم التنمية العربية ككل ، وهي التنمية الوحيدة الممكنة فى هذه المنطقة ؟ هذه هي اختيارات المستقبل وارجو اذا تقابلنا بعد سبع سنوات ان نكون افضل حالا من الوضع الذى نجد فيه انفسنا الآن مقارنة بأوضاع الخليج والعرب عموما حين تحدث الاستاذ الصرعاوى ـ مطالبا الخليج بصون كيانه العربي ودعم الوطن العربي منذ فترة مماثله . وشكرا .

# التعاون الصناعي الخليجي
# واقعه واتجاهاته

الدكتور علي عبد الرحمن الخلف

## ١ ـ مقدمة :

يمثل انشاء الأمم المتحدة وبعض مؤسساتها المتخصصة فى اوائل الاربعينيات بداية الاتجاه والرغبة فى تنسيق وتدعيم الجهود الدولية نحو اقامة تعاون دولي فى سبيل الوصول الى بناء مجتمع واقتصاد دولي افضل ، وقد ساير هذا الاتجاه الدولي للتعاون الاقتصادى اتجاه آخر ، حيث اتجه عدد من الدول وجهة اقليمية وقوميه فى تحقيق اهداف التعاون الاقتصادى من خلال اقامة تكتلات اقتصادية اقليمية قوية . اذ يرى انه لخصوصيات تلك التكتلات الاقليمية من حيث التجانس والتقارب أثره فى بلوغ الاهداف التعاونية المنشودة .

لذا كان انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي بهدف التنسيق الاوربي بين اقتصاديات دول من أوربا الغربية ، وكان أهم مؤسساتها الاقتصادية التي خرجت الى حيز التنفيذ السوق الاوربية المشتركة والتي تهدف الى تحرير انتقال عناصر الانتاج بين الدول الاعضاء وتوسيع السوق لمنتجاتها وتقريب السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

كذلك اتجهت مجموعة الدول الاشتراكية الى انشاء مجلس العون الاقتصادى المتبادل عام ١٩٤٩ على أساس من الفكر الاشتراكي ذي التخطيط المركزي الشامل وبهدف التنسيق بين خطط التنمية وتسهيل وتعجيل التنمية الاقتصادية فى الدول الاعضاء . وعلى نسق هذه التكتلات ـ خاصة النمط الاوربي ـ ظهرت تكتلات اقتصادية متعددة بين الدول النامية فى كل من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وقد كان العالم العربي من أسرع المناطق تأثرا بهذا الاتجاه حيث انشئت الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ونتج عن ذلك معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ وانشاء المجلس الاقتصادى ليتولى مهام عمليات

التعاون الاقتصادى بين الدول العربية حيث تم فى عام ١٩٥٣ عقد اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة المرور ، واتفاقيـة المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال .

وفى يونيو ١٩٥٧ أعدت اتفاقية الوحدة الاقتصـادية بين الدول العربية وأنشىء مجلس الوحدة الاقتصادية لادارة هذه الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ .

وقد قام مجلس الوحدة الاقتصادية بانشـاء السـوق العربيـة المشتركة فى عام ١٩٦٤ كما تم انشاء عدد من المؤسسات العربية المتخصصة والمشروعات العربية المشتركة .

هذا ، ولم تتوان دول الخليج العربيه ومنذ حصول معظمها على الاستقلال السياسي عن مواكبة هذا الاتجاه والعمل على تنميته ودعمه ومشاركته دوليا واسلاميا وعربيا حيث شاركت الدول العربية الخليجية فى التعاون الاقتصادى الدولي من خلال عضـويتها فى الامـم المتحـدة ومنظماتها ومؤتمراتها المتخصصة ، وكذلك المنظمات الاخرى ذات الطابع الدولي مثل منظمة الاقطار المصدرة للنفط ( أوبك ) . واسلاميا من خلال عضويتها فى المنظمات والمؤتمرات الاسلامية . وعربيا من خلال عضويتها فى جامعة الدول العربية ، كما أن معظمها قد صادق على الاتفاقيات التى تهدف الى تنمية وتدعيم التعاون الاقتصادى بـين الدول العـربية . وتتوطن فى دول المنطقة العديد من المنظمات والهيئات والمشروعات العربية المشتركة .

ولعل تميز دول الخليج العربية بأنها شريحة أقرب الى التجانس فى معظمها داخل الوطن العربي من حيث تقاليدها السياسية والاجتماعية وهيكلة اقتصادها ومراحل نموها كان مدعاة ودافعا لها بأن تحث الخطى نحو مزيد من التعاون الاقتصادى فيما بينها . وقد تدرج هذا التعاون فى السبعينيات من صوره الجزئية المتمثلة فى اتفاقيات تعاون اقتصادى ثنائية بين هذه الدول أو ممارسات جارية ومتفق عليها عرفيا وتقليديا ، ليصل الى المجال الشامل والمداخل المنظمة ، حيث تم انشاء المؤسسات والمنظمات الاقليميه فى الصناعة والتجارة والتعليم والمرافق والهياكل الاساسيه . كما تشكلت المؤتمرات الوزارية المتخصصـة والتي تعقد بشكل دوري للتشاور والتنسيق .

ومع البدايه المشجعة وملاءمة الارض الخليجية لمثل تلك البذور التعاونية ، الا أن المحددات المناخية التي صاحبتها كانت متعددة ومتشعبة الاتجاهات، بعضها نتيجة ظرفية لواقع المنطقة وتجاربها وامكاناتها البشرية والاقتصادية ، والبعض الآخر يمثل تأثيرا للظروف الدولية ، هذا بالاضافة الى المرونة والطابع الاستشارى والاختيارى التي اتسمت به معظم تنظيمات التعاون الاقتصادى الخليجي واجراءاته . ولا شك فى أن قيام مجلس التعاون بين الدول العربية الخليجية سيقوى تنظيما وأداء الادوات التعاونية القائمة وسيربط فيما بينها فى هيكل تنظيمي اكثر تماسكا واقدر على تنفيذ مهامه مما سيدفع بالتعاون الخليجي الى المستويات الاعلى .

ويمثل التعاون الصناعي قاعدة اساسية للتعاون الاقتصادي بوجه عام . أما بالنسبة لدول الخليج العربية ، فيعتبر التعاون الصناعي محورا رئيسيا واستراتيجيا للتنمية الاقليمية لما له حاليا من خصوصيات واثار تكاملية على القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ومن هذه الرؤية ستركز هذه الورقة على مفهوم التعاون الصناعي الخليجي ، وارتباطه بمفهوم التنمية الاقليمية ، حيث انه بقدر الاتجاه المتزايد لدول الخليج العربية نحو النمو والتنمية الصناعية بقدر ما تزيد حاجتها الى مزيد من التعاون الاقتصادى ، وبصفة خاصة فى المجال الصناعي .

## ٢ ـ مفهوم التعاون الصناعي :

تناولت الكتابات الاقتصادية المعاصرة موضوع التعاون الاقتصادى من حيث كان هو موضع تجربة معينة كي تجعل منه فى كل حالة على حدة مفهوما قائما بذاته . ولذا تعددت التحليلات ومن ثم المفاهيم والمسميات بتعدد التجارب والانماط التي أتخذتها هذه التجارب .

أما فيما يخص موضوع هذه الورقة ، فيقصد بالتعاون الاقتصادى تلك التنظيمات بأشكالها وأدواتها المختلفة التي تتم عادة بين مجموعة من الدول يربطها امتداد جغرافي ومصالح اقتصادية مشتركة ، مع وحدة الاتجاه السياسي بينها بهدف الاستغلال الامثل للموارد الاقليمية ، وتحقيق المنافع المتبادلة والمشتركة . ومن حيث النطاق ، فهناك التعاون الكلي ، والتعاون القطاعي .

ويقصد بالتعاون الكلي ذلك الذي يشمل جميع الانشطة الاقتصادية للدول المتعاونة وبهدف تحقيق اكبر معدل نمو ممكن لاقتصادياتها مع ايجاد وتدعيم علاقات متكافئة ومقتدرة مع العالم الخارجي كتكتل اقليمي وعلى أساس من التعاون الدولي المتكافىء .

أما التعاون الاقتصادى القطاعي ، فهو اختيار الدول المتعاونة احد القطاعات الاقتصادية للتعاون فيما بينها . وعادة ما يتميز هذا القطاع موضوع التعاون بمركز استراتيجي قوي فى اقتصاديات هذه الدول ، أو يمثل اولوية بالنسبة لبرامج وخطط التنمية فيها .

هذا النوع من التعاون ـ المدخل القطاعي ـ واضح الالتزامات ومحدد الشروط بحيث يمكن قياس نتائجه ولمس اثاره مما جعله يلقى قبولا خاصة بين الدول النامية . كما ان امكانية تقييم عائداته على الاقتصاد الوطني والاقليمي يساعد على تقرير سرعة ودرجة تطور هذا التعاون فى المستقبل . حيث يشير البعض الى أن قيام السوق الاوربية المشتركة كان نتيجة لتجربة التعاون أو السوق المشتركة لقطاع الفحم والصلب .

وعليه نرى أن التعاون الصناعي يمثل احد المداخل القطاعية للتعاون الاقتصادى حيث تعمل الدول الاطراف فى التعاون على الاستغلال الامثل لعناصر الانتاج الوطنية والاقليمية بما يدعم ويعجل التنمية الصناعية الوطنية والاقليمية .

### ٣ ـ دوافع التعاون الصناعي :

بما أن التعاون الصناعي يمثل مدخلا رئيسيا للتعاون الاقتصادى الشامل نرى أنه بالضرورة يؤثر ويتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالدول المتعاونة ، بل انه يأخذ نمطه وادواته وغاياته من تلك الظروف المحيطة ، فقد يكون نمط التعاون الصناعي المتفق عليه هدفا بحد ذاته أو وسيلة لغايات أسمى ، او وسيلة وهدفا فى نفس الوقت .

وقد تفاوتت الدوافع تبعا للحالات والتجارب التاريخية التي دعت للتعاون الصناعي فبالنسبة للدول الاوربية جاء التعاون نتيجة لما عانته تلك الدول من ويلات الحرب العالمية ، ومن تفكك اقتصادى وسياسى ، وعزمهم المشترك على توفير الرخاء الاقتصادى والاجتماعى عن طريق تحرير

التبادل التجاري فيما بينهم والرغبة فى خلق تكتل أوربي له مركزه الدولى اقتصاديا وسياسيا .

أما بالنسبة للدول الشرقية ، فقد جاء التعاون نتيجة لمجابهة التكتل الاقتصادى الغربي ، وكضمان لاحتواء وديمومة النظام الاشتراكي من خلال تنسيق الخطط الصناعية وتعجيل النمو الصناعى للدول الاعضاء .

وكذلك سايرت هذا الاتجاه الدول النامية لماكانت تعانيه من ضعف فى هياكلها الاقتصادية وكياناتها السياسية ، فأخذت بفكرة التعاون الصناعى كوسيلة لدفع ودعم عملية التنمية الاقتصادية وكمحاولة لمواجهة تلك التكتلات والقوى الاقتصادية العملاقة والتى تمارس نظاما اقتصاديا وسياسيا دوليا غير عادل .

من استنباط تلك الدوافع لهذه الحالات التاريخية لانماط التعاون الاقتصادى نرى أن دوافع التعاون الصناعى الاقليمى هي مزيج من المركبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكل من هذه المركبات يتحرك ويحرك الآخر . ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ـ تكوين تكتلات اقليمية أو قومية تكون قادرة بتجمعها على مواجهة التكتلات والقوى الدولية الاخرى ، وصيانة حقوقها الاقتصادية والسياسية من خلال المعاملة بالمثل والند للند .

٢ ـ باستغلال الموارد الاقليمية متجمعة يمكن ايجاد قوى وخصائص ذاتية للاقتصاد الوطني والاقليمي مما يضمن استمرارية النمو والتطور ، أيضا تقوية دور الدولة فى المجموعة ودور المجموعة على المستوى الدولي ، والقدرة التفاوضية لدول المجموعة .

٣ ـ التعاون الصناعى من خلال التدرج فى تطويره وتقويته يعمل على تقوية وتعزيز العلاقات التى تربط دول المجموعة ، ويكون بذلك وسيلة للوصول الى غايات أسمى مثل التكامل الاقتصادى والسياسى .

٤ ـ توفير أكبر قدر ممكن من الامكانات المتاحة اقليميا للتعجيل بالتنمية الصناعية وضمان كفاءة اداء أدواتها .

٥ ـ توسيع السوق وتحرير عوامل الانتاج مما يزيد من تطور وتنمية الصناعات الوطنية والاقليمية ، ويرفع من كفاءتها .

٦ ـ تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يتمشى مع غايات التنمية الصناعية الوطنيـة والاقليمية ..

٧ ـ تنمية وتطوير الخدمات والمرافق الاقليميـة مثل وسائـل المواصـلات والاتصال والمؤسسات المالية والتعليمية والتي تكون مصاحبة للآثار الناجمة عن التعاون الصناعي .

## ٤ ـ أسـاليب التعـاون الصناعي :

ترتبط وتعتمد أشكال وأساليب التعاون المطلوب على الظـروف المختلفة والخاصة بظهور مثل تلك التكتلات ، فليس هناك أسلوب معـين يحدد المرحلة التى يبدأ عندها التعاون الصناعي ، وانما يتوقف ذلـك على ارادة الدول المتعاونة والغايات التى تسعى الى تحقيقها من خـلال ذلك التعاون ، كما أن جمع كل أساليب التعاون الصناعى فى مرحـلة واحـدة أي البـدء بأعلى مستويات التعاون لا يعنى تأكيدا لنجاحهـا حيث يتوقف ذلك على طبيعة ومراحل التنمية الصناعية التى تمر بهـا الدول المتعاونة ، وعلى المحددات التنموية ومدى قوة ارادة تلك الـدول على القيام بمثل هذا التعاون ، وبصفة عامة فان التعاون الصناعي يمكن أن يتم بين مجموعة من الدول من خلال الاساليب التاليـة :

### ٤ ـ التعاون الفنـــي :

ويهدف أساسا الى تنمية وتبادل الخبرات فى مجالات التصنيع مثل:

* تبادل المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالتنمية الصناعية مثل : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، والاحصـائيات والبيـانات الصـناعية .
* تنسيق اسس اعداد البيانات والاحصائيات .
* تبادل الزيارات والخبرات الفنية .
* تنمية القوى البشرية وانشاء معاهد متخصصة مشتركة لذلك .
* انشاء مراكز مشتركة فى مجالات البحث العلمي والتطوير .
* التنسيق فى مجالات دراسات الجدوى الاقتصادية للمشـاريع واسـتيراد التقنيـة .

* التعاون فى مجال التسويق من حيث تبادل المعلومات والتنسيق بين سياسات التسعير واقامة المؤسسات التي تخدم هذا الغرض .

*التنسيق فى سياساتوحوافز التصنيع ومجال المواصفاتوالمقاييس.

ويتميز أسلوب التعاون الفنى بمرونته وسهولة تطبيقه حيث أن أدواته واجراءاته لا تمس سيادة الدول الاطراف فى مثل هذا التعاون .

## ٤ ـ ٢ التنسيق الصناعي :

يهدف التنسيق الصناعى الى ضمان نجاح المشروعات الصناعية وتحقيق أكبر كفاءة لها وذلك من خلال الاخذ بالاعتبار برامج وخطط التصنيع فى الدول الاطراف فى هذا التعاون لتلافى الازدواجية والمنافسة الضارة .

ويتخذ التنسيق الصناعي أشكالا متعددة تبعا لارادة الدول والغايات المنشودة حيث يمكن أن يكون شاملا لبرامج وخطط التصنيع القطرية بما يمكن من الوصول عمليا الى محصلة تمثل برامج وخطط تصنيع على مستوى الدولة المتجمعة .

وهناك التنسيق الصناعى النوعي الذى يأخذ قطاعا صناعيا معينا مثل:

قطاع الصناعات البتروكيماوية ، أو الحديد والصلب ... وغيرها من القطاعات الصناعية التى تمثل أولوية فى التنمية الصناعية لكل من الاطراف المتعاونة وبهدف التنسيق فى سياسات التسويق والانتاج ، وما يتعلق بتنمية وتطوير هذا القطاع الصناعي على مستوى الدول المتعاونة .

والتنسيق الصناعى بصفة عامة تختلف قواعده وسياساته تبعا للقطاع الصناعى وللاستراتيجيات والسياسات القطرية لهذا القطاع .

ولان التنسيق الصناعي يمثل مرحلة متقدمة فى مراحل التعاون الصناعى لذا يتطلب نجاحه وجود أجهزة اقليمية واضحة الاهداف . والسلطة مزودة بالمواد والادوات اللازمة لذلك .

## ٤ ـ ٣ المشروعات الصناعية المشتركة :

يعرف المشروع الصناعي المشترك بأنه اشتراك بين دولتين أو أكثر على مستوى الحكومات أو الهيئات أو المواطنين فى نشاط انتاجي

معين بحيث يوفر التعاون بين هذه الدول عوامل الانتاج اللازمة لاقامة هذا المشروع بما يحقق منافع اقتصادية مشتركة بشكل مباشر او غير مباشر .

وقد بدات فكرة المشروعات المشتركة تلقى رواجا وقبولا على مستوى التكتلات الاقتصادية والاقليمية وذلك باعتبارها أداة لايجاد وتدعيم القاعدة الانتاجية الوطنية والاقليمية ، كما انه اذا ما خطط لها فانها تؤدى الى التكامل بين الصناعات الاقليمية وتمكن الدول الاعضاء من اقامة صناعات بأحجام اقتصادية وتزيد من فرص الاستثمار الوطنى والاقليمى .

هذا ، بالاضافة الى آثارها المباشرة وغير المباشرة مثل زيادة التبادل التجارى وتدعيم علاقات الترابط الاقتصادى والاقليمى .

### ٤ ـ ٤ التخصص الصناعي :

يجمع التخصص أو التخصيص الصناعى بين مزايا التنسيق الصناعى والمشروعات المشتركة ، ويقوم على أساس التخصص الانتاجى لكل دولة فى قطاع صناعة أو جزء منه . وقد يكون هذا المنتج موجها بالاساس الى الاسواق المحلية أو للتصدير أو ذا خاصية قطرية تتعلق بالاستهلاك والتقاليد . ويعتمد هذا النوع من التعاون بالاساس على توفر المزايا النسبية فى الدول المنتجة ، كما يتطلب فتح أسواق الدول الاطراف لتصريف هذا المنتج . ومع ذلك يظل تحديد الصناعات التى تخضع للتخصص الاقليمى موضع مشاورات ومناقشات بين الدول الاعضاء بحيث يتحقق التوزيع العادل بين الدول الاعضاء والتوفيق بين المصالح القطرية والاقليمية .

### ٤ ـ ٥ اقامة الاسواق المشتركة :

تتطلب اقامة معظم أساليب التعاون الصناعى السابقة قدرا ملائما من فتح أسواق الدول المتعاونة أمام المنتجات الصناعية التي يشملها أسلوب التعاون الصناعي .

وتمثل اتفاقيات الاسواق ، المشتركة تنظيما واسلوبا تعاونيا مستقلا بذاته ، فقد تكون السوق المشتركة اما شاملة لتحرير التجارة وجميع عوامل الانتاج بين الدول الاعضاء ، واما جزئية بحيث تقتصر فقط على منتجات مصنعة ومحصورة فى قطاعات وسياسات محددة .

وتعتمد صورة اقامة السوق المشتركة على نوع ومرحلة التنمية التى تمر بها الدول الاعضاء ، والاهداف الاقتصادية والسياسية لذلك. ومما تجدر الاشارة اليه ان اقامة السوق المشتركة الشاملة أو الجزئية يتضمن تنظيما واجراء أساليب التعاون الصناعي الاخرى ، حيث يمثل أسلوب السوق المشتركة مدخلا شاملا لذلك .

**٤ ـ التكامل الصناعي :**

يقصد بالتكامل الصناعي هيكلة اقامة الصناعات فى الدول الاعضاء على أساس المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عضو ، وما تفرضه خصائص واقتصاديات العمليات التكاملية فى قطاع الصناعة الواحدة والمختلفة ، هذا مع الاخذ بسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية الاقليمية التى تسعى الدول الاعضاء على تحقيقها .

ويمثل التكامل الصناعى أعلى مراحل التعاون الصناعى حيث يتطلب تخطيطا صناعيا اقليميا مشتركا ، واقامة الاجهزة الاقليمية القادرة تنظيما وصلاحية على الاشراف والتنفيذ ، كما يضمن الاستغلال الامثل لعناصر الانتاج والموارد الاقليمية المتاحة بما يحقق أكبر معدلات النمو والتوازن فى التنمية الصناعية القطرية والاقليمية .

**٥ ـ مقومات التعاون الصناعي :**

بالرجوع الى التجارب التاريخية للتعاون الصناعي بأساليبه المختلفة ومحاولة استنباط عوامل النجاح والفشل التى مرت بها تلك التجارب ، نرى أنه لقيام أي تعاون صناعي اقليمي يجب أن يتوفر عدد من العوامل والتى بمجموعها تكون المقومات المتطلبة لنجاح التعاون الصناعي بمراحله المختلفة ومن أهم تلك المقومات ما يلى :

١ ـ أن تكون الاهداف المنشودة واضحة فى مراحلها وغاياتها النهائية وأن تكون واقعية ومتمشية مع المصادر الاقليمية المتاحة ، ومن ثم سهلة التطبيق ، وأن تعكس الرغبات والتطلعات المشتركة لشعوب ودول أطراف التعاون .

٢ ـ أن تكون الانظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لدول التعاون متشابهة أو متقاربة .

٣ ـ الامتداد الجغرافى لهذه الدول والآثار الناتجة عن ذلك من حيث التقارب فى الحضارة والعادات ، والتشابه فى طبيعة المناخ وامكانية

سـهولة المواصلات والاتصال . وأن يوفر الحد الادنى لمثل هـذا التعـاون من حيث المساحة والسكان والموارد .

٤ ـ تقارب مستويات التنمية الاقتصادية وايمان كل من الدول الاطراف بالمنفعة المتبادلة وضرورة مثل هذا التعـاون لتحقيق التنميـة الصناعية القطرية والاقليميـة .

٥ ـ وجود قيادة قوية بحيث تأخذ هذا الدور أحد دول الأطـراف ذات الشأن والتأثير الاقوى بين دول التعاون ، وتعمل على تبني وتعـزيز واسـتمرارية هذا التعاون .

٦ ـ ايجاد المعايير الموضوعية والمتفق عليها لتوطين الصناعات وتوزيع المنافع الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة بالعدل وبما يخدم اهداف التعـاون المتفق عليهـا ويوفق بين المصلحة القطرية والاقليمية .

٧ ـ ايجاد ودعم الاجهزة القطرية والاقليمية التى يتطلبها أسـلوب التعاون الصناعي المتبع ، وأن تعطى تلك الاجهزة السلطة والادوات التى تتطلبها تنفيذ المهـام الموكلة لها .

٨ ـ أن تكون الدول أطراف التعاون مقتنعة ومستعدة للتنازل عن جزء مـن سيادتها عندما يتطلب أسلوب التعاون ذلك .

٩ ـ أن تكون الدول الاطراف فى التعاون قد وصلت مرحلة متقدمـة نسبيا من التقدم الاقتصادى والحضارى بحيث يسهل التعامـل والترابط بين الاجهزة الاقليمية والقطرية .

## ٦ ـ التعاون الصناعي الخليجي :

### ٦ ـ ١ دوافع التعاون الصناعى الخليجي :

يعتمد نمط واساوب التعاون بصفة عامة على الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية للظروف التاريخية التى تمر بها الدول المتعاونة. والتعاون الصناعي بصفة خاصة يعتمد أساسا فى نمطه ودوافعه واهدافه على خصائص التنمية الصناعية فى الدول المتعاونة من حيث أهـدافهـا واسـتراتيجياتهـا ومحدداتها المحلية والخارجية .

والملامح العامة والحالية للتنمية الصناعية فى دول الخليج العربية تجعل من التنمية الصناعية فى المنطقة حالة فريدة من نوعها من حيث

سرعة ترسبها والظروف المحلية والخارجية التى دفعت بها وشكلت سياساتها واستراتيجياتها . فالاقبال السريع والمكثف على عمليات التنمية الصناعية فى المنطقة يعتبر نتيجة لتضافر عدد من العوامل المحلية والخارجية مثل زيادة معدلات الانتاج وارتفاع أسعار الزيت والغاز الطبيعي مما أدى الى انتاج كميات كبيرة من الغازات المصاحبة والمعرضة للهدر حرقا ، والى تراكم فوائض رؤوس الاموال وتعرضها للتآكل نتيجة للتضخم ومخاطر الاستثمار خارج المنطقة ، هذا بالاضافة الى محدودية عمر تلك المصادر وأيلولتها للنضوب مما حدا بالدول العربية الخليجية الى التوجه بسرعة الى تنويع اقتصادياتها والاستغلال الامثل لمصادرها من خلال اقامة وتطوير مشروعات تستغل توفر الزيت والغاز الطبيعى ، ولذا وجهت برامج التنمية نحو تلك القطاعات الصناعية التى تعتمد على البترول والغاز الطبيعى وتعطى لدول الخليج العربية المزايا النسبية والتنافسية من حيث تكلفة الانتاج. وتقسم تلك الصناعات الى فئتين :

الفئة الاولى : وتشمل الصناعات الاساسية الموجهة للتصدير والتى تتميز باستخدامها الكثيف للطاقة ورأس المال ، وذات احجام انتاجية كبيرة مثل صناعة البتروكيمائيات الاساسية ، والاسمدة وتكرير الزيت وصهر الالومنيوم .

والفئة الثانية تشمل الصناعات الموجهة للاسواق المحلية والاقليمية والتى تتميز بطاقاتها الانتاجية ذات أحجام اقتصادية واستخدامها الكثيف نسبيا للطاقة ورأس المال مثل صناعة الحديد والصلب ، أو أن المواد الخام المستعملة تعتمد على المواد المحلية مثل صناعة الاسمنت والزجاج كما أن مثل هذه الصناعات توفر الترابط الهيكلى رأسيا أو أفقيا مع الصناعات الاخرى الوطنية والاقليمية مثل صناعة تصفية الالومنيا ، وصناعة فحم الكوك البترولى .

والدول الخليجية بالرغم من انها تتجانس أو تتقارب فى البنيان الاجتماعي والاقتصادى والسياسى ، الا ان هناك بعض التفاوت والاختلاف فى بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل الدخل القومى ، والموارد ودرجة النمو مما يؤدى الى صعوبة ايجاد نموذج واحد او عام للتنمية الصناعية بحيث يمكن تطبيقه على كل من الدول العربية الخليجية ، ومع هذا فان العوامل المحددة لمسارات التنمية الصناعية فى المنطقة تكاد تكون متشابهه فدول الخليج العربية تعانى بوجه عام من ندرة فى القوى العاملة الوطنية

ذات الخبرة التقنية والمهارة الصناعية ، ومن ضيق السوق المحلية والاقليمية وقلة في العدد والكثافة السكانية ، واعتماد اقتصادياتها بصفة رئيسة على القطاع النفطي الاستخراجي . كما أن التسويق الخارجي يضيف بعدا اخر من حيث توفر الخبرة الفنية وكفاية الهياكل الارتكازية اللازمة لذلك ، هذا بالاضافة الى السياسات الدولية للتبادل التجاري خاصة تلك القيود والمواقع التى تضعها الدول المتقدمة امام واردات منتجات الدول النامية .

وبحكم تشابه الموارد المتاحة وامكانات استغلالها حاليا ، نجد ان هناك تكرارا ملموسا واحيانا بعض الازدواجية فى برامج التنمية الصناعية الحالية والمخطط لها فى دول المنطقة . واذا كانت ظروف وامكانات الموارد المتاحة قد فرضت تكرارا وتشابه عمليات التنمية الصناعية خاصة فى مجال الصناعات التصديرية كما تقبلته واستوعبته المرحلة الحالية للتنمية ، الا انه يجب الاهتمام بجدية بعمليات التعاون والتنسيق فى تلك المجالات والمراحل التى تضمن نجاح عمليات التنمية الصناعية القطريةوالاقليمية ، وتحقيق غاياتهاعلى المدى القريبوالبعيد.

فصغر حجم السوق الخليجية وضعف القاعدة الصناعية محليا مما يقلل من المزايا التنافسية لدول الخليج فى انتاج الصناعات اللاحقة سيدفع بأن تكون عمليات التكامل الصناعى فى قطاعات الصناعات التصديرية خارج دول الخليج العربى ، مما يزيد من الاعباءوالمسؤوليات على اجهزة التنمية القطرية .

اما بالنسبة لتلك الصناعات الموجهة للاسواق المحلية فيستلزم اقامتها درجة عالية من التخطيط المشترك والتخصيص بحيث يمكن تحقيق التكامل الصناعى فى هذه الصناعات على مستوى الاقليم وايضا بما يخدم مصلحة الصناعات التصديرية .

ومن بعض الظواهر المؤثرة على المزايا التنافسية للصناعات الخليجية ظاهرة ارتفاع تكلفة الاستثمارات للمشروعات المقامة فىالمنطقة مقارنة بمثيلاتها من المشروعات المقامة فى الدول المتقدمة . حيثيرجع ذلك الى محدودية الخبرة الصناعية المحلية فى القدرة على حساب معاملات التوطن لبنود الاستثمار وعوامل آلتكاليف ، ومغالاة بعض مصدرى التكنولوجيا فى اسعار المنتجات الموجهة للمنطقة ، هذا بالاضافة الى التغير المستمر فى اسعار تبادل العملات ، والى عدم وجودالمؤسسات

الصناعية الوطنية ذات الخبرة فى مجال بناء وتشييد وصيانة مثل تلك الصناعات .

وبسبب عدم توفر سياسات واضحة ومحددة ومترابطة قطريا واقليميا لنقل التقنية تظهر صعوبة تحقيق التشابك والتكامل الصناعى الناجمة عن عدم التنظيم الدقيق للحصول على مصادر التقنية والمشاركة الاجنبية .

ومن بين الاثار العرضية للتصنيع التى بدات تظهر فى معظم دول الخليج العربى تزايد العمالة الوافدة ، ومن ثم تزايد المخاطر الامنية نتيجة لتعدد الجنسيات واتجاهاتها السياسية وما يرتبه من عبء على الاجهزة الوظيفية المختصة بذلك .

ومما يستوجب الاشارة له والتأكيد عليه هو ان مجموع الايرادات المالية من بيع منتجات الصناعات الخليجية التصديرية فى اواخر الثمانينات ( القائمة والمخطط لها ) لا يكون الا نسبة صغيرة من الدخول القومية تقدر بأقل من ٥ ٪ من الدخل العائد من بيع الزيت الخام . اي انه لسنين طويلة لن تظهر الاثار المباشرة لهذه الصناعات فى التنويع الاقتصادى .

وعليه تظهر الاهداف الاساسية والغايات النهائية لاقامة تلك الصناعات أو التنويع الصناعى . حيث تتلخص تلك الاهداف والغايات فى خلق جيل خليجى عربى يتميز بقدراته العلمية والتقنية من خلال نقل وزرع القدرات والمهارات العلمية والتقنية المصاحبة لعمليات التنمية الصناعية .

لذا فانه فى النهاية ستكون المهارات التقنية والمبادرات الخلاقة لهذا النوع من الجيل هى القادرة على ايجاد التنويع الاقتصادى والبدائل التى تفرضها وتتطلبها الظروف المستقبلية .

وباستعراض الجهود والانجازات التى تتم فى دول الخليج العربى لارساء قواعد التنمية الصناعية والتي تنمو وتتطور متوازية مع تطور مماثل فى برامج الهياكل الارتكازية مثل الموانىء والطرق والخدمات والاسكان ، نرى ان هناك الكثير من العقبات والمشاق التى تجابه كلا من القطاع العام والخاص خلال التنفيذ والوصول الى النتائج المطلوبة .

حيث تعكس برامج التنمية الحالية والمستقبلية الجهود الكبيرة لمحاولة اختصار المسافات الزمنية وضغط برامج التنمية فى سنين قليلة نسبيا اذا ما قورنت بالسنوات العديدة والفترات الطويلة التى تأخذها المسارات الطبيعية لمثل تلك البرامج للتنمية .

ومن خلال هذه النظرة الشمولية للتنمية الصناعية الخليجية ومحدداتها القطرية والاقليمية تظهر ضرورة وحتمية التعاون الخليجى بوجه عام والتعاون الصناعى الخليجى بصفة خاصة . ومن اهم الدوافع للتعاون الصناعي الخليجي ما يلي :

**١ ـ تنمية التعاون الشامل بين دول المنطقة :**

فقيام التعاون الصناعى بين الدول العربية الخليجية على اسس مرحلية وسليمة يؤدى الى تزايد الارتباط الاقتصادى والاجتماعى والسياسي وتقوية دور الدولة فى المجموعة والمجموعة على المستوى الدولى وهذا ما يقود ايضا الى خلق نوع من التجمع العربى الخليجى القادر على التعامل مع القوى الدولية والتجمعات الاقليمية الاخرى . حيث ان التعاون الصناعى خاصة فى المجال الانتاجى يؤدى الى حرية حركة العمل ورأس المال مما ينتج عنه كفاءة استخدام الموارد المتاحة اقليميا ، وحرية تبادل منتجات المشروعات المشتركة التى تؤدى الى زيادة التبادل التجارى والاهتمام بانشاء وتنمية الهياكل الاساسية والمرافق والخدمات القطرية والاقليمية اللازمة لتسهيل نقل المواد ومستلزمات الانتاج ، هذا بالاضافة الى ايجاد التوازن فى معدلات النمو لدول المنطقة بما يسمح فى دفع عمليات التعاون الى مستويات اعلى .

**٢ ـ الاستغلال الامثل للموارد المتاحة :**

فمعظم الدول الخليجية العربية لا تستطيع منفردة تحقيق غايات التنمية الصناعية ، فاقامة الهياكل الانتاجية باحجام اقتصادية تتطلب توحيد الاسواق والاستثمار المشترك والاخذ بالاعتبار عمليات تكاملها مما يتمشى مع حجم السوق المحلية والاقليمية .

وكذلك العمليات المساندة مثل مراكز البحوث والتطوير ومراكز التدريب . والتى يتطلب انشاؤها ايضا حدا ادنى من الاحجام الاقتصادية لا يتحقق الا من خلال التعاون الاقليمي .

٣ ـ امكانية ايجاد العمليات الناجعة والسريعة لنقل وزرع التقنية :

فالتعاون الفنى بين دول المنطقة من خلال تبادل المعلومات الخاصة بالتقنية ومصادر الحصول عليها والتنسيق فى مجالاتها من حيث شروط التعاقد والاختيار والتطويع واقامة المعاهد المتخصصة ومراكز البحوث والتطوير الاقليمية من شأنه ان يوجد سياسات قطرية واقليمية قوية وناجعة لبناء القاعدة العلمية ـ التقنية .

٤ ـ تقوية القدرة التفاوضية :

تعتمد الدول الخليجية العربية بشكل كبير على الواردات لسد احتياجاتها الاستهلاكية ولتنفيذ المشاريع الانمائية ، كما ان مشاريع التنمية الصناعية تتركز فى الصناعات التصديرية ، لذا فان التنسيق فى سياسات التجارة الخارجية وخلق المؤسسات الاقليمية اللازمة لذلك يؤدى الى تحقيق اكبر منفعة وايجاد علاقات مقتدرة ومتكافئة مع العالم الخارجي على اساس من التعاون الدولى ذى المصالح المتبادلة .

٥ ـ التخفيف من المخاطر الامنية :

حيث ان التعاون الصناعي فى اقامة المشروعات المشتركة سيؤدي الى التقليل من التكرار ، وعدم الازدواجية ، وبالتالى الى تقليل حجم العمالة اللازمة على كل من المستويين القطرى والاقليمي .

كما ان التعاون الصناعى يؤدى الى الاسراع فى تنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة مساهمتها فى هيكل القوى العاملة . هذا بالاضافة الى ان التنسيق بين سياسات العمل فى دول المنطقة سيقود الى اخذ المحاذير الامنية بالاعتبار ، ومن ثم تبنى السياسات والضوابط القطرية والاقليمية .

٦ ـ الروابط القومية والعرقيه لشعوب المنطقة :

حيث تمثل المنطقة شريحة متجانسة فى اقتصادياتها وتقاليدها الاجتماعية والسياسية . بل انه فى حالات كثيرة نجد الكثير من الاسر ذات القرابة من الدرجة الاولى موزعة فى أستيطانها وجنسياتها القطرية بين مجموعة من الدول الخليجية العربية مما يجعل من التعاون شيئا طبيعيا وعرفيا بل واجبا دينيا وقوميا .

## ٧ ـ واقـع العمل العربى المشترك :

### ٧ ـ مراحل واساليب التعاون بين دول الخليج العربية :

يرجـع تاريخ التعاون بين المجتمعات الخليجية الى العصورالاولية لتكوين تلك المجتمعات ، حيث كان التعاون يتم عفويا وطبيعيا وفقـا لظروف الاحتياجـات المعيشية ومصادر الحصول عليها ، ومع ذلـك كان يتخذ بصورة او باخرى الاشكال التقليدية المتعارف عليها حاليـا وهى حرية التجارة وحرية حركة السكان ورأس المال ، حتى أن تعددت المؤثرات الداخلية والخارجية على المنطقة وتباينت مفاهيم تقسيماتهـا السياسية فأثر ذلك على التعاون بين هذه المجتمعات كما تأثرت به .

وفي العصر الحديث وخاصـة بعد حصول كل دول المنطقـة على الاستقلال السياسى فى السبعينات ،وبعد تزايد اكتشافات وايرادات النفط ، بدأت دول المنطقة تتجه الى التعاون الاقتصادى من خـلال تنظيمات وأشكال مختلفة يمكن تقسيمها الى ثلاثة اشكال ، التعـاون الثنائي ، والتعاون القطاعى ، والتعاون الشامل .

### ٧ ـ ١ التعاون الثنائى :

اتخذ التعاون الثنائي طابع اتفاقيات التعاون الاقتصادي عـلى اساس ثنائي بين دول المنطقة . وتهدف هذه الاتفاقيات الثنائية بصفـة عـامة الى :

* تشجيع اقامة تعاون اقتصادى يؤدى الى حرية حركة واستثمار رأس المال وحرية رعايا البلدين فى الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى وكذلك تشجيع اقامة المشاريع المشتركة .

* السماح بحرية حركة المنتجات الصناعية الوطنية واعفائها مـن الجمارك .

* التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتشريعات والنظم التجارية وتحقيق التقارب فيما بينها .

* تكوين لجان مشتركة بين البلدين للمتابعة .

ومن أمثلة هـذه الاتفاقيات الموقعة بين :

الكويت وعمان عـام ١٩٧٣

الكويت والامارات عـام ١٩٧٣

الكويت والبحرين عـام ١٩٧٣

قطر والسعودية عـام ١٩٧٣

الكويت والسعودية عـام ١٩٧٥

السعودية والبحرين عـام ١٩٧٥

الامارات والعراق عـام ١٩٧٧

الكويت وقطر عـام ١٩٧٨

السعودية والامارات عـام ١٩٧٩

**٧ ـ ٢ التعاون القطـاعى :**

يقصد بالتعاون القطاعى ذلك التعاون الذى يقوم بين كـل الدول الخليجية ( أو يكون مفتوحـا للكل ) فى قطاع او نشاط محدد ، وتشمل تنظيمات هذا النوع من التعاون ثلاثة اشكال :

المؤتمـرات الوزاريـة ، والمشروعـات الخليجيـة المشتركـة ، والمنظمات الاقليمية المتخصصة .

**٧ـ٢ـ١ المؤتمرات الوزاريـه :**

يتم فى دول المنطقة حاليا عقد عدد من المؤتمرات الوزارية المختصة بصفة دورية او بصفة استثنائية عند الحاجة وذلك من اجل التنسيق والتشاور بين الوزراء فى مجالات اختصاصهم .

ومن الامثلة على هذه المؤتمرات الوزارية ما يلي :

* مؤتمر وزراء العمل والشؤون الاجتماعية للدول العربية الخلي
* مؤتمر وزراء التجارة والمال للدول العربية الخليجية .
* مؤتمر وزراء الاعلام للدول العربية الخليجية .
* مؤتمر وزراء الصناعة للدول العربية الخليجية .

* مؤتمر وزراء الصحة للدول العربية الخليجية .

* مؤتمر وزراء **الزراعة لدول الخليج وشبه الجزيرة العربية .**

* مؤتمر وزراء التخطيط لدول شبه الجزيرة العربية .

* مؤتمر محافظى البنوك المركزية لدول الخليج العربى .

**٧-٢-٢ المشروعات الخليجية المشتركة :**

وتضم تلك المشروعات مختلف القطاعات والمجالات ، فهناك المشروعات المشتركة **بين الافراد والمؤسسات الاهلية** ( قطاع خاص ) والمشروعات المشتركة بين حكومات دول المنطقة ، والمشروعات المشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص . وقد تم انشاء تلك المشروعات نتيجة لجهود بعض المؤسسات الاستثمارية الخاصة والحكومية والمنظمات القطاعية ، ولنمو الوعى والاهتمام **بالتعاون والاستثمار** داخل المنطقة على مستوى الحكومات والمجتمعات .

**ومن الامثلة على هذه المشروعات المشتركة في المجال الصناعي :**

- شركة الاسمنت **السعودى البحرينى الدمام - المملكة العربيةالسعودية** ( قطاع مختلط )
- شركة الخليج لصناعة البتروكيمائيات البحرين حكومي
- شركة الخليج لدرفلة الالمنيوم البحرين ( حكومى )
- شركة اسمنت الخفجى ( الكويت والسعودية ) الخفجى ( )
- شركة الخليج للصناعات **الدوائية** الشارقة ( مختلط )

وهناك عدة مشروعات خليجية مشتركة فى مجالات مختلفة مثل :

- شركة طيران الخليج البحرين حكومى
- شركة الملاحة العربية **الكويت** حكومى
- جامعة الخليج البحرين
- مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربى . الكويت

**٧ـ٢ـ٣ الهيئات والمنظمات المتخصصة :**

ـ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

ـ اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية.

ـ مكتب التربية والتعليم للدول العربية الخليجية .

**٧ـ٣ التعاون الشامل :**

حيث تم مؤخرا فى شهر فبراير ١٩٨١ اقرار مشروع مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان .

ويمثل المجلس الاطار التنظيمى للتعاون الكلى والشامل بين هذه الدول وبما يمكن هذا التعاون من تحقيق اهدافه على اساس من الترابط والتكامل بين الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة . كما يتميز هذا التعاون بأنه يتم بين مجموعة دول تجمعهانظرة متجانسة لفلسفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنظام السياسى ؛ كما تربط بينها علاقات خاصة وسمات اجتماعية مشتركة اضافة الى تقارب مراحل النمو الاقتصادى ومساراته وهذا ما يوفر لمجلس التعاون احد المقومات الاساسية لنجاح اى تكتل اقليمى .

**٨ ـ تجربة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية :**

من الملاحظ على اساليب وانماط التعاون الخليجية الثنائية والقطاعية انها اتخذت الطابع الاستشارى فى معظم الحالات ، والمرونة فى التنظيم والتطبيق مما حد من انجازاتها ، ومن معدلات سرعةمساراتها نحو مستويات اعلى من التعاون .

وبالرغم من انجازاتها الوظيفية المتواضعة نسبيا الا انه لوجود تلك الاشكال المتعددة لعلاقات التعاون الاقتصادي والاجتماعي الخليجي وما صاحب نشاطاتها الوظيفية من نتاج فكرى وأعلامى فقد ادى ذلك الى فرض وقبول مثل هذا التجمع داخليا وخارجيا ، ومهد للتفكير والتخطيط فى تجميع كافة هذه الاشكال فى تنظيم متوازن ومنسق واكثر فاعلية .

وحيث ان انشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية فى عام ١٩٧٦ يمثل المدخل المنظم للتعاون الصناعي الخليجي والاول من نوعه في المنطقة من حيث التنظيم والتخصص وشموليته لدول الخليج العربية السبع .

ولاهمية تقييم هذه التجربة بالنسبة لمستقبل التعاون الصناعي الخليجي نرى أهمية مناقشة الملامح والنقاط المهمة فى هذه التجربة .

## ٨ ـ ١ أهداف ونشاطات المنظمة :

تناولت اتفاقية انشاء المنظمة تحديد اهداف المنظمة حيث نصت على ان الغرض من المنظمة هو تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الاعضاء ولها فى سبيل ذلك القيام بما يلي على وجه الخصوص:

١ ـ جمع ونشر المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية .

٢ ـ تقديم المقترحات الخاصة باقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الاعضاء .

٣ ـ تقديم التوصيات للتوفيق بين مشروعات التنمية الصناعية .

٤ ـ تنسيق وتطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات والمؤسسات الصناعية القائمة أو التي ستقام .

٥ ـ تقديم المساعدة الفنية في تحضير وتقييم المشروعات الصناعية.

٦ ـ اعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعة .

ويتضح من ذلك ان دول الخليج العربية يوم ان وافقت على انشاء هذه المنظمة اسما وغرضا انما كانت تستهدف قيام الاداة ذات السلطة الفكرية والتى تبحث فى المناهج العلمية وتختار اكثرها مواءمة للتنمية الصناعية من منظور تعاوني ، ثم تعمل هذه الاداة ( المنظمة ) كعامل مساعد على اقناع الارادة السياسية فى كل من هذه الدول للاخذ بمقترحاتها وتوصياتها . وبغية تحقيق الهدف العام المشار اليه ، قامت المنظمة بدراسة الخصائص العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول المنطقة وحددت الاعتبارات والسمات التي يجب الاخذ بها عند اختيار اساليب ومداخل نشاطاتها ، ومن هذه الاعتبارات :

* صيانة كيان المنظمة والحفاظ على ديمومتها بابتعادهـــا عن أي نشاط معاكس لذلك .

* العملية والواقعية وسهولة التطبيق والمرحلية فى بلوغ الاهداف.

* ان يكون النشاط مقبولا ومشجعا اجماعيا من الدول الاعضاء .

ومن هذه المنطلقات نهجت المنظمة فى ممارسة وتنفيذ ادوارهـــا المداخـــل التالية :

* مدخل تخطيط الانماء القطاعي على مستوى الاقليم .

* مدخل المشروعـــات الصناعيـــة المشتركة .

* مدخل البيانات والمعلومات في خدمة التنمية والتعاون الصناعي.

* مدخل الخدمات الاستشارية الصناعية .

* مدخل التعاون مع المنظمات والمؤسسات الخليجية والعربيـــة والدولية .

وهذه المداخل تتداخل وتتكامل كل منها مع الآخر فى نشاطاتهـــا وابعاد التعـــاون الصناعي الهادفـــة الى تنميـــة المنطقة على أســـاس من التكامل والاستغلال الامثل والرشيد للموارد المتاحة .

وعلى ضوء ذلك وتكريس المنظمة على وظائفها المهنية والتخصصية استطاعت من تحقيق عدة انجازات فى نطاق التعاون الصناعي الخليجي من اهمهـــا :

١ ــ تصميم وبناء هذه الاداة التعاونية ( المنظمة ) على أسس علمية وعملية سليمة مما ادى الى سرعة نمو وتكامل الملامح العامة لها ، وتمهيد مساراتها الوظيفية ، ومن ثم كسب الثقة من الدول الاعضاء والـــذى من خلاله تبلورت مفاهيم ومراحل التعاون الصناعي الخليجي .

٢ ــ اعداد وبلورة استراتيجيات تنميـــة القطاعات الصناعيـــة الرئيســـة من منظور اقليمي ، وهي قطـــاع البتروكيمائيات ، وقطاع الحديد والصلب، وقطاع الالومنيوم حيث تضمنت هذهالاستراتيجيات :

ـ تحديد كمي لغايات النمو الصناعي في هذه القطاعات حتى عام ١٩٩٥ تبعا لمراحلها الاولية والوسيطة والنهائية ومن ثم تحديد فرص الاستثمار الصناعي القطري والمشترك حيث تقوم المنظمة فيما بعد باعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للاستثمار المشترك .

ـ تحديد دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تنفيذ اهداف هذه الاستراتيجيات .

ـ تحديد المتطلبات من سياسات واوجه التعاون في مجالات الحصول على التقنية ، والتسويق ، وتأمين الحصول على مواد الخام .

ـ تحديد الجهات والاشكال التنظيمية التي يمكنها متابعة مضمون تلك الاستراتيجيات .

٣ ـ دراسة واقامة المشروعات الصناعية المشتركة بهدف احداث الآثار الاقتصادية والاجتماعية التكاملية في المنطقة . ومن اهم تلك المشروعات ، مشروع درفلة الالومنيوم في البحرين ، ومشروع الزجاج المسطح في العراق ، ومشروع الالياف الزجاجية ، ومشروع فحم الكوك البترولي .

٤ ـ وبعد تجربة المنظمة في اقامة اول مشروعاتها المشتركة « درفلة الالومنيوم » تقوم المنظمة حاليا باعداد مشروع اتفاقية ( بروتوكول ) بين الدول الاعضاء تتضمن توحيد القواعد العامة التي تنظم قيام المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة في مراحل التأسيس والتشغيل والانتهاء ، كما تعزز الدور الذي يمكن ان تؤديه المشروعات المشتركة في احداث الآثار الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بكفاءة وتكامل من خلال اطار منظم .

٥ ـ العمل على عقد اللقاءات المستمرة لمتخذي القرار والمتخصصين في المؤسسات الصناعية للدول الاعضاء من خلال الندوات العلمية والاجتماعات المتخصصة .

٦ـ باعتبار ان المعلومات هي أحد الموارد القومية ، ولاهمية ذلك في عمليات التنمية الصناعية وعمليات التعاون ، جعلت المنظمة من صناعة المعلومات أحد أنشطتها الاساسية ومدخلا رئيسا للتعاون الصناعي ، واتخذته كوسيلة وهدف في نفس الوقت وسيلة لخدمة اغراض التنمية

والتعاون الخليجي ، وهدفا بحد ذاته حيث تسعى المنظمة لاحداث الوعي القطري والاقليمي بأهمية المعلومات والعمل على تنميتها وتطويرها واحداث التغيير اللازم والمعاصر فى جميع مجالاتها .

ولهذا انشأت المنظمة بنكا للمعلومات الصناعية ودعمته بالاجهزة والمعدات والخبراء بما جعله الاول من نوعه فى المنطقة من حيث الحداثة التقنية والتنظيم ومما كان له الاثر فى دفع المؤسسات الخليجية والعربية على الاهتمام بتنمية بنوك المعلومات ، والأخذ به كمثل جيد .

ولقد استطاع بنك المعلومات الصناعية من بناء عدة نظم وقواعد للمعلومات أهمها نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ، ونظام صناعات الخليج ، ونظام المعلومات التقنية .

٧ ـ بحكم طبيعة التنمية الصناعية فى المنطقة وتأثيرها بالسياسات الصناعية الاقليمية والدولية ، عملت المنظمة على التأثير بما يخدم أهداف التنمية الصناعية الخليجية من خلال التعاون والتشاور مع المنظمات والمؤسسات العربية والدولية ، وعلى سبيل المثال تقوم المنظمة باعداد دراسة مقارنة اقتصاديات الصناعات المكثفة للطاقة في دول الخليج العربية وذلك بناء على طلب منظمة التنمية الصناعية العالمية ( يونيدو ) وكمساعدة لليونيدو فى اعداد الدراسة النهائية والتي ستعرض على المؤتمر الاستشاري العالمي للبتروكيماويات .

٨ ـ أخذت المنظمة الكثير من المبادرات فى العديد من مجالات التعاون وقامت بالدراسات والندوات والاجتماعات اللازمة مثل توحيد المواصفات والمقاييس ، وتوحيد النظم الاحصائية ، وطرق حسابات تكاليف توطين الاستثمارات الصناعية فى المنطقة .

### ٨ ـ ٢ تقييم التجربة :

يهدف هذا التقييم الى تأمين عملية النمو المستمر للمنظمة بغية تطويرها وتعميق وتوسيع آفاقها وأدواتها ، ولذلك سنتناول بالتقييم العناصر التالية :

ـ المنظمة كأداة لتحقيق التعاون الصناعي الخليجي .

ـ دور المنظمة لتحقيق التعاون الصناعي الخليجي .

ـ وسائل المنظمة فى تحقيق التعاون الصناعي الخليجي .

### ٨ ـ ٢ ـ ١ المنظمة كأداة لتحقيق التعاون الصناعي الخليجي :

بالرجوع الى أساليب التعاون الصناعي السابقة الذكر ، والى اتفاقية المنظمة الموقعة من الدول الاعضاء يستنبط ان المنظمة في حد ذاتها لا تمثل اتفاقا للتعاون الصناعي بين دول الخليج العربية ، وانما هي اداة وعامل مساعد يقوم بتلك الادوار التي تقود الى تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بما يتوفر لها من الامكانات العلمية والمهنية ، وبما تسمح به الظروف المحيطة من فرص للتعاون وترضى به الدول الاعضاء . فالصفة القانونية للمنظمة لا تعدو من كونها اتفاقا بين الدول الاعضاء على انشاء جهاز مشترك يكون من اختصاصه القيام بالدراسات والابحاث اللازمة ، واقتراح ما من شأنه تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي . ولذلك يأتي دورها كجهاز استشاري مشتقا من كلمة الاستشارات فى مسماها المتفق عليه . أيضا ليس بالضرورة كل ما تقدمه وتوصى به المنظمة من مقترحات للتعاون الصناعي ان يلقى قبولا او رواجا بين الدول الاعضاء ، اذ ان شرعية الالزام فى نتاج المنظمة غير موجودة ، وهذا ما يؤكد دور المنظمة كجهاز استشاري ليس الا .

ولهذا نجد ان المنظمة فى ممارستها لنشاطاتها التعاونية ولضمان تنفيذها ، تتعدى حدود التوصيات لمجلس المنظمة ( الدول الاعضاء ) بانتهاج الاساليب المختلفة للترويج والمكاتبات الدائمة والمتكررة والتى كثيرا ما تواجه بالاساليب البيروقراطية البيئية ومنها اللامبالاة .

أيضا لاختلاف التنظيم الاداري القطري لوزارات الصناعة ، وبحكم ارتباط المنظمة اشرافيا بوزارات الصناعة فى الدول الاعضاء يضيف بعدا آخر لصعوبات الاتصال بين المنظمة والمؤسسات الصناعية في الدول الاعضاء .

عادة يتم انشاء المنظمات والهيئات المتخصصة ( مثل المنظمة ) كنتيجة لوجود اطار تنظيمي شامل لتكتل ما واضح الاهداف والمراحل مما يحدد ويسهل عمليات تلك المنظمات المختصة ويقوي كيانها قطريا واقليميا . اما تجربة التعاون الخليجى فتمثل اشكالا متجزئة ومتعددة من حيث الاهداف والمجالات واطراف الشركاء ، اذ ينقصها الاطار العام المتماسك الذى يجمعها فى تنظيم متوازن ومتسق وبخطى محسوبة لتحقق جميعها غاية واحدة .

### ٨ ـ ٢ ـ ٢ دور المنظمة لتحقيق التعاون الصناعي الخليجي :

انطلاقا من الدور الاستشارى المحدد للمنظمة فى اتفاقية انشائها والذي يقتصر على اقتراح ما من شأنه تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الاعضاء ، وذلك عن طريق جمع ونشر المعلومات الصناعية وتقديم المقترحات لاقامة المشروعات المشتركة ، والتوفيق بين مشروعات التنمية الصناعية ، وتنسيق وتطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات والمؤسسات الصناعية القائمة او التي ستقام. يتضح ان تلك المهام الرامية لتحقيق التعاون الصناعي هي بالنسبة للمنظمة غايات يتوقف تحقيقها على توفر حد أدنى من الامكانات والوسائل اللازمة عدا عن انها فى مجموعها وتنظيمها تكون قاصرة عن تحقيق غايات الدول الاعضاء المشار اليها في ديباجة اتفاقية انشاء المنظمة والتي تضع التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء كغاية لتحقيق التعاون والتنسيق الصناعي فيما بينها ، وذلك للمنظمة غايات يتوقف تحقيقها على توفر حد ادنى من الامكانات العدة شواهد من أهمها :

ـ ان المنظمة لا بد ان تأخذ عنصر المبادرة فى جميع النشاطات الرامية لتحقيق التعاون الصناعي .

ـ عدم شرعية الالزام فى الاتفاقية يجعل كل ما تبادر به وتقدمه للمنظمة من مقترحات لا يعني بالضرورة الزام جميع الدول بقبوله .

ـ عدم وجود سياسات قطرية واضحة نحو التعاون الخليجي بصفة عامة والتنسيق الصناعي بصفة خاصة او بما معناه غياب خطة صناعية اقليمية تستوجب التنسيق والتعاون بين الخطط الصناعية القطرية .

ـ ضعف الهيكل التنظيمي للمنظمة من حيث مستوى التمثيل وعدم وجود الاجهزة الفرعية المتخصصة والمكملة لنشاطات الامانة العامة للمنظمة .

ـ لا تمثل المنظمة طرفا فى تنظيم شامل يمكن ان يقوي ويدعم التعاون الصناعي .

ـ عدم توفر الوعي القطري بأهمية وابعاد التعاون الصناعي على المدى القصير والطويل .

ـ طبيعة الخصوصيات الموروثة للهيكل الصناعي القطري .

## ٨ ـ ٢ ـ ٣ وسائل المنظمة في تحقيق التعاون الصناعي الخليجي :

من خلال الممارسة العملية للمداخل النشاطية التي اختيرت لتكون في مجموعها وسيلة لتحقيق التعاون الصناعي ، نوجز فيما يلي بعض الملاحظات الخاصة بفعالية كل نشاط .

* مدخل تخطيط الانماء القطاعي :

تضمنت استراتيجيات تنمية القطاعات الصناعية الرئيسية التي أعدتها المنظمة العديد من المقترحات والتوصيات لسياسات وأساليب تعاونية خاصة بكل من قطاع البتروكيماويات ، والحديد والصلب ، والالومنيوم . هذا بالاضافة الى تحديد فرص الاستثمار الصناعي المشترك القطري والاقليمي . وكان من الواجب ان تلقى تلك المقترحات اهتماما أكثر خاصة انه يدعى لمناقشتها وبلورتها المتخصصون من المؤسسات المعنية في الدول الاعضاء ومن ثم تعرض على ممثلي الدول الاعضاء في مجلس المنظمة . ويمكن الى حد ما استثناء استراتيجية تنمية قطاع الالومنيوم حيث اعطت دولة البحرين الاهتمام اللازم من قبلها وأخذت عنصر المبادرة في تبنيها رسميا من قبل عرضها على مجلس الوزراء واعلان ذلكرسميا . الا انه في معظم الحالات يكتفى بالتوصية لدى الدول الاعضاء على ايلاء مقترحات هذه الاستراتيجيات اهمية خاصة من قبل الاجهزة المعنية ، واقتصر الامر بالنسبة للمنظمة على اختيار فرص الاستثمار الصناعي المشترك التي يمكن دراستها كمشروعات خليجية مشتركة . كما ان بعض الموفدين من قبل معظم الدول الاعضاء للمشاركة في نقاش وبلورة تلك الاستراتيجيات ليسوا على المستوى المطلوب من الخبرة المهنية والمستوى الوظيفي .

* مدخل المشروعات المشتركة :

يتميز هذا المدخل من حيث انه اكثر المداخل فاعلية واستجابة ( نسبيا ) من الدول الاعضاء ، ويرجع ذلك لوضوح المصالح الاقتصادية القطرية والاقليمية وتحديد الالتزامات القطرية المترتبة على ذلك في الاتفاقية الخاصة بالمشروع المشترك .

ويعني ذلك ان كل دولة لها الاختيار في المشاركة ولا تكون ملزمة بفتح أسواقها او تقديم التسهيلات اللازمة للمشروع المشترك اذا لم تكن طرفا في اتفاقية المشروع .

وحيث ان اقتصاديات بعض المشروعات الصناعية تتطلب كحد ادنى طاقة السوق الاقليمية لمجموع دول الخليج العربية ، كما ان

الاجراءات الحالية لترويج وتنفيذ المشروعات المشتركة لا تكون نظاما واضحا ومتكاملا مما يدعم ويسرع بعمليات اخراج تلك المشروعات الى حيز التنفيذ ، شرعت المنظمة فى اعداد مشروع اتفاقية ( بروتوكول ) بين الدول الاعضاء للقواعد التي تنظم قيام المشروعات الصناعية المشتركة والتي تضمن تعزيز الدور الذي يمكن ان تؤديه المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة فى احداث الآثار الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بكفاءة وتكامل من خلال اطار منظم .

*** مدخل الخدمات الاستشارية الصناعية :**

تتم ممارسة هذا النشاط بناء على الطلبات المقدمة من المؤسسات العامة والخاصة فى الدول الاعضاء ، ومثل هذه الطلبات عادة ما تعمل على الاستفادة من المنظور الاقليمي لخدمة المصلحة القطرية او الفردية ، لذلك تعمل المنظمة على جعل هذا المدخل يخدم فى استشاراته وتوصياته التعاون الاقليمي والتنمية الصناعية الاقليمية .

*** مدخل البيانات والمعلومات :**

بني تخطيط وتصميم بنك المعلومات فى المنظمة من حيث التنظيم والمدخلات والمخرجات على ان يتدرج نشاطا وتنظيما ليصبح بمثابة مركز اقليمي للمعلومات وان يكون نموذجا من حيث التقنية وشمولية المعلومات والجودة النوعية . ولذلك استثمرت المنظمة الكثير في بنائه حتى اصبح رائدا من نوعه ويملك الكثير من الامكانات لخدمة التنمية بصفة عامة وتحفيز الاهتمام والرقي بنظم المعلومات فى المنطقة بصفة خاصة . وحيث ان نمو وتطور بنوك المعلومات يعتمد كثيرا على تفاعل واستجابة القطاعات المستفيدة من هذا النوع من الخدمات الا ان الاستجابة والمبادرة ما زالت محدودة الاثر من قبل الدول الاعضاء ، وقد يرجع ذلك الى طبيعة الخدمات لبنوك المعلومات وواقع المعلومات من حيث المفهوم والتنظيم والتشريعات على المستوى القطرى . كما انه قد يكون لمجانية الخدمات التى يقوم بها البنك الاثر فى اضعاف اهميته والدور الذى يمكن ان يقوم به فى خدمة التعاون والتنمية القطرية والاقليمية .

على ضوء ما تقدم يتضح ان مدى تأثير نشاطات المنظمة على تحقيق التعاون الصناعى الخليجى يرجع الى عوامل اساسية من حيث طبيعة

اتفاقية انشاء المنظمة . والى عوامل بيئية تعود الى الدول الاعضاء ذاتها وخصوصياتها التنموية .

### ٩ ـ نحو مزيد من التعاون الصناعى الخليجى :

على ضوء ما تقدممن مناقشة حول مفهوم وأساليب التعاون الصناعي وتجاربه نخلص الى ان التعاون الصناعى يتبلور ويتحدد نمطا واداة وغاية تبعا للظروف الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية المحيطةبالدول المتعاونة حيث ان كلا من التعاون الصناعي وتلك الظروف يؤثر ويتأثر بالاخر ، لذا فان نمط التعاون الصناعي المتفق عليه قد يكون هدفا بحد ذاته او وسيلة لغاية اسمى ، او وسيلة وهدفا فى نفس الوقت .

وان تجارب التعاون الصناعى الخليجى من حيث التنظيم وكفاءة الادوات ما زالت فى المراحل الاولى حيث تمثل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية أول الهياكل التنظيمية للتعاون الصناعي الخليجي ، وبغية تطوير تلك التجارب التعاونية الخليجية والدفع بها الى مستويات اعلى فى مراحل التعاون الصناعى وفقا لمرحلة التنمية الحالية للمنطقة واتجاهاتها المستقبلية ، نوجز فيما يلى اهم العوامل المؤثرة فى تحقيق ذلك مثل :

- **اهداف التعاون الصناعى .**
- **السياسات الصناعية الملائمة .**
- **الهياكل التنظيمية .**
- **تنمية القدرات الذاتية .**
- **مشاركة القطاع الخاص .**
- **وجود الاطار العام .**

### ٩ ـ ١ اهداف التعاون الصناعى :

حيث ان الدخل القومى لدول الخليج العربية يعتمد اعتمادا شبه كلى على العائدات النفطية ، ولارتفاع تلك العائدات حاليا ، ولحداثة وصغر قطاع الصناعات التحويلية مقارنة بذلك نجد ان التعاون الصناعى الخليجى لم يكن مطلبا بحد ذاته فرضته معايير الربحية لتلك الصناعات او المشاكل الاقتصادية التى تعانيها ، كما ان القدرة الاقتصادية الحالية لمعظم دول الخليج العربية تمكنها من استيعاب اى مشاكل تنجم عن غياب التعاون والتنسيق الصناعى ، ولهذا اخذ التعاون الصناعى انماطا مرنة وعامة من حيث التنظيم والاهداف . ولدفعوتطوير عمليات التعاون الصناعى

وتكاملها مع عمليات التنمية الشاملة فى دول المنطقة يكون من الضرورى تحديد ووضوح اهداف عمليات التعاون الصناعى بحيث تعكس هـذه الاهداف المحددة بصفة عامة القاسم المشترك لاهداف وطموحات دول المنطقة وبصفة خاصة استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية القطرية والاقليمية ، فدول الخليج العربية من خلال سعيها واتخاذها التنميـة الصناعية كمدخل لتأكيد استقلالها الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدأت تواجه صعوبات ومحددات داخلية وخارجية ، وللتغلب على تلك الصعوبات او تخفيف حدتها اتجهت الى التعاون القطاعى فيما بينها بأمل ان ما يحققـه هذا النوع مـن التعاون من مصالح اقتصـادية مشتركة وما يترتب على ذلك من ترابط بين الانشطة الاقتصادية سوف يقود فى النهاية الى تزايد وتكثيف الروابـط الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية بين دول المنطقة . ولقد دفعت الظروف الدولية الراهنـة وانعكاساتها على اقتصادات وسياسات دول المنطقة الى مزيد من التقارب السياسى لتمكين تلك الدول من اقامة علاقات مقتدرة ومتكافئة مع العالم الخارجى . ومن هذه الظروف الخاصة التى تعيشها دول الخليج العربية يمكن تحديد الاهداف المرحلية للتعاون الصناعى الخليجى بأنه العمل على ايجاد وخلق قاعدة صناعية اقليمية تتكامل مع التنمية الصناعية القطرية بهدف تنمية وتحقيق القدرات الذاتية اللازمة لدول المنطقة دولة ومجموعة على استمرار تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى وبمـا يكفل تعزيز وتوثيق الروابط الاقتصادية والسياسية .

### ٩ ـ ٢ السياسات الصناعية الملائمة :

بسبب الظروف التى دفعت بالتنمية الصناعية الخليجية والمحددات القطرية والاقليميـة لمساراتها نجد انها فريـدة من نوعهـا مـن حيث الاستراتيجيات والسياسات والاهداف . فالتنمية الصناعية الخليجية تتميز بأنها تجمـع بين اتجـاه الصناعـات التصديرية واتجـاه الصناعات الاقليمية ، او احلال الواردات ، كما تهدف اساسا الى خلق القدرة العلمية والتقنية الذاتية القادرة على احداث التنويع الاقتصادى واستمرارية نموه . ولكى تتجاوز السياسات التعاونية عموميتها والمراحل الدنيا من التعاون يجب ان تأخذ بالاعتبار تـلك الاتجاهات التصنيعية واهدافها فى المنطقة حيث ان لكل قطاع صناعى معين سياساته التعاونية الخاصة به ، فمثلا الصناعات الخليجية الموجهة للتصدير بحكم تشابه المزايا النسبية لكل من دول المنطقة فى انتاجها نجد ان تكرار اقامتهـا لا يمثل مظهرا من مظاهر عدم التنسيق والتعاون ولهذا فان التعاون الصناعى فى هذه الصناعات يجب ان يتم على مسار تلك العمليات اللازمة لاقامتها وتشغيلها وبما يخدم اهدافها المرحلية والنهائية مثل التعاون

فى ايجاد سياسات اقليمية لعمليات التنمية القطاعية الاقليمية وربطها بالتنمية القطاعية القطرية كاعداد استراتيجيات اقليمية فى القطاعات الصناعية المختلفة مثل البتروكيماويات والالومنيوم بحيث تأخذ الدول بالمؤشرات والسياسات لتلك الاستراتيجيات فى طاقات التوسع الممكنة وفرص الاستثمار القطرى المشترك . ومجالات التعاون الاخرى التى تدعم القوة التنافسية للصناعات الخليجية وتعجل فى تحقيق غايتها مثل التنسيق فى عمليات شراء وتركيب المصانع وعقود التراخيص ونقل التقنية وعمليات التسويق واقامة مراكز البحوث والتطوير .

اما بالنسبة للصناعات الموجهة للاسواق الخليجية فهى تتطلب درجات اعلى من التعاون حيث ان السوق الخليجية ككل تعتبر صغيرة نسبيا ، هذا بالاضافة الى المحددات الاخرى لعوامل الانتاج مثل ندرة القوى العاملة وضعف القاعدة التقنية والتى تحد من نوعية وعدد الصناعات التى يمكن اقامتها على مستوى المنطقة .

وبما ان هذه الصناعات تتطلب حدا ادنى من الاحجام الاقتصادية بما لا يسمح اقامتها فى اى من دول المنطقة منفردة وبدون سياسات تعاونية تتضح ضرورة اقامة مثل تلك الصناعات على اساس من التخطيط الاقليمى والتكامل الصناعى بحيث يمكن تلافى التكرار والازدواجية الضارة وخلق هياكل صناعية انتاجية مترابطة ومتكاملة قطريا واقليميا . فمثلا اقامة صناعة حديد وصلب متكاملة لا يمكن ان تتم الا على المستوى الاقليمى ووجود السياسات التعاونية التى تفرضها خصوصيات هذه الصناعة . وكذلك صناعة الالومنيوم ، ايضا هناك العديد من الصناعات المساندة والمغذية للصناعات التصديرية التى يتطلب اقامتها التعاون الاقليمى ، ولذا يجب ان تأخذ السياسات التعاونية بعمليات التكامل الراسى والافقى بين الصناعات القطرية والاقليمية وان تجعل كلا من الصناعات التصديرية والصناعات الاقليمية يدعم كل منها الاخر .

كما ان معايير اختيار المواقع القطرية لهذه الصناعات يجب ان تأخذ بعين الاعتبار اهداف التعاون والعدالة الاقليمية فى توزيع النفقات والمنافع وسياسات واهداف التنمية الصناعية القطرية والاقليمية .

### ٩ ـ ٣ الهياكل التنظيمية :

لقد اخذت تنظيمات التعاون الصناعى الخليجى طابع الاستشارية فاقتصر دورها على تقديم المقترحات والتوصيات والتى تأتى نتيجة للمبادرات الذاتية والقدرات المتوفرة لبعض العاملين فى تلك التنظيمات

التعاونية . ففي الفترة الاخيرة تم على مستوى المنطقة اعداد كثير من الدراسات وعقد العديد من الندوات الخاصة بسياسات التصنيع والتعاون فى المنطقة . وصدر عن ذلك العديد من التوصيات والمقترحات ذات نوعية عالية وتوافق كبير مع متطلبات المنطقة ، الا ان تنفيذها او حتى الاهتمام بها يتطلب الجهود المتواصلة الرسمية والشخصية ، ولاعطاء تنظيمات التعاون الصناعى ونتاجها الحرص والاهتمام المطلوب يجب اعادة النظر فى مثل هذه التنظيمات وتنظيمها تنظيما يتمشى مع الاهداف والمهام المناطة بها بحيث يكون لها التجهيزات والصلاحيات الملائمة لشرعية قراراتها ومشاركتها فى التنفيذ والمتابعة وذلك بما يضمن لها اكبر قدر من النجاح والاستمرارية ويجعلها تتكامل وظيفيا وإداريا مع غيرها من الاجهزة القطرية والاقليمية ذات العلاقة ، وبحيث ترتبط ارتباطا عضويا مع الدول الاعضاء والمؤسسات المعنية من خلال قنوات واضحة المهام والاتصال والسلطة بدلا من ان تكون مثل حلقة فى فلاة .

## ٩ ـ ٤ تنمية القدرات الذاتية :

ان الغايات النهائية من التنمية الصناعية المكثفة التى تشهدها دول المنطقة تكمن فى خلق القدرة العلمية والتقنية للانسان العربى الخليجى من خلال توجيهه للمشاركة والتدريب والاستفادة منه فى جميع عمليات التنمية الصناعية حيث ان الاهداف المعلنة والمرحلية للتنمية الصناعية فى تحقيق منتجاتها وتنويع مصادر الدخل يمكن تحقيقها حاليا فى وجود الوفرة المالية المتاحة وامكانية استخدام العمالة والتقنية الوافدة مع اتجاهات الدعم المالى للمشروعات القائمة والمخطّطة .

ولهذا فان كفاءة تحقيق هذه الاهداف فى النهاية من حيث القدرة المستمرة فى تنويع مصادر الدخل سوف تتوقف على قدرة الانسان الخليجى ومدى استغلاله واستفادته من تجربة التصنيع ومساهمته فى تحمل مسئوليات الادارة والتنفيذ والتطوير . ومن هذا المنطلق نرى ان تعكس سياسات ومجالات التعاون الصناعى الخليجى تحقيق الاهداف والغايات النهائية للتنمية الصناعية فى دول الخليج العربية بحيث تعطى اولوية واهتماما خاصا لتنمية القدرات البشرية الخليجية من خلال التعاون الصناعى . خاصة ان الاحجام الاقتصادية للاستثمارات البشرية والمحددات السكانية تفرض حتمية هذا التعاون . كما يجب اولا ان تجد التخصصات التقنية التى تصلح ان تكون محاور ارتكازية لتنمية القدرات العلمية والتقنية ومن ثم يجب تكثيف وتركيز مناهج تلك التخصصات التقنية فى جميع البرامج التعليمية والتدريبية وسياسات العلوم والتقنية . فمثلا قطاع

الصناعات الهيدروكربونية بحكم خصوصيته فى المنطقة يفرض نفسه كتخصص محورى يجب الاهتمام به قطريا واقليميا من حيث اعداد السياسات الخاصة به وابرازه كمنهج رئيسى فى المؤسسات التعليمية والتدريبية ومراكز البحوث والتطوير .

ومن هنا يجب اقامة مراكز اقليمية متخصصة فى مجالات التدريب المختلفة وبرامج البحوث والتطوير وتعطى العناية والاهتمام الجاد بما يوفر لها مقومات النجاح ويضمن كفاءة ادائها فى سبيل تحقيق التنمية البشرية الخليجية ذات القدرة العلمية والتقنية القادرة على احداث التنويع الاقتصادى المطلوب والنمو المستمر .

**٩ ـ ٥ مشاركة القطاع الخاص :**

مع وجود بعض المشاريع الصناعية المشتركة التى يساهم فيهاالقطاع الخاص الا انه يمكن القول ان التعاون الصناعى الخليجى بشكله المنظم يقتصر بمبادراته واهتماماته على القطاع العام ( الحكومى ) . وان كان لهذا الاتجاه دوافعه ومبرراته ومزاياه الا انه بحكم اهمية القطاع الخاص وتكامله مع دور القطاع العام فى عمليات التنمية الصناعية يجب تنظيم وتعزيز سياسات ومجالات التعاون الصناعى فى القطاع الخاص بحيث تتكامل مع السياسات والمجالات القطرية للاستثمار الخاص ، وتؤدىالى تقوية ادوات التعاون الصناعى ودعم التنمية الصناعية الاقليمية . كما ان معظم الدول الخليجية محدودة الطاقة الاستيعابية للاستثمار لذلك يرى ان يترك للمستثمر الخاص ( هيئات وافراد ) تحمل الزيادة فى المشروعات المشتركة ذات الطابع الاقتصادي بما يمكنه من تنمية قدراته الصناعية والتنظيمية والقيام بدوره فى التنمية القطرية والاقليمية . ويتطلب هذا الاتجاه فى البداية مساعدة ودعم الحكومات ومؤسسات التعاون الخليجى من حيث تقديم العون الفنى فى القيام بالدراسات الصناعية وتحديد فرص الاستثمار المشترك وايجاد القوانينوالتشريعات القطرية والاقليمية الحافزة لذلك مثل ايجاد اتفاقيات اقليمية الاستثمار الخليجى والمشروعات المشتركة تأخذ بعين الاعتبار التسهيلات والحوافز والضمانات التى يتطلبها كل من الاستثمار الخليجى الخاص والعام بما يوفر المناخ الملائم لذلك .

**٩ ـ ٦ وجود الاطار العام :**

حيث ان عمليات التعاون الصناعى ترتبط وتعتمد على عمليات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الاخرىوتتأثر بهاوتؤثر عليها ، وحتى

يمكن لعمليات التعاون الصناعى ان تتم وان تكون ذات فعالية فان على عمليات تلك القطاعات الاقتصادية الاخرى ان تتفاعل وتتجاوب مع متطلباتها ، وعليه فان ايجاد اطار تنظيمى شامل يحكم وينظم مسارات ومبادلات تلك العمليات التعاونية الصناعية والاقتصادية الاخرى ان تتفاعل وتتجاوب مع متطلباتها ، وعليه فان ايجاد اطار تنظيمي شامل يحكم وينظم مسارات ومبادلات تلك العمليات التعاونية الصناعية والاقتصادية ضروري لاتمام اي عملية تعاونية واستكمال أثارها التكاملية والنهائية ، حيث ان وجود مثل هذا الاطار العام يجمع تلك العمليات فى تنظيم متوازن ومنسق لتعمل جميعها فى سبيل تحقيق غاية واحدة . ويأخذ هذا الاطار العام انماطا تنظيمية مختلفة تبعا للظروف والتجربة التى تعيشها الدول المتعاونةمثل السوق المشتركة ومجلس التعاون ، لذا يجب ان يكون مفهوم هذا الاطار العام وادواته بالنسبة لدول الخليج العربية متمشيا مع التجربةوالظروف الخاصة بالمنطقة بحيث يقود الى :

* **ايجاد الهياكل الانتاجية وتطويرها .**
* **تنمية القدرات البشرية الخليجية .**
* **تحرير التبادل التجارى .**
* **توحيد سياسات التجارة الخارجية .**
* **ايجاد مؤسسات استثمارية اقليمية .**
* **ايجاد الهياكل التحتية القطرية والاقليمية .**
* **دعم الاستقلال الاقتصادى والسياسى لدول المنطقة .**

وفى الخلاصة نرى ان التعاون الصناعى الخليجى ما زال فى مراحله الدنيا الا ان انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى تم مؤخرا توقيع اتفاقيته فى ١٩٨١/٢/٤ من قبل وزراء الخارجية سيوفر الاطار التنظيمى الشامل بما يمكن عمليات التعاون الصناعى ان تعمل بترابط وتكامل مع عمليات الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ومن ثم دفع مساراته بخطى اسرع والى مراحل اعلى ، ومع ذلك سيظل الدعم السياسى لاليات التعاون الصناعى هو القوة الدافعة لها نحو المسارات المطلوبة ، وسيكون ذلك رهنا بارادة دول الخليج العربية واصرارها على تحقيق الاهداف الاقليمية والقومية التى تسعى اليها .

فكما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه لسعد بن ابى وقاص :

...القيم بالامر مكان النظام من الخرز يجمعه ويضمه ، فاذا انقطع النظام تفرق الخرز وذهب ثم لم يجتمع بحذافيره ابدا .

# المراجـــع


١ ـ **التنمية والتعاون الاقتصادى فى الخليج العربى .**
جامعة الكويت ١٩٧٩ .

٢ ـ **السوق الخليجية المشتركة .**
**الدكتور صالح حسين مفيب**
مجلة التعاون الصناعى فى دول الخليج
العدد (٢) ١٩٨٠

٣ ـ **التعاون الصناعى الاقليمى بين النظرية والتطبيق .**
دراسة مشتركة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية .
ومركز التنمية الصناعية للدول العربية .
اكتوبـر ١٩٧٨

٤ ـ **التكتلات الاقتصادية فى الخليج العربى**
**د. محمد هشام خواجكية**
منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

٥ ـ **السوق الخليجية المشتركـة .**
دراسة عن آفاق وامكانات التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربـى
مكتب سمو الامير ـ دولة قطر
١٩٧٩/٩/٣٠

٦ ـ **التكتلات الاقتصادية الدولية .**
**د. محمد هشام خواجكية**
جامعة حلب ـ ١٩٧٢/١٩٧١

**٧ ـ التطور الهيكلى للصناعات الاساسية فى دول الخليج العربية .**

**د. على عبدالرحمن الخلف**

الندوة السادسة للتصنيع فى الشرق الاوسط ١٩٨١/٢/١٧ مركز اليابان والشرق الاوسط للتعاون ـ طوكيو .

**٨ ـ اتصالات ومشاورات خاصة مع كل من :**

**الدكتور صالح مغيب**

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

السيد فاروق البهائى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

* * *

# التكامل الاجتماعي والسّياسة السّكانية في دوَل الخليج العَربي

الدكتور محمد رشيد الفيل

# مقـدمـــة

الموضوع الذي كلفت بـه هو التكامـل الاجتمـاعي والسياسي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي .

انه موضوع ليس من السهل بمكان التكلم فيه ، بمعنى انه لا بد من ايجاد او وجود احصائيات سكانية كاملة لكي يكون هنالك تخطيط سكاني تام والا لا يمكن ان يكون هنالك اي تخطيط أو أي نوع من انواع التنمية ما لم يكن هنالك تخطيط سكاني فكأنما قيل لي ازرع ولم يوفر لي الارض التي أزرع عليها .

صحيح انه عندنا الان فى الزراعة ما نسميه بالزراعة الهوائية ، ولكـن لا توجد احصائيات لها بل توجد تخمينات أو تقديرات ، وهذه التخمينات وتلك التقديرات لا يمكن ان تعطينا الاساس التام والصحيح لدراسة كاملة وتخطيطية للسكان او اي نوع من انواع تلك الدراسات .

وهذا الموضوع شيق فى دراسته لانه قدرنا وجزء من حياتنا فلا بد من ان نخوض فيه بما أوتينا من معلومات وهذا هو الاساس الذي بدأت فيه لعرض موضوع التكامل .

**مفهوم التكامل وموجباته وأهدافـه :**

ان تناول موضوع التكامل يستلزم طرح مجموعة من التساؤلات تتلخص فيما يلي :

ما هو التكامل ؟ ثم يأتـي بعد ذلك نوعيـة الحرف والتوجيـه الاقتصادي فى الكويت ودول الخليـــج ومـــا أثر ذلـك عـــلى تكوين العادات السليمة وسمات المجتمع السليم .

مرحلة البترول وأثرها على مختلف فروع الحياة واتجاهاتها فى هذه المنطقة وهذا يقودنا الى طرح السؤال التالي :

ما موجبات التكامـــل ؟

اذا كان هناك تكامل فهل هناك تخطيط لهذا التكامـل ؟ ويلزم الاعداد التخطيط المنشود ان نقوم بدراسة السكان والتعليم والثقافة وسياسة الاسكان وغير ذلك من هذه الاشياء الحيوية ذات العلاقـة بالموضوع لكى تعطينا الخلفية الصحيحة واللازمة لكى نخطط لسياسة سكانية قائمة على اسس علمية بقدر الامكان ثم نأتي بعد ذلك على هذه الخطط فى ضوء تحديد الاطار الجغرافي .

**الاطار الجغرافي لدول الخليج العربي :**

قبل ان ابدأ فى موضوع التكامل لا بد ان اطـرح هذا السؤال وأجيب عليه فى ذات الوقت لكي يكون الموضوع مفهوما فهما تاما ؟؟

ما هو الاطار الجغرافي ؟ لا شك انه سؤال شيق ولطالما سمعنا ان هناك من يتكلم عن دول خليجية صغيرة واخرى متوسطة واخرى كبيرة ان هذا الحوار يدخل فى صميم الموضوع اذ انني اتكلم من منطلق علمي جغرافي قائم على اسس جغرافية صحيحة ، فدول الخليج العربي تبدأ من العراق فالكويت فالمملكة العربية السعودية فالبحرين فقطـر فدولة الامارات العربية المتحدة فعمان ، هذا هو مفهومي بالنسبة لدول الخليج العربي جميعها التي تدخل ضمن الاطار الذي اتكلم عنه فى هذا الموضوع مما يدفعني الى طرح هذا السؤال :

ما هو التكامل ؟ ولماذا التكامل ؟ وما هي أهدافه ؟

التكامل هو أقصى درجة من درجات التعاون واكثرها عمقا اي انه عملية توحيد عدد من الاقطار والدول فى كل واحد ، وبطريقة يكون معها التحرك نحو التعاون والتكامل هو رد الفعل للتحدي السياسي او التجاوب معه ، وما اكثر التحديات فى الخليج العربي .. سواء كانت تلك التحديات داخلية ام خارجية ولا بد ان نجيب عليها بمثل هذا التكامل والتعاون فيما بين دول الخليج العربى .

**والتكامل يهدف الى تحقيق ما يلي :**

١ ـ يرمي التكامل الى ازالة العقبـات والتنافس ما بين هذه الدول الواقعة ضمن هذا التكامل تلك الدول المستقلة سياسيا بحيث تعمل فى توافق بقدر الامكان كما لو كانت كيانا واحدا .

٢ ـ يهدف التكامل الى توثيق العلاقـات الخاصة تحت واقع مشترك بغرض الاسراع فى عملية النمو ومواجهة المشاكل المختلفة التي

تقف امام هذه الدول سواء كانت تلك المشاكل اقتصادية أم اجتماعية وكذلك الوصول الى اقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية لشعبها .

**التنمية والتكامل :**

قد تتطلب التنمية التكامل ، لكن هل فى الواقع ان احد العناصر الرئيسة للتنمية هو التكامل لكي تكون فعلا تنمية حقيقية قائمة على اسس صحيحة فهي من الاركان الاساسية له وعندما تتوفر مقومات هذا التكامل تحدث التنمية ـ اذا ما أحسن اختيار اهدافها ووضع استراتيجيتها ـ بمعدلات اسرع وذلك بفضل وفرة الموارد المختلفة فيها ولم يعد بالامكان النظر الى مفهوم التنمية بمعزل عن مفهوم التكامل ويبقى تلازم المفهومين من خلال تحديد مفهوم التنمية فى عصرنا الحاضر .

**التخطيط والتكامل :**

لا يمكن ان يحدث التكامل تلقائيا اذ لا بد من تخطيط سليم مسبق وأولى مقتضيات هذا التخطيط السليم فى هذا المجال اهتمام كاف بقضايا التنمية فى كل دول الخليج ، وعملية التنمية والتكامل هي بالدرجة الاولى عملية سياسية وتقتضي تخطيطا وتنفيذا واحدا من قبل سلطة سياسية تضع المصلحة الوطنية فى المقام الاول .

**النواحي الاقتصاديه والاجتماعية قبل النفط :**

قبل ان استمر فى بحث التكامل لا بد من اعطاء فكرة سريعة ـ ومنكم طبعا الملم بذلك ـ عن موضوع الاقتصاد قبل النفط . فمن المعروف ان دول الخليج العربي كانت فى مجموعها بما فيها العراق تمارس انواعا معينة من الحرف وربما زاد عنها العراق فى ذلك باشتغاله بالزراعة وان كانت الى حد ما متخلفة ـ فقد كان الكل يمارس ركوب البحر حيث كانت البيئة الطبيعية تعاني من الجفاف ومن قلة الامطار ومن امكانات زراعة محدودة جدا ادت الى اشتغال أهلها اما بالتجارة او بالغوص اوصيد الاسماك .

وكان لهذه الحرف اثر كبير فى تكوين عادات هذا المجتمع وكان الغوص يتطلب اشياء كثيرة جدا كان لها انعكاس على عادات المجتمع آنذاك فقد كانت رحلة الغوص تستغرق مدة طويلة من الزمن تعلم الانسان منها الصبر وعانى فيها كثيرا من القسوة وواجهه الكثير من

التحدي ولاقى فيها جانبا كبيرا من شظف الحياة وكان قائد الحملة كجنرال فى الجيش يأمر فيطاع وعلى الجميع ان ينفـذوا امره وهو فى الاصل اختير لكفاءته فى عمله مما انعكس اثره على العاملين معه .

كان لكل من على ظهر المركب عمل يجب ان يقوم به بكل كفاءة وطواعية لانه يعي جيدا انه اذا لم يقم بهذا العمل على احسن وجـه سوف تكشفه الحملة وفى ذلك قضاء على سمعته مما دفعه الى العمل بوازع ودافع شخصي وذاتي راجع الى روح التعاون والتكامل التي تسود فى هذه المجتمعات والتي يشعر بها كل من يقيم فيها .

وهذه الحرفة تحتاج الى نوع من الامان تجعل من يشتغل بها ناصحا امينا متكاملا متعاونا وكان رأس مال التاجر الوحيد هو الامانة فلم تكن هناك عقود تحرر عند كاتب عدل او خلافه بل كانت كلمـــة التاجر هى بمثابة العقد وهكذا كانت الامانة هى ويدنهم العرف المتداول بينهم والعادة التي تأصلت فيهم .

ثم كانت هناك علاقات اخرى تسود وتلبي حاجيات الحرف كلها سواء كانت بناء السفن او صناعة بعض الاشياء كالحبال مثلا او نجارة بعض الاشياء وبذلك كان المجتمع متكاملا متعاونا وســاد التآلف والتآزر بين افراده اذا فشل احدهم فى تجارته عاونوه واذا اصاب احدهم كساد ساندوه وكان التعاون هو الصفة الغالبة على المجتمع بأسره ، وهذا ما كنت اشعر به عندما كنت فى شمال العراق حيث كنا نعيش فىمجتمع نعتمد فيه على انفسنا ونشعر فيه بالتعاضد والترابط فيما بيننا ، كان المجتمع يقوم على اساس النظام القبلي وكان رئيس القبيلة هـو الشخص الاعلى له على الجميع حق الطاعـة والولاء وكان ارتباطهم بالانسان وليس بالارض ولذلك كان الانسان يفتخر بقوله انه من عشيرة كذا وليس من مكان ما ــ مهما كانت شهرة ذلك المكان ــ باعتبار ان الانسان هو الاساس ولما ظهرت الطبقة العليا وهي طبقة الملاك والطبقة الفقيرة وهي طبقة زراع الارض نشأت الاقطاعيات وبدأ كبار الملاك فى التحكم فى الطبقة الفقيرة وتصدير منتجاتها وكان ذلك ايذانا بتغير جديد وخطير فى المجتمع فى كل جانب من جوانبه وفى كل ناحية من نواحيه وأثر تأثيرا اقتصاديا واجتماعيا وسلوكيا وجنسيا حتى ظهور البترول الذي غدا عامل اغراء وجذب قوي حيث بدأت الجماعات البشرية تأتي الى هذه المنطقة وهي تشكو من قلة السكان ــ واخذت تفد من بلاد شقيقة وبلاد بعيدة ، اتت بمستويات مختلفة وبعادات وثقافات متباينة

وكان بعضها هجرة مخططة والآخر عفويا ، بعضها جاء على شكل جماعات وبعضها جاء كأفراد مما انعكس اثره على الناحية البشرية فى الخليج واستتبع ذلك من تأثير على شخصيته وملامحه العربية الاصيلة .

ولا أنسى ما قيل لي فى يوم من الايام فى مطار ابو ظبي « اننا لو اجرينا انتخابات حرة في ابو ظبي لنجح فيها الاجانب » وهذا يمثل تحديا تواجهه هذه المنطقة ، وكان لظهور البترول اثره فى اعادة بناء وقيام نهضة شاملة فى التعليم والصحة وبناء المساكن بشكل كثيف جدا .

**السكان والصفة الجنسية لمنطقة الخليج :**

اما بالنسبة للسكان فتمتاز منطقة الخليج بتعدد فئات السكان فيها وقد بلغ عدد سكان جميع دول الخليج حسب آخر احصاء متوفر لدينا ٢٣ر٣٧٢ر٦٩٢ نسمة ثلاثة وعشرين مليونا وثلاثمائة واثنان وسبعون الفا وستمائة واثنان وتسعين في مساحة تقدر بحوالي ١٣ مليون كيلومتر مربع فى الوطن العربي كله وحوالي ٢ر٣ مليون كيلومتر مربع فى منطقة الخليج اى بسع الكيلو متر مربع الواحد لعدد ٨ ملايين نسمة تقريبا . ان مساحة الخليج العربي تكون حوالي ١٨٪ من مساحة الوطن العربي كله بينما يبلغ سكانه حوالي ١٥٪ من سكان العالم العربي كله الا ان الامر من ذلك ان هؤلاء السكان ليسوا اصليين فى المنطقة انما هم غرباء عنها ونجد حسب اخر احصاء ان نسبة السكان الاصليين الى الاجانب بلغت فى الكويت ٥ر٤١٪ ، ٥ر٥٨٪ — فى قطر ٧٤٪ ، ٢٦٪ فى ابو ظبي ، ٥ر٨٢٪ اجانب ، ٥ر١٧٪ اصليين — فى المملكة العربية السعودية ٥ر٧١٪ ، ٥ر٢٩٪ — وعمان التي كنا نعتقد ان الايدي العاملة الاجنبية بها نادرة نجد العكس حيث كان السلطان سعيد قد جمد العمالة العمانية وجعلها تهاجر للخارج واستعان بعمالة هندية مما ادى الى ازدياد حجم العمالة الاجنبية بها .

هكذا نجد ان الصفة الجنسية للمنطقة ابعد ما تكون عن التجانس وهذا نوع من انواع التحدي الذي تجابهه المنطقة ومما يزيد الامر سوءا ان الهجرة كانت فى بدايتها عربية ولكن الان موجود فى الامارات وحدها ما لا يقل عن ٣٠٠ الف هندي ( ٣٠٠ر٠٠٠ ) ، ٨٠ر٠٠٠ ( ثمانون الف ) فى الكويت والدول المجاورة لها مما دفع مدير مطار ابو ظبي للقول يجب ان نعترف ببعض اللغات البنجابية مع اللغة العربية لانك

فعلا لا يمكن ان تجد احدا يتكلم باللغة العربية بل وصل الامر بالعرب الى التفاهم باللغة الانجليزية ولكن على الطريقة الهندية ، وانا لا اقول ان الهنود خطر انما يحضرني هنا ما يقوله ستيفنس المحرر او رئيس تحرير الواشنطن بوست « لماذا لا تقوم الهند بالاستيلاء على احدى دول الخليج البترولية لتحقق بعض آمالها القومية وتوفر ما تحتاجه من بترول اما من حيث الزيادة فى السكان فتبلغ حوالي ٣٪ او ٢ر٣٪ وبدأت بعض الدول العربية تشجع ـ نوعا ما ـ على زيادة النسل اذ يجب ان تعمل على زيادة السكان لان هناك الكثير من الامكانيات الاقتصادية الموجودة لديها ولم تستغل بسبب قلة السكان ، وما الهجرة الاجنبية من الخارج الا نتيجة لذلك مما دفع الحكومة العراقية وحكومة الكويت الى تشجيع كل ما من شأنه ازدياد عدد السكان وكمثال على ذلك فان الحكومة العراقية منعت مؤخرا ما يسبب تحديد النسل حتى تساعد على زيادة السكان كما انها اعطت لكل امرأة تلد اجازة مدتها ستة اشهر براتب او بنصف راتب وهذا شيء جميل جدا .

**التعليم ومدى تلبيته لاحتياجات منطقة الخليج :**

للتعليم أثره الكبير فى مختلف مناحي الحياة وقد قامت الحكومات فى منطقة الخليج بنشر التعليم . وبمطالعة الارقام عن هذا المجال وحسب المراحل التي تم نشر التعليم فيها نجد انه فى عام ١٩٧٠ افتتحت اول مدرسة فى عمان وفى عام ١٩٧١ اول مدرسة للبنات وفى عام ١٩٦٠/١٩٦١ افتتحت اول مدرسة للبنات فى المملكة العربية السعودية ورغم الجهود التي بذلت فى مجال التعليم والمبالغ الضخمة التي تنفق فى هذا السبيل الا ان التعليم فى هذه المنطقة لم يحقق الفرض المنشود واتضح ذلك جليا عندما بدأ التفكير فى عمل خطط تنموية شاملة قائمة على اسس علمية لم نجد الا مجموعة من الاشخاص الجالسين على المناضد او وراءها لا دراية لها بالاساليب العلمية الواجب اتباعها فى هذا الصدد ، لا ننكر انه تم تخريج عدد كبير من الحقوقيين والمؤرخين والدارسين للغة العربية ولو راجعنا اولئك الذين ينتسبون الى الفروع العلمية التطبيقية وجدنا ان نسبتهم فى المنطقة كلها لا تزيد بأي حال من الاحوال عن ٨ر٣٪ ففي العراق مثلا لا تتعدى نسبتهم ٤ر٠ او ٥ر٠٪ على الاكثر لكن لماذا كانت هذه النسبة بهذا التدني ؟ لاننا نكره او نحتقر العمل اليدوي وهذا شيء ورثناه وليس العراق وحده هو البلد الوحيد فى هذا الصدد بل ان العمل اليدوي محتقر فى غالبية دول المنطقة هذا فى الوقت الذي تقوم فيه الحضارة الحالية على العمل بمختلف اشكاله .

كما ان المناهج لا تعدو عن كونها تخرج ببغاوات يحفظون ويرددون فقط دون مناقشة ... لماذا ؟ لاننا نعلم الطالب على التلقين كما ان المدرس لا يمكن ان يخرج عن الكتاب المقرر ولا يمكن للطالب ان يناقش خارج اطاره ، لذلك كان اول قرار صدر عن مؤتمر القمة فى عمان هو انه يجب تحرير العقل العربي وكيف يتحرر هذا العقل لا بد أن يتحرر عن طريق تغيير المناهج ، ففي عام ١٩٥٧ لما حدث تغيير فى نظام التعليم الروسى طلب رئيس الولايات المتحدة ان يقوم مسئولو التربيـــة فى واشنطن بدراسة مناهج المدارس الثانوية فى روسيا ونقلها الى الولايات المتحدة . لكن لنتساءل هل هذا هو الاسلوب الأمثل ؟

نقول ان المناهج يجب أن توضع علـى اساس ظـروف البلد وحاجياته وليس مما هو موجود فى الخارج ، انا لم اجد واحدا من تلك المناهج ــ ليس هنا فقط ــ بل فى الوطن العربي كله يدرس البيئة ، التربة ــ الزراعة فى المنطقة او جميع الحاجيات فيها او التلوث ... الخ اذ يجب ان تسير المناهج مع هذه الامور منذ بداية مراحلها ، ولكننـــا لا نجد ذلك مطبقا فى البلاد العربية . ومن مطالعة الارقام يتضح انه فقط ٥٪ من الاطفال الذين يستحقون روضـة الاطفال يدخلـون برياض الاطفال وان ٥٠٪ فقط من الذين يستحقون دخول المدارس الابتدائية يدخلونها فى المنطقة وان ٢٥٪ من اولئـك الذين يستحقون ( دخـول المدارس ) او فى عمر الدراسة المتوسطة او الثانوية يدخلونهـا ، وان ٣ر٥٪ فقط من اولئك الذيـن فى سن الدراسـة الجامعية يدخلون الجامعـــة .

بعد هذا ماذا يمكن للانسان ان يقول ؟ فلا تزال الامية متفشيـة بل تزداد يوما بعد الاخر ، وهنا فى الكويت فى العام الماضي بلغ ما دخل فى المدارس الابتدائيـــة ٧٦ر٥٪ فقط مـن المستحقـين لدخـول تلك المدارس وان كان المخطط للتعليـم انه فى عام ١٩٨٩ سـوف يصـل الداخلون في التعليـم الابتدائـي الـى ٧٢٪ مـن الذيـن يستحقونـه .

## النواحى الصحية فى منطقة الخليج :

لننتقل الى النقطة الثالثة الا وهى استعراض النواحى الصحية فى تلك المنطقة فقد كانت هناك آفات ثلاث تنخـر فى المجتمع العربـى هى الفقر والجهل والمرض وعندما نتحدث عن الناحية الصحية نجـد أن الارقـام كالتالـى :

ـ فى الكويت أمام كـل طبيب ٨٦٢ انسانـــا وهي وان كانت نسبة معقولة بالمقارنة بالنسبة العالمية الا انه يوجد امام كل سرير ٣٣٢ انسانا .

ـ فى عمان امام كل طبيب ٢٧٦٨ انسانـــا ، ١٧٦٠٠٠ انســـان امام كل طبيب اسنان ٨٦٠٠ انسان امام كل سرير .

ـ فى العراق أمام كل طبيب ٦٥٨٢ انسانا .

**الاسكان فى منطقه الخليـــج :**

بالنسبة للاسكان نجد أن التخطيط يسير ببطء فى هذا المجال ولم نزل نحن فى كل المنطقة لم نصل الى أن يكون لدينا اسكان كاف لكل انسان واقصد بذلك السكن المريح ، وهناك أيضا احصائية عـن الماء ومدى توصيل الماء النقي للمساكن . فى عمـان ٣٤٪ فقط مـــن المساكن ، وفى السعودية حسب آخر احصاء ٦٠٪ ، فـى الكويت ٩٠ر٥٪ ، فى العراق حوالى ٦٠٪ .

**التحديات التى تواجه المنطقة :**

سبق وان تكلمت عن الهجرة الأجنبية وهناك هجرة اخرى ربمـا تكون أخطر منها الا وهى الهجرة المعاكسة التى تعنى هجـرة الكفاءات العربية فهي تهاجر الآن وباعداد كبيرة . ففي سنة ١٩٧٦ قدر من يعمل من مصر فقط بالخارج ١٠٠٠٠٠ر١ انسان وحسب الاحصائية المتوفرة لدينا فان الدول الراقية ساعدت الدول النامية بما قيمته ٣٠ مليون دولار ما بين عام ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ استلمت من الكفاءات العلمية ما قيمته ٥٠مليون دولار وذلك فى الوقت الذى لا تقدر فيه هذه الكفاءات بثمن حيث انفق عليها مبالغ ضخمة انتظارا للاستفادة منها فى المساهمة فى انجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بعد هذا العرض نأتى الى التحديات التى تواجه المنطقة ونقـول ان التكامل هو الجواب الوحيد عليها سواء كانت تحديات خارجية أم داخلية وفيما يلى ايجاز لتلك التحديات :

**١ ـ التحدي العسكري :**

ان المنطقة مهددة بتحركات عسكرية جادة ونحن نسأل دوما ومنذ سنين على الاقل عن تواجد أمريكى فى مناطـق عـديدة وتدخل فـى مصيرها ، فاسرائيل تهدد على لسان مسئول فيها يقول انه ليس بين جيش اسرائيل والكويت سوى الصحراء ، وايران هي الاخرى تذيع من

راديو طهران بأن جمهورية ايران الاسلامية تعترف بأن السيطرة على شط العرب أمر لا غبار عليه وغير قابل للتفاوض . واصبحت هذه المنطقة هى منطقة الاستقطاب فى العالم كما أن هنالك مجموعة من الدوائر اصبحت هى الان تستقطب جميع قوى العالم ، الدائرة الاولى هى الدائرة الداخلية وتشمل الكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات وهى تعتمد على مورد اقتصادى واحد يجعلها قوية بما اوتيت من احتياطي نفطي كبير ، واما الدائرة الثانية فهي التي تشمل ايران والعراق والسعودية ، والثالثة تشمل تركيا واسرائيل والدول العربية المجاورة لها ، فمن يستولى على القلب يستولى على الوسط ومن يستولى على الوسط يستولى على الدائرة الخارجية ومن يستولى على هذه الدوائر الثلاث يستولى على العالم اجمع وأمام هذا التحدى لا بد من الاخذ بالتكامل والتعاون فيما بين دول المنطقة وترسيخ الوعى الشامل بين شعوبها .

## ٢ ـ الامن الغذائي :

نتكلم كثيرا اليوم عن الامن الغذائى ومشكلة الغذاء ، لكننا لم نحقق شيئا فى هذا الصدد ، مجرد أبحاث تعد وتوضع فى الادراج فقط فالعالم مهدد بالامن الغذائى وقد قرات فى العام الماضى فى الاوبزرفر عن نقص القمح فى روسيا وانه سوف يأتى الوقت الذى سيكون لدينا فيه المال ولا يكون هنالك المادة الغذائية مطروحة ونحن سبق وان هددنا بالتجويع . ففي عام ١٩٧٣ عندما عدل العرب اسعار البترول وعندما قامت بعض الدول بمساعدة اسرائيل قطعنا البترول عن بعضها فكان هذا هو الجواب الذى استطعنا به أن نجيب على الولايات المتحدة وهذا ما ورد على لسان كارتر حينما كان مرشحا للانتخابات ، وفى عام ١٩٧٩ استورد الوطن العربى ما قيمته ١٥ مليون دولار من المواد الغذائية ، واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الزيادة فى عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة فان ما سيستورده الوطن العربى فى مجموعه حوالى ١١١١ بليون دولار ما بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٩٩ أما بالنسبة للقمح ( الغلال ) استوردنا ما قيمته فى عام ١٩٧٩/١٩٨٠ ـ ٦٦٨٢ مليون دولار ، والعراق وهو ـ بلد زراعى ـ استورد منه ١٥٠٠ مليون دولار ولو جمعنا مع الزيادة التى تلتها الى عام ١٩٩٩ ما تستورده منطقة الخليج العربى فقط لبلغ ٥١١ بليون دولار بالسعر الحالى اذا وجدت هذه السلع الغذائية متوفرة .

### ٣ ـ التحـــدي الثقافي :

يوجد في منطقة الخليج جنسيات متعددة ذات لغات متباينة وثقافات وعادات مختلفه من شأنها التأثير على شخصية الخليج وعلى لغـــة التفاهم فيه وبالتالي لا نجد هناك تجانســاً بين تلك الجنسيات وبـــين شعوب المنطقة مما يمثل تحديا تعانى منه المنطقة مما يحتـم ضرورة الاهتمام باعداد العمالة المحلية وتشجيعها حتى يمكن الحـــد مـــن انعكاسات هجرة العمالة الاجنبية داخل المنطقة .

أما عن التضخم المالى فهو فى الواقع موجود فى دول المنطقة بـل تعانى منه كل دول العالم حيث تبلغ نسبته فى بعض الدول ٨٪ وفى بعضها الاخر ١٠٪ وقد تصل الى ١٢٪ فى دول اخرى . وبالنسبة لفوائد البترول واستثمارها فى الخارج فهذه لها قصص طويلة جدا ولها بعض الجوانب حيث هناك مايتعلق منها بسعر الدولار وتعويمه واسعار الذهب وهبوطها وارتفاعها فى دول أوربا بصورة ملفته للنظر فالبترول ارتفع ٧٥٠٪ بينما ارتفـع الذهب اضعاف ذلك .

* * *

# الخلاصـــة

اخيرا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار اننا سنواجه فى وقت ما نفاد البترول فهو متوفر الان ويجعلنا مطمئنين حاليا الى وجود احتياطى من المـواد البتـرولية التى يجب أن لا يكـون اعتمادنا مركزا عليهـا وهذا يجرنا الى أن نقـول كلمـة بسيطة عن النقط التى أثرناها وهى كالتـالى :

**١ ـ العمالة :**

تستورد دول المنطقة العمالة من الخارج اذ تبلغ نسبة الوطنيين من اجمالى العمالة ٢٦٪ وبالتحديد ٢٦ر٧٪ والباقى يمثل العمالـة الاجنبية ـ لذا يجب الاهتمام بالعمالة المحلية بتدريبها ونقصدبالتدريب المستمر نظرا لما تمثله العماله الوافدة من خطر يهدد المنطقة لا سيما وان هذه العمالة قد ازدادت فى الآونة الاخيرة يجب العمل على ما يلي :

أ ـ تنظيم وتقنين العمل والعمالة ووضع ضوابط لها .

ب ـ اعداد وتشجيع العمالة المحلية وتمكينها من الاسهـــام فى النواحي العملية المختلفة .

جـ ـ تعميم التدريب المستمر للعمالة المحلية وعقـــد دورات تدريبية فى مجالات العمل المختلفة .

د ـ القضاء على البطالة بتوفير فرص العمل للعمالة المحليـــة فى مختلف المجالات .

هـ ـ ادخال العلوم العلمية فى مناهج المدارس الثانوية .

**٢ ـ التعليـم :**

وفى مجال التعليم يجب اتباع الاساليب التالية : ـ

أ ـ توحيد المناهج واختيارها على أساس ما يناسب ظـروف المنطقة وطبيعة البيئة وتقاليـد المجتمع وعاداته وبطريقة يمكـن معهـا للخريجين أن يستوعبوا ما يلائم المنطقة وما يتمشى مع احتياجاتها .

ب ـ التوسع فى التعليم الفنى اذ يلاحظ أنه يتم حاليا جلب عمالة من الخارج قد لا تكون على جانب كبير من الخبرة ويستعان بها

في أعمال فنية تكتسب فيها تلك العمالة خبرتها من ممارسة العمل ثم قد تعود بعد ذلك الى أوطانها تاركة عجزا في هذه الناحية .

جـ ـ التوسع في التعليم الالزامي بقصد التغلب على مشكلة الامية والعمل على محوها .

د ـ التوسع في تعليم الكبار من أجل تكوين الانسان العربي الواعي .

هـ ـ الاهتمام بالتعليم الجامعي اذ يلاحظ ان الجامعات في المنطقة أصبحت ملجأ لجميع الخريجين من الثانوية العامة . وحسب الاحصائيات فانه في الدول المتقدمة نجد ان ١٠٪ من الحاصلين على اتمام الدراسة الثانوية هم الذين يدخلون الجامعات فقط أما عندنا فالعكس يحدث تماما اذ تقبل الجامعات معظم خريجي الثانوية العامة وقد تصل النسبة الى ١٠٠٪ .

و ـ التنسيق بين جامعات المنطقة وقد كان مشروع انشاء جامعة الخليج في البحرين أول ثمرة من ثمار العمل الخليجي الموحد ونتمنى لها النجاح في تحقيق امالنا في مجال التعليم الجامعي .

ز ـ يجب الاهتمام بالكم والكيف معا في وقت واحد حيث أصبحنا في عصر لا مجال فيه الا لتعليم الانسان تعليما صحيحا وسليما .

حـ ـ الاهتمام بالدراسات الجامعية العالية والتركيز على المشاكل المحلية ودراسة الحلول المناسبة لها وتعميق تلك الدراسة من مواقع مشاكلنا نحن .

ط ـ الاهتمام ببناء الصناعات المحلية على أسس علمية وتشجيع فتح أقسام علمية كأقسام التمريض مثلا ـ تدرس فيها البرامج التي تتواءم مع مشاكل تلك الصناعات وننوه هنا الى ما تقوم به جامعة الكويت اذ هي تحاول بقدر الامكان أخذ تلك النواحي في الاعتبار .

ى ـ الاهتمام بالكفاءات المحلية واعدادها الاعداد السليم حتى تستطيع ان تحل محل الكفاءات الاجنبية اذ لا يعقل مثلا ان يكون رئيس مستشفى في دولة الامارات بدون مؤهل علمي مناسب لهذا العمل .

### ٣ ـ الاسكان :

ينبغي العمل على تقويم الاسكان وايجاد السكن الملائم والمناسب لجميع أفراد الشعب الان في كل مكان في المنطقة رغم الجهود التي تبذل في هذا المجال الا ان هناك عددا ليس بالقليل لا يتوفر لهم السكن الكافي والملائم .

## ٤ ـ الميـــاه والزراعـة :

توفير المياه النقية من الاشياء الاساسية والضروريـة حيث يجب العمل على انشاء المرافق الحيوية واللازمة في هذا المجال لتوفير ميـاه الشرب والري . وهناك تقرير يقـول ان العراق باعتباره يمثل الجناح الشرقي للوطن العربي يمكن ان يكون المورد الاساسى للغذاء لمنطقة الخليج وذلك عن طريق تطبيق الاصلاح الزراعي والاساليب التكنولوجية الحديثة فـي الزراعة والتي يمكن ان نستغني بها عن الوسـائل البدائية . ففى العالم المتقـدم اليوم تستخدم وسائل حديثة في تنمية الزراعة التي اصبحنا نسمع عن الزراعة الهوائية والميكنة الزراعية التي كان لاستخدامها الاثر الكبير فـي ترشيد استخدام كميات المياه اللازمـة لرى الاراضى الزراعية بما يوفر ملايـين الدنانير التي كانت تضيع هباء في هذا المجال وكل ذلك يتطلب دراسة ومعرفة كيفية استخدام تلك الوسائل الحديثة .

## ٥ ـ النقـل والمواصـلات :

ان قطاع النقل لـه اهميته الكبيرة فى عمليات التنميـة فالاتصال مهم جـدا لذلك فان الطرق المختلفة التي تربط دول الخليج يجب ان تمهد بطريقة يمكن معها ربط تلك الدول بعضها ببعض وانتقال الشعب العربي فى الخليج الى أى مكان فيه بيسر وسـهولة سواء أكانت طرقا بريـة أم بحريـة أو جوية وبهذه الطريقة يمكن ان نبني الانسان العربي فى الخليج الذي سيكون عوضا عن البترول اذا نفذ وانتهى ، لانه حسب آخر احصاء تبين ان اعظم رأس مال يستثمر هـو الانسان ، فالانسان الذي صرف عليه فـي مجال الذرة فى ظرف ٤ سنوات أعطى ٧٠٠ ٪ مما اعتمد لـه وهذا مـا لا يعطيه أى مورد اقتصادي آخر ، والانسان الذي يتعلم فى مجال عمله سنة واحدة يزيـد الانتاج ٣٠٪ فاذا تعلم ٤ سـنوات زاد الانتـاج ٦٠٪ فـاذا تعلـم ١٤ سـنة وتخـرج زاد الانتـاج ٣٠٠٪ .

قـد أجريت دراسة في فرنسا عن الكفاءة العلمية ورأس المـال والعمل تبـين منها ان نصيب الكفاءة العلميـة ٧٢٪ ، ٢٦٪ لرأس المـال ، ٢٪ للعامل فقط فالانسان هـو الانسان ، هـو البناء الرئيسى ماوتسى تونج يقـول « لا يوجد هنالك أضعف من الانسان لكن يوجـد هنالك عقـل عظيم ، نحن نبني الانسـان لانـه هـو عماد الانتـاج ومفتاح التقـدم فـي كـل مجـال » .

# كفاءة أداء المشروعات العامة في اقطار الجزيرة العربيّة المنتجة للنفط

الدكتور علي خليفة الكواري

كتاب نحو استراتيجية العمل الخليجي المشترك م/٦

أيها الاخوات والاخوه

أحيكم وأشكر لكم حضـــوركم كما أشكر رابطة الاجتماعيين على اتاحة هذه الفرصة القيمة لان اتحدث اليكم حول التقرير الاول لندوة التنمية التى تشكل احـد الروافد غير الرسمية للتعاون والتنسيق من اجل التكامل بين اقطار المنطقة . وندوة التنمية كما تعلمون هى منتدى يلتقى ضمن اطاره مجموعة من ابناء المنطقة المهتمين بالتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة . وسيتركز حديثى اليكم هذا اليوم حول المشروع الدراسى الاول للندوة والذى اختص بدراسة كفاءة اداء المشروعات العامة فى اقطار الجزيرة المنتجة للنفط والذى كان لى شرف ادارته وكتابة خلاصته فى كتاب سينشر فى الشهر القادم ضمن سلسلة عالم المعرفة تحت عنوان « دور المشروعات العامة فى التنمية » وسوف يعاد نشره بعد ذلك بواسطة جامعة الرياض تحت عنوان « ادارة المشروعات العامة فى اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط » .

وفى حديث اليوم اليكم سوف اتناول الجوانب التالية :

١ ـ فكرة الدراسة واسلوبها وما نتج عنها من دراسات لاحقـة

٢ ـ دور المشروعات العامة فى تنمية المنطقة .

٣ ـ واقع المشروعات العامة والعقبات التى تواجه اداءها .

٤ ـ متطلبات الاداء الكفء .

٥ ـ اهمية قيام المشروعات العامة بدورها الاستراتيجى فى التنمية وامكانية اضطلاعها بذلـك .

---

★ القيت هذه المحاضرة فى البحرين بتاريخ ١٩٨١/٥/٣ وفى الكويت بتاريخ ١٩٨١/٥/٤ وذلك بدعوة من رابطة الاجتماعيين .

# فكرة الدراسة واسلوبها وما نتج عنها من دراسات لاحقة

تبلورت فكرة هذه الدراسة من تفاعل ثلاثة اعتبارات اساسية :

**اولها** : يتمثل فى القلق العميق على مسيرة التغييرات الاقتصادية ـ الاجتماعية فى المنطقة ، وما افرزته هذه التغييرات من مشكلات تنموية ، تختلف من حيث الكم والكيف عن مثيلاتها من سائر الدول النامية لا سيما غير المصدرة للنفط منهـا .

ثانيا : الايمان بتشابك مصير هذا الجزء مـن الوطن العربـى ، والاقتناع بعدم امكانية تنمية اى قطر منه بمعزل عن الاقطار الاخرى ، والتسليم بتماثل المشكلات الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسيـة فى أقطاره المختلفة نتيجة لتشابه الظروف التي تولدت عنها هذه المشكلات .

ثالثا : تجنب اسلوب البحث الفردى المكتبى والاتجاه الى اسلوب البحث الميدانى القائم على الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى ابنـاء المنطقة نتيجة لممارستهم الفعلية ومعاناتهم فى المعوقات المختلفة التـى تحول دون تحقيق كفاءة اداء النشاطات التي يرتبطون بها .

وانطلاقا من فكرة المشروع الدراسي فقد اتبع اسلوب متميز فى القيام به . وقد اعتمد هذا الاسلوب على الاستفادة من آراء المشاركين فى التحضير للدراسة وتحديد معوقات الاداء فى المشروعات العامـة ، تمهيدا لطرحها على مجموعة مختارة منهم لتعميق النقاش سعيا لايجاد فهم افضل بعملية التنمية ومعوقاتها . وقد استمر العمل فى هـذا المشروع الدراسي طـول عامين واشتمل علـى اربـع مراحل اساسية تتمثـل :

**اولها** : فى القيام باجراء اتصالات وزيارات لعدد من كبار المسؤولين عن ادارة هذه المشروعات والمشرفين عليها في المنطقة . ثم القيام باجراء مـا يزيد عن ستين مقابلة شخصية .

ثانيها : محاولة مكثفة للاطلاع على الادبيات المتعلقة بالمشروعات العامة وكفاءة ادائها ودورها فى التنمية . وقد تحققت فائدة كبيرة من الاعتماد على استشارات مختصين فى هذا المجال . وتم خلال هذه الفترة تحديد اطار عام للدراسة ، من خلال تحديد اسئلة استهلاكية مرتكزة على ما تبين من واقع المشروعات العامة في المنطقة على ضوء المقابلات والاستقصاء .

ثالثها : اجتماع نخبة من المشاركين فى المشروع الدراسي لمناقشة موضوع « كفاءة اداء المشروعات العامة فى اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط » وذلك فى الاجتماع الذى عقد فى الفترة من ٢٦ الى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٩م فى أبوظبي ، بعد ارسال الصورة النهائية من الورقة التي تضمنت الاطار العـام للدراسـة .

رابعها : كتابتى للتقرير النهائي معتمدا على استيعابى لخلاصات ما تبين من خلال المقابلات والدراسات واجتماع ابو ظبى ذاته ، وما تـلا ذلك من مقابلات وزيارات ميدانية مكملة . ولقد استفدت كثيرا مـن ملاحظات عدد من المشاركين على مسودة التقرير النهائى .

ولعل من أهم ثمرات هذا المشروع الدراسى ما تبعه من استمرار المشاركين فى اجتماع ابو ظبي ، بالاضافة الى زملاء آخرين فى القيام ـ سنويا ـ بمشروع دراسي مماثل ، يتناول أحد المحاور الاستراتيجية لعملية تنمية المنطقة ، وذلك ضمن ندوة دائمة سميت « ندوة التنمية » وفى هذا الاطار فأن الاجتماع الثانى ـ بعد اجتماع أبو ظبى ـ قد تـم عقده فى البحرين خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٦ ديسمبر من العام الماضى ( ١٩٨٠ م ) ، ودار موضوعه حـول ادارة التنمية فى اقطار الجزيـرة العربية المنتجة للنفط ، وقد اشرف على التحضير له وادارته الاستاذ الدكتور/أسـامة عبد الرحمن ، عميد كلية العلـوم الادارية بجامعـة الرياض . اما المشروع الدراسى الثالث فان موضوعه سيتناول « الواقع الحالى للقوى العاملة المحلية وأهمية الاعتماد عليها » ويقوم بالاشراف على التحضير له وادارته الاستاذ/سليمان عبد الرزاق المطـوع نائب العضو المنتدب لشؤون الادارة ـ شركة نفط الكويت .. الكويت . هذا بالاضافة الى المشروع الدراسي المتخصص حول الفوائض المالية لاقطار المنطقة والذى يديره الاستاذ عبد الوهاب على التمار رئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية للاستثمار والتجارة والمقاولات الخارجية وكذلك التحضير للمشروع الدراسى السنوى حول دور الصناعة التحويلية فى بناء القاعدة الانتاجية لاقطـار المنطقة والذى كلف بأدارتـه الاستاذ عبدالباقي النوري رئيس مجلس ادارة شركة الصناعات البتروكيماوية بالكويت .

ويسرنى ان اطرح عليكم اليوم بعض جوانب الدراسة وما وصلت اليه من خلاصات أملا ان استمع الى ملاحظاتكم وانتقاداتكم سعيا لتعميق فهمنا لمشكلات التنمية والتطور الحضارى المنشود .

# دور المشروعات العامة فى تنمية اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط

تحتل المشروعات العامة فى عالمنا المعاصر مركزا هاما فى اقتصاد أية دولة عصرية ، مما يجعل هذه المشروعات تمارس دورا قياديا فى عملية التنمية الاقتصادية فى كثير من دول العالم . فالمشروع العام هو الادارة الحاسمة التي يتسنى – عن طريقها – للدولة النامية تعبئة وتوجيه عناصر الانتاج اللازمة والكافية لمقتضيات الانتاج الحديث . نظرا لما يتطلبه مثل هذا الانتاج من حجم اقتصادى كبير ، وتقدم تقنى وادارى ومهارة تجارية قادرة على التفاعل الايجابى مع السوق العالمية .

من هذا المنطلق فان المشروع العام فى الدول النامية كما فى كثير من الدول المتقدمة اصبح هو السائد ، ليس فى النشاطات غير التجارية فحسب ، وانما في النشاطات التجارية أيضا . فهو الذي يقوم بمهمة التحديث ، وييسر فتح المجالات الاقتصادية الجديدة . ولعل الهيكل الراهن للملكية الصناعية فى دول أوروبا الغربية يبرهن لنا على تزايد أهمية الدور الذى يلعبه المشروع العام التجارى فى دعم اقتصاد هذه الدول ذات الجذور الراسمالية واستمرار تقدمها . فنمو المشروعات العامة التجارية فيها يعبر عن سياسات اقتصادية وطنية ، تهدف الى منع تقهقر القطاع الصناعي ، وضمان انشاء المشروعات الصناعية المجدية .

واذا كان ماينطبق على الدول المعاصرة وخاصة دول العالم الثالث من مسوغات تقليدية لدور المشروع العام فى عملية التنمية الاقتصادية ينطبق – بالضرورة – على الدول المصدرة للبترول فى الجزيرة العربية ، فان خصوصية الوضع الاقتصادى لهذه الدول يتطلب نظرة جديدة لدور المشروعات العامة فيها . وهذا يحتم علينا ان نهتم بدراسة الدواعى الاضافية لانشاء المشروعات العامة فى دول المنطقة وتحديد دور هذه المشروعات فى مواجهة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية – التقنية التى تواجهها .

وانطلاقا من ضرورة الربط بين دور المشروعات العامة والمشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ التقنية لأى مجتمع فانه يمكننا ان نلاحظ وجود مبررات أساسية لاهمية دور هذه المشروعات فى تنمية اقطار المنطقة ويتمثل ذلك فى كون النفط راسمالا وطنيا عاما ـ التحديات الاقتصادية الراهنة ـ ضخامة فرص الاستثمار المتاحة ـ الاسباب الموضوعية لاعاقة دور القطاع الخاص .

*** النفط رأسمال وطنى عام :**

ان انتاج النفط عملية غير متجددة ، من هنا فانها تختلف عن الانتاج الزراعى القائم على الموارد الطبيعية المتجددة ، أو انتاج الصناعة التحويلية القائمة اساسا على التراكم الرأسمالى ، وعلى انتاجية العنصر البشرى . وهذه الطبيعة غير المتجددة للثروة النفطية تجعل من عائداته دخلا رأسماليا غير متكرر . يعتمد تدفقه على وجود هذه الثروة . وينتهى باستنضابها . وحيث ان عائدات النفط تمثل دخلا ناتجا من جراء بيع اصل ناضب ، أى تسييل رأسمال . فان ذلك يحتم تمييز هذه العائدات عن الدخل الجارى ، واعتبارها دخلا راسماليا يجب ان يعاد استثماره فى أصول رأسمالية منتجة وعدم توجيهه الى سد احتياجات النفقات الجارية ، وعلى الاخص غير الاستثمارية منها .

وفضلا عن هذا فان الثروة النفطية منذ بدء انتاجها وحتى الان . متفق على كونها ثروة عامة ، تملكها الدولة بحكم العرف ومبادىء الشريعة الاسلامية . ومن المعروف ان عمر بن الخطاب رضى‌الله عنه كان قد كرس المبادىء عندما رفض تقسيم أرض العراق بين افراد الجيش الذى فتحها . وجعل منا فيئا موقوفا أى ملكا عاما للامة الاسلامية كوحدة بجميع اجيالها ، بدلا من أن تكون ملكا متقاسما بين الافراد ، يتداوله ويرثه الابناء عن الآباء .

وما تقدم يؤكد طبيعة عائدات النفط باعتبارها دخلا رأسماليا وليس دخلا جاريا متكررا . ويشير أيضا الى وجوب النظر لهذه العائدات باعتبارها قرضا يجب على الجيل الحالى ان يستثمره ، من اجل بناء أرصدة منتجة قادرة على سداد القرض للاجيال القادمة ، الى جانب تحقيق المتطلبات الضرورية للجيل الحاضر . يضاف الى ذلك كله وضوح الحقيقة المتمثلة فى كون النفط ثروة عامة . وان تحويلها الى ثروات خاصة ، يفضى الى نتائج اجتماعية واقتصادية ذات انعكاسات سلبية .

وهذه الحقائق تحتم استثمار عائدات النفط ، وليس استخدامها لسد احتياجات الانفاق الاستهلاكى ، كما تؤكد ضرورة خلق ارصدة عامة تحل محل الثروة العامة التي يجرى استنضابها . وهذا مايتحقق جزئيا اذا ما أعطيت المشروعات العامة الانتاجية وضعا خاصا ومهما في دول المنطقة ، فالمشروع العام – وخاصة ذو الفائض الاقتصادي – يمثل وسيلة من الوسائل الرئيسية التي يمكن بواسطتها استثمار عائدات النفط والاحتفاظ بكونها ثروة عامة .

## * التحديات الاقتصادية الراهنة :

تواجه الاقطار المصدرة للنفط فى الجزيرة العربية مجموعة من التحديات الاقتصادية التي تكاد تختص بها دون سواها من الدول غير المصدرة للنفط فى العالم وتتمثل هذه التحديات فى ظاهرتين رئيسيتين :

أولهما : اعتماد الناتج الاجمالي فى دول المنطقة بشكل يكاد يكون مطلقا – على انتاج النفط الخام – ويتضح ذلك من خلال ضيق القاعدة الانتاجية حيث ان مساهمة قطاعات الانتاج السلعية الاخرى من قطاع الزراعة والصيد وقطاع المناجم والتعدين ( عدا النفط ) والصناعات التحويلية بما فى ذلك تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية لم تتجاوز ٦٪ من الناتج المحلى الاجمالي لعام ١٩٧٦/١٩٧٧م . فى كل من اقطار المنطقة ، بينما ساهم قطاع انتاج النفط الخام بحوالي ٧٠٪ من مكونات الناتج المحلى الاجمالي . هذا الى جانب الاعتماد شبه المطلق لميزان المدفوعات والايرادات العامة على عائدات تصدير النفط الخام . وتؤكد الخاصية المركزية فى اقتصاد دول المنطقة خلل الهيكل الاقتصادى السائد وخطورة ترك السياسات التلقائية تحكم مسار مستقبله .

ثانيهما : ظاهرة الاثارة السلبية الناتجة عن التدفق النقدى الهائل الذى تشهده المنطقة ، والذى لم يسبق له مثيل فى التاريخ . فقد ارتفعت عائدات النفط فى دول الجزيرة العربية المنتجة له من ر٢٧ بليون دولار عام ١٩٧٠ م الى ما يقدر بحوالي ١٥٠ بليون دولار ١٩٨٠ م . ويمثل هذا التدفق مشكلة عظمى ، تنعكس اثارها على مختلف جوانب الحياة ، فتخل بتوازنها .

ان التدفقات النقدية المتزايدة ، وعدم القدرة على استيعابها فى نشاطات ومجالات منتجة يفوق أي توجه لبناء القاعدة الانتاجية الصلبة . وان ترك هذه التدفقات النقدية تتوجه الى الاستهلاك المباشر سيضر

بالقدرة الانتاجية لاقطار المنطقة ، ويعوق قدرة المجتمع على العطاء ، ويزيد حاجته للاستعطاء . يضاف الى ذلك كله ان هذا الخلل الاقتصادى عائق رئيسى أمام تطوير كفاءة العناصر البشرية ، والاستفادة منها في القطاعات الاكثر انتاجية . كما انه اصبح مدعاة لسوء استخدام الموارد الطبيعية الشحيحة مثل المياه الجوفية والرقعة الزراعية المحدودة والثروة النفطية نفسها .

وظاهرة التدفق النقدى يمكن مواجهتها بأكثر من اسلوب ، يتمثل أفضلها وأكثرها فعالية ، في علاج اساسى للمشكلة ، لا فى اللهاث وراء معالجة مظاهرها ، هذا العلاج يحتم وجود نظرة جدية وسياسة نفطية وطنية تربطان انتاج النفط وتدفق عائداته باحتياجات الاستثمار اللازم لخلق تنمية حقيقية قادرة على تغيير الهيكل الاقتصادى للمنطقة وخلق القوى والادوات الانتاجية التي تكفل الاحتفاظ بمستوى دخل معقول لمجتمعات المنطقة بعد نضوب البترول .

امـا الخيار الثانى لعلاج هذه المشكلة فيتمثل فى اتباع اسلوب مرحلى يأخذ بعين الاعتبار الواقع الراهن . وبالتالى فانه يهدف الى خلق قنوات اكثر انتاجية مما هو سائد الآن ، بحيث تستطيع هذه القنوات ان تمتص التدفق النقدى ، وتخفف من الاثار السلبية التى يخلقها نتيجة توجهه الى قطاعات الاستهلاكات المختلفة ، وهذا الخيار الثاني هو الصيغة العملية نظرا لان تدفق العائدات النفطية تحكمه ظروف خارجية وداخلية معقدة ، تجعل تحقيق الخيار الاول ـ بشكل مرض ـ فى الوقت الحاضر امرا صعبا ، يتطلب الكثير من التوعية والضغط الفعال فى اتجاه بناء ارادة مستقلة .

### ❊ ضخامة فرص الاستثمار المتاحة :

يتوفر للمنطقة عدد من الفرص الاستثمارية التى ينبغى اغتنامها والاستفادة من وجودها باقصى سرعة ودرجة ممكنتين . وتتمثل هذه الفرص فى المشروعات الاقتصادية كبيرة الحجم المتقدمة تقنيا واداريا ، والتى تتمتع فيها المنطقة بميزة نسبية ، وتحتاجها لسد احتياجاتها المحلية ، وفى نفس الوقت فانها فى امس الحاجة اليها ، من اجل خلق قطاعات انتاجية جديدة لازمة لاصلاح الخلل الرئيسى فى اقتصادها .

وتتمثل فرص الاستثمار المتاحة للمنطقة ، والتى يعجز القطاع الخاص عن القيام بها ، فى ثلاثة قطاعات رئيسية هى : قطاع الصناعة التحويلية الموجهة للتصدير ـ قطاع الاستثمارات الخارجية ـ قطاع مشروعات بدائل الاستيراد .

والاستثمار فى هذه المجالات الضخمة المتاحة للمنطقة ، يحتم اقامة مشروعات كبيرة ذات حجم اقتصادى ، وهذا لا يتسنى لـه أن يتحقق بالحجم والسرعة المطلوبين ، الا عن طريق قيام المشروعات العامة التجارية وتأكيد دورها القيادى فى هذه المجالات .

*** الاسباب الموضوعية لاعاقة دور القطاع الخاص :**

لعجز القطاع الخاص عن القيام بالمشروعات الاقتصادية الجديدة المهمة اسباب موضوعية خاصة بالمنطقة ، فاذا كان عدم تجاوب القطاع الخاص فى الدول النامية ناتجا عن الطبيعة المحافظة لهذا القطاع ، وتردده فى القيام بالمشروعات الانتاجية الجديدة وغير التقليدية ، الضرورية لدفع عملية التنمية الى الامام ، فان عجز القطاع الخاص فى المنطقة يرجع ـ الى جانب كونه محافظـا لعدد من الاسباب الموضوعية الاخرى الناشئة عن عدم تلقائية عملية التنمية الاقتصادية فيها . وتتمثل اهم هذه الاسباب الموضوعية فى حوافز القطاع الخاص والتفوق الاقتصادى للحكومات .

لقد برز فى مجتمعات المنطقة عدد من الحوافز المغلوطة التى ادت الى عدم توجه الامكانات المحدودة للقطاع الخاص الى الاستثمار فى المشروعات الانتاجية الجديدة والمهمة . ومن اهم هذه الحوافز بروز مجالات المضاربة فى الاراضى ، والاسهم وتركز جهود القطاع الخاص على كفالات الشركات الاجنبية ووكالات تجارة الاستيراد .

ومن ناحية اخرى فان عجز القطاع الخاص يعود الى تبعيته للحكومة واعتمادة عليها ، وذلك عائد للقوة الاقتصادية والسياسية التى تتمتع بها الدولة ، وقدرتها على تغيير جميع الحسابات التجارية والاقتصادية التى ينبغى ان تكون مستقرة ، حتى يتخذ المستثمر الخاص قراره ، ضمن تصور مستقر للمخاطر التجارية . هذه القوة قائمة على ركنين اساسيين اولهما : ملكية الحكومة لعائدات النفط وثانيهما : السلطة السياسية للحكومة .

فالواقع ان عائدات النفط اغنت الحكومة عن القطـاع الخاص ، وخلقت وضعا سهل على الحكومات ان تتخذ اى قرار تشاؤه ، دون النظر الى نتائجه وانعكاساته الاقتصادية على هذا القطاع ، بسبب عدم اعتمادها على نشاط الانتاج المحلي لتمويل نفقاتها واعتمادها الكلي على الريع المتاتي من صادرات النفط الخام ، وبذلك فان عدم حاجة الحكومة الى الضرائب من القطاع الخاص المحلى قد اضعف تحسسها بالاثار الاقتصادية السلبية التى تؤدى اليها قراراتها ، وبالتالى فان بعض هذه القرارات اصبحت تشكل عقبة امام اى نشاط اقتصادى مجد ، يرغب القطاع الخاص فى استكشاف افاقه . بل ان استقلالية دخل الحكومات عن مستوى الانتاج المحلى ( عدا النفط الخام ) خلقت فى القطاع الخاص التبعية وروح الاتكالية ووجهت معظم طاقاته الى نشاطات طفيلية تعيش على فتات انفاق الحكومة لريـع صادرات البترول .

اما تركز السلطة السياسية ، فقد اضعف فرص محاسبة البيروقراطية المحلية ومنعها من الاضرار بالقطاع الخاص . وهذا ما دفعها ايضا الى عدم تشجيع القطاع الخاص على النمو صحيحا ، بحيث يستطيع ان يعمل دون الحاجة الى معوناتها المادية ، خشية ان يضعف نفوذها ، نتيجة بروز مراكز اقتصادية غير معتمدة او متطفلة عليها .

وهكذا فان هذه الاسباب الموضوعية تضيف مبررا جديدا وقويا لضروره الاهتمام بانشاء المشروعات العامة التجارية .

*** دور المشروعات العامة فى المنطقة :**

ان طبيعة دور المشروعات العامة يجب ان يتحدد من منطلق كون النفط ثروة ذات ملكية عامة ، وان انتاجه انتاج متكرر . كما انه يجب الحرص على ضرورة توظيف هذه المشروعات لبناء القاعدة الانتاجية ، واستيعاب التدفقات النقدية استيعابا منتجا يتسنى من خلاله التخفيف من الاثار السلبية لهذه التدفقات على مستقبل التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، لذلك فانه اذا كان دور المشروعات العامة بالنسبة للدولة العصرية ينطلق ـ كما سبقت الاشارة ـ من منطلقين اساسيين ، يتمثلان فى تحقيق المصلحة الوطنية ، وفى القدرة على توفير اداة من ادوات السياسة الاقتصادية تكون اكثر فعالية وكفاءة لدعم عملية التنمية فيها فان دول المنطقة محتاجة لمراجعة طبيعة وحجم دور المشروعات العامة ، على ضوء الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وعلى ضوء المشكلات الناجمة عنهـــا .

وادراكا لهذه الخصائص ، وبالاخذ فى الاعتبار المبررات والدواعى الاضافية ، فان دور المشروعات العامة فى تنمية اقطار المنطقة يجب ان يكون دورا استراتيجيا . يستهدف تحقيق التماسك الاجتماعى ، واحداث التغييرات الهيكلية ، وزيادة فعالية افراد المجتمع ، والتركيز على توجههم الانتاجى . هذا الى جانب قيام هذه المشروعات بالدور المتعارف عليه فى الدول النامية الاخرى باعتبار انها رائدة لعملية التحديث وفتح المجالات الجديدة . وقائدة لقطاعات الانتاج الرئيسية . ولذلك فان معيار تحديد مجالات نشاط المشروعات العامة ومدى الاعتماد عليها ـ مقارنة بالمشروعات الخاصة ـ يجب ان يكونا وفقا لقدرة كل منهما على المبادرة الخلاقة والكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة ، وتحقيق مردود اقتصادى واجتماعى اعلى من المردود الذى يمكن ان يحققه المشروع المنافس ، دون ان تكون ثمة قيود ادارية معادية للمشروعات العامة ، تحت تأثير مقولات اجتماعية وايديولوجية بعيدة عن تراث المنطقة .

# الوضع الراهن للشروعات العامة
# وعقبات الاداء فيهـا

من السمات الرئيسية لكثير من المشروعات العامة فى المنطقة افتقارها الى رؤية واضحة مسبقة لمبررات وجودها . كما ان قيامها لا يعبر ــ فى كثير من الاحيان ــ عن سياسة تنموية محددة ، او يقترن وجود مبررات مقنعة متفق عليها لدى جميع الاطراف المعنية . فالحق ان دول المنطقة كثيرا ما تفتقر الى التصور الواضح الذى يحدد سياستها المتعلقة بانشاء المشروعات العامة مما ادى الى اعاقة نمو هذه المشروعات وتحديد دورها واثر على توفير متطلبات الاداء الكفء لها . هذا فضلا عن عدم وجودقواعد واضحة تحكم اجراءات انشاء وادارة هذه المشروعات وتحـدد الشكل القانونى والادارى الذى يجب تنظيمها بمقتضاه .

والمتتبع لتاريخ المشروعات العامة فى المنطقة يلاحظ قوة واثر القرار السياسى والادارى على حساب القرار الاقتصادى والتنموى فى نشـأة هذه المشروعات . حيث يتخذ القرار ــ فى كثير من الاحيان ــ استجـابة لظروف انية مختلفة من حالة الى اخرى . وترجع بعض اسباب هـذه السرعة الى التدفقات النقدية التى شهدتها المنطقة فى السبعينات ، بينما يرجع بعض اخر منها الى نقص فى كفاءة اجهزة الدراسات والتخطيط وعجزها عن مسايرة السرعة الزمنية التي يتوخاها متخـذو القرارات ، واحيانا يعود بعض اسباب هذا الى اجتهاد او تصرف من بيده اتخـاذ القرار نتيجة لغياب خطة واضحة المعالم من ناحيـة وضعف مؤسسات واجهزة التقييم اللاحق من ناحية اخرى .

وقد بدت سلبية هذه الاثار واضحة من خلال نتائج المقابلات التى اجريت مع عدد من المسئولين عن ادارة وتوجيه المشروعات العامة فى المنطقة ففيما يتعلق بالاجابة على سؤال وجه لهم بشأن تقديرهم لمدى وجود اهداف مرحلية محددة ، توصل الى تحديد الغرض العام لمشروعاتهم اجاب ٥٩٪ منهم بان بعض هذه الاهداف فقط هى التى حددت ، بينما بلغت نسبة الذين يعتقدون ان معظم الاهداف قد حددت ٣١٪ وعن سؤال اخر يدور حول مدى كفاية الجهود التى بذلت لتحديد الاهداف المرحلية اجاب ١٠٪ منهم فقط بان هذه الجهود وافية جدا بالفرض ، واجاب ٣٩٪ منهم بانها

جهود وافية بالغرض ولكن يمكن ان تكون افضل ، هذا بينما اجاب ٣٥٪ بانها اقل من ان تفى بالغرض ، و ١٦٪ بانها ليست وافية بالغرض كليا

ومن خلال طرح سؤال اخر على نفس المسؤولين يتعلق بمدى نجاح المشروعات فى تحقيق بعض اهدافها المهمة ، جاءت اجاباتهم على النحو التالى :

| الهـدف | ناجح | ناجح الى حد ما | غير ناجح | لا توجد علاقة |
|---|---|---|---|---|
| ـ الحد الاقصى للارباح | ٢٠٪ | ٢٩٪ | ٢٠٪ | ٣١٪ |
| ـ الحد الادنى من التكاليف | ٢٥٪ | ٤١٪ | ٣٣٪ | ـ |
| ـ تدريب وتوظيف المواطنين | ٢٥٪ | ٣٧٪ | ٣٧٪ | ـ |
| ـ استيعاب التقنية المطلوبة | ١٨٪ | ٣٧٪ | ٣٧٪ | ٨ ٪ |

وعندما يطرح سؤال حول مدى فعالية مجالس ادارة هذه المشروعات وتمتعها بالصلاحيات والشروط الاخرى اللازمة لاداء مهمتها ، جاءت الاجابات على النحو التالى :

| البيـــان | كافية جدا | كافية ولكن يمكن ان تكون افضل | اقل من كافية | غير كافية على الاطلاق |
|---|---|---|---|---|
| ـ الصلاحيات | ٢٨٪ | ٣٥٪ | ٣١٪ | ٦ ٪ |
| ـ الحصول على المعلومات | ٤١٪ | ٤١٪ | ١٦٪ | ٢ ٪ |
| ـ كفاية الحوافز | ١٦٪ | ٢٢٪ | ٥٣٪ | ١٠٪ |
| ـ الجـدارة | ١٠٪ | ٥٥٪ | ٣١٪ | ٤ ٪ |

وعندما سئل نفس المسئولين سؤالا ختاميا ( ٣٩/١ ) يتعلق بمدى رضائهم عن الاداء الحالى للمشروعات التى يشاركون فى ادارتها فقد اجاب ١٢ منهم راض جدا ، ٢٢٪ راض ، بينما اجاب ٢٥٪ راض الى حد ما و ٢٩٪ غير راض ، ١٢٪ غير راض على الاطلاق .

وهذه الاجابات المختلفة تشير الى وضع المشروعات العامة . واثر عدم وضوح اهدافها ، وعدم كفاية الجهود المبذولة حاليا من اجل تحديد هذه الاهداف . وتشير ايضا الى شعور المسئولين عن ادارة المشروعات العامة وتوجيهها بتدنى مستوى ادائها . ويعود ذلك لعدد من العوامل من اهمها عدم وضوح الغرض من انشاء هذه المشروعات العامة والاشراف عليها ، واثرها على مدى وضوح علاقتها التنظيمية باجهزة الادارة العامة وحرمانها من الاستقلالية اللازمة لنجاحها ، وحال دون الاهتمام بايجاد القيادات الادارية المناسبة . كما ادى الى ضعف المتابعة وتقييم الاداء بشكل فعال . وفيما يلى سنتناول بايجاز كلا من هذه العقبات .

**أ ـ الدور السلبى لمراكز الرقابة :**

بالرغم من اهمية رقابة المالك ـ ايا كان ـ على مشروعه وحقه المعترف به فى القيام بهذا الدور الاساسى ، الا ان مصلحته ومسئوليته الاجتماعية تحتمان ان تكون رقابته مجدية . ولكى تكون مثل هذه الرقابة مجدية فانه لا بد ان تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ، ومؤدية الى تسهيل مهمة المشروع فى تحقيق الاهداف المطلوبة منه ، وضمان حماية مسيرته من الانحراف . لذا فان حدود صلاحية اجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب ان تكون واضحة لا من الناحية القانونية فحسب ، بل على صعيد الواقع العملى ايضا . وللتعرف على دور الرقابة وفعاليتها ، واثر ذلك على استقلال المشروعات العامة فى المنطقة ، فانه لا بد من الاشارة الى موضوع ووضوح حدود صلاحيات اجهزة الرقابة ، وموضوع فعالية الرقابة واجهزتها .

**١ ـ مدى وضوح صلاحيات اجهزة الرقابة :**

تعانى المشروعات العامة فى المنطقة من عدم وضوح وظيفة الرقابة وتفاوت درجاتها من مشروع الى اخر . ففى حين ان عملية الرقابة تكاد تشل حركة بعض المشروعات ، وتحولها الى مجرد اقسام تديرها الجهة التى تمارس الرقابة مباشرة ، فان دورها يكاد يتحول الى مجرد اجراء شكلى بالنسبة لمشروعات اخرى . والخطير فى امر هذا التفاوت ان بعض المشروعات التى تنوء تحت وطأة اجهزة الرقابة وتدخلها المباشر هى اكثر المشروعات حاجة للاستقلال المنظم من خلال وجود دور ايجابى للرقابة . ومن امثلة هذا بعض المشروعات العامة التجارية التى تتولى ادارتها عناصر محلية ، وكذلك شركات النفط الوطنية المملوكة بالكامل للدولة .

هذا بينما تفتقر بعض المشروعات العامة الى وجـود اى نوع من الرقابة الفعلية عليها ، ومن هذه المشروعات الشركات التى يساهم فيها شركاء اجانب او تديرها ادارة اجنبية .

والواقع ان مشكلة عدم تحديد صلاحية اجهزة الرقابة ـ من الناحية العملية فضلا عن مركزية اتخاذ القرارات فى دول المنطقة تحول دون تطبيق القوانين المنظمة وبالتالى فانها تجعل من استقلال المشروعات العامـة امرا يستند الى اعتبارات موضوعية . مما قد يؤدى الى وجود تبايـن كبير فى درجة استقلال هذه المشروعات . وهكذا فانه انطلاقا من عدم الثقة بادارة مشروع ما ، فان صلاحياتها قد تحددت بشكل لا يسمح بفعاليتها بينما تلغى ـ فى نفس الوقت ـ ادوار اجهزة الرقابة المركزية فيما يتعلق بالمشروعات التى يتولى ادارتها اشخاص متمتعون بهذه الثقة .

## ٢ ـ فعالية اساليب الرقابة وأجهزتها :

ان فعالية الرقابة تتحقق من خلال ايجازها لاهدافها . فما هي اذن اهداف رقابة المشروعات العامة ؟ وما مـدى فعاليتها من حيث تحقيق الغرض منها ؟ ان المشروعات العامة فى المنطقة تستهدف تنويع مصادر الدخل . وايجاد فرص للعمالة المنتجة . وتسعى الى استيعاب التقنية ، واعداد الكوادر الوطنية القادرة على ادارة النشاطات اللازمة لسد احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير بأقل التكاليف الممكنة . ومن هذا المنطلق فان فعالية الرقابة تقاس من خلال قدرة اجهزتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشروعات العامة توجيها ايجابيا يحقق ذلك . وتتحقق هذه الفعالية اذا ما نجحت الرقابة فى تحديد الاهداف المرحلية للمشروعات ، وايجاد القيادات المناسبة ومن ثم تقييم الاداء بشكل علمي وموضوعي ، سعيا وراء الاستفادة من نتائجه ، بما يقرب المشروعات العامة من تحقيق غرضها .

وبذلك فان فعالية اجهزة الرقابة تقـاس بمدى فعالية تحقيق الرقابة لاهدافها بكفاءة . ومن المقابلات التي اجريت مع المسئولين عن المشروعات العامة اتضح لنا قصور وسائل الرقابة . فعلى سبيل المثال نجد ان الرقابة القائمة حاليا لم تمنع من انتشار نزعات فردية لـدى كل من المشرفين الرئيسيين على المشروعات واعضـاء مجالس الادارة والمدراء التنفيذيين . كما ان اختلاف وجهات النظر بين كل من مجالس

الادارة وبين الجهة المشرفة والادارة العليا للمشروعات كان ـ الى حد كبير ـ عديم التأثير . واحيانا ذا اثر سلبي على قدرة المشروعات فى تحقيق أهدافها .

اما من حيث اثر اساليب اختيار مجالس الادارة على حفز اعضائها الحاليين . او الذين يحتمل ان يصبحوا اعضاء فى المستقبل ، فان ( ٣١٪ ) ممن سئلوا حول ذلك يعتقدون ان طريقة الاختيار عديمة التأثير ، بينما يعتقد ( ٤١٪ ) من هؤلاء ان تأثيرها سلبي اكثر مما هو ايجابي . واخيرا فان تأثير اي تقييم او تدقيق خارجي للمشروعات العامة على مراكز أو على مكافآت رؤساء مجالس الادارة واعضائها والمدراء العموميين يكاد يكون معدوما . وهذه الظواهر تشير الى عجز وسائل الرقابة الحالية عن التأثير على فعالية المسئولين عن المشروعات العامة ومستوى كفاءتهم . اما فيما يتعلق بأثر الرقابة من حيث نتائجها فان ذلك يمكن رصده من خلال النظر الى التكاليف المقارنة للانتاج والاصول التي تشتريها او تنشئها المشروعات العامة . كما يمكن النظر اليها من خلال مردود راس المال او القيمة المضافة للمدخلات الرئيسية، مارنة بمثيلاتها من المشروعات المشابهة .

وفيما يتعلق بضبط التكاليف الجارية وتخفيضها فان نجاح المشروعات العامة فى هذا الصدد محدود . واما فيما يتعلق بتكاليف انشاء المشروعات الصناعية ، فانه بالرغم من اجماع المختصين على قبول نسبة تكاليف للمشروعات الصناعية فى المنطقة تزيد بحوالي ٥٠٪ عن تكلفة انشاء مثيلاتها فى اوروبا الغربية ، الا انه من الناحية الواقعية كثيرا ما تكلفت مشروعات المنطقة نسبة اعلى من هذا بكثير لدرجة انها احيانا تصل الى ضعف او اكثر من الضعف بالقياس الى تكلفة اي مشروع مماثل فى الدول الصناعية .

وبالنظر الى اداء الرقابة من خلال الاطلاع على نتائج تشغيل المشروعات العامة التجارية، اخذا بالاعتبار رأسمالها والموارد والامكانات المتاحة لها ، فاننا نلاحظ بشكل عام انخفاضا كبيرا فى ارباحها مقارنة بأرباح المشروعات المماثلة والمنافسة لها . وخير مثال على ذلك هو شركات النفط الوطنية ، مقارنة بشركات النفط الاجنبية .

والقطاع الرئيسى الثانى الذى نجد ان عائدة متدن يتمثل فى المؤسسات المسئولة عن ادارة وتشغيل الاحتياطيات النقدية لدول المنطقة . فقد انخفض العائد النقدي لاستثمارات هذا القطاع من ١١٪

عام ١٩٧٢ الى ٥ر٧٪ عام ١٩٧٧ . هذا فضلا عن تزايد المخاطر التي تواجه هذه الاستثمارات نتيجة لنمط توظيفها وعدم سلامة سياسة استثمارهـا .

من هذا يتبين لنا قصور اجهزة الرقابة الحالية عن توفير الشروط اللازمة لنجاح المشروعات العامة وتوجيهها بشكل ايجابي . ويعود هذا القصور الى عدد من الاسباب من بينها الوصاية على المشروعات العامة، وشكلية الرقابة وانعدام اثرها من الناحية العملية على مراكز الاشخاص ومكافآتهـم .

**ب ـ عدم موضوعية الاعتبارات التي يتم اختيار القيادات الادارية على أساسهـا :**

ليست لدى الجهات المختصة باختيار القيادات الادارية ـ فى الوقت الحاضر ـ معلومات منظمة عن الافراد المؤهلين ، كما ان عملية اختيار القيادات فيها لا تقوم على اسس ادارية واضحة . فضلا عن ان هذه العملية لا تتم بواسطة جهاز او اجهزة متخصصة ، ولا يعهد بها الى لجنة اختيار مختصة ، بل انها تتم فى الغالب دون توفر الاسس العلمية التي يستند عليها هذا الاختيار ، مما يجعلها اقرب الى التأثر بالاعتبارات الشخصية ، منها الى التأثر بالاعتبارات الموضوعية ، وقد أدى هذا كله الى اضعاف قدرة هذه القيادات ، واثر على جدارتهـا بالسـالب .

وعادة يتم اختيار القيادات الادارية فى دول المنطقة من قبل عدد محدود من كبار المسئولين المثقلين بالاعبـاء ومن ذوي الاهتمامـات المتشعبة . ويتم الاختيار ـ فى الغالب ـ بناء علـى الثقة الشخصية التي قد يكون مصدرها ناتجا عن توصية او عن تفضيل شخصي بحت، وهذا الاسلوب فى الاختيار ليس مقتصرا على اختيار رؤساء مجـالس الادارات فحسب ، وانما يتعداه الى اختيار اعضـاء هذه المجالس وكذلك المدير التنفيذي او العضو المنتدب .

وفضلا عن ذلك فان مسألة اعـداد قيادات ادارية مناسبـة للمشروعات العامة فى المنطقة مسألة تتطلب مزيدا من الاهتمام فحتى الان ما زال الانتماء العائلي او حيازة الشهادة الاكاديمية او كلاهما معا يعدان من اهم متطلبات شغل مناصب الادارة العليا ولم تتوفر ـ بعد ـ سياسة ثابتة فيما يتعلق بأعداد القيادات الادارية .

وباستثناء عدد محـدود من الشركـات الصناعية فان معظـم المشروعات العامة لم تعد كوادر وطنية كافية لادارتها ، وانما اعتمدت اما على موظفي الادارة العامة او على كفاءات ادارية من الخارج . وفى الغالب فان اختيار اعضاء مجلس الادارة ورؤسائها ، وكذلك الاعضاء المنتدبين فيها يتم من داخل اجهزة الادارة العامة دون اعداد وتأهيل مسبقين ، الامر الذي ادى الى نقل اساليب الادارة العامة ونظمها الى هذه المشروعـات الانتاجيـة . يضاف الى ذلـك سيادة الاعتبارات الشخصية فى الاختيار وتدني مستوى اعداد القيادات الادارية وافتقار نظام الحوافز الراهن فى المشروعات العامة فى دول المنطقة الى الفعالية نتيجة لعدم وجود آلية مؤثرة تنطلق من مبـدأ ربط المكافأة بالجهـد والنتائج ، لذا فانه بالرغم من تمتع القيادات الادارية بالكثير مـن الميزات المعنوية والامتيازات المادية ، الا ان ما يخلقه ذلك من حافز وما يؤدي اليه من استجابة ، لم يصل بعد الى مستوى يوفر ظروفـا ايجابية كافية لحفز هذه القيادات . وترجع اسباب هذا الى عدد من العوامل . بعضها يتعلق بقوى الجذب التي توفرها الادارة العامـة والقطاع الخـاص ، وبعض آخر منها يتعلـق بانعدام وجود اسس موضوعية تحكم نظام المكافآت والحوافز المادية والمعنويةداخل المشروعات العامـة .

### جـ ـ غياب عملية تقييم اداء المشروعات العامـة :

تشير جميع الدلائل الى افتقار المشروعات العامة فى المنطقة الى نظام متكامل لتقييم الاداء . وهذا الجانب من العملية الادارية هو اكثر الجوانب غيابا فى مشروعات المنطقة ولعل غيابه اكثر تأثيرا من سائر جوانب العملية الادارية فى استمرار الحالة الراهنة للمشروعات العامة فى المنطقـة .

وترجع اسباب عملية غياب تقييم الاداء بالنسبـة للمشروعات العامة فى المنطقة الى حداثة التجربـة الاداريـة وضعف الاعتبارات الاقتصادية ، كما ترجع ايضا الى عدم التمييز بين مؤشرات الاداء فى المشروعات الخاصة والمشروعات العامة ، والى الحساسية المفرطة تجاه النقد مهما يكن ايجابيا . ان بعض الاداريين فى المنطقة ، نتيجة الوفـرة النقدية اصبحوا لا يولون الاعتبارات الاقتصادية الاهتمام الكافي . وبالتالي فان نجاح المشروعات وتحقيقها للعائد الاقتصادي الذي يتناسب مع الاستثمارات الموظفة فيها لا يحتل الاولوية المعتادة فى تفكير متخذي القرار كما هو الحال فى الدول النامية الاخرى حيث يشكل شح الموارد

المالية احدى محددات النمو الرئيسية . يضاف الى ذلك حداثة التجربة الادارية لدى هؤلاء الاداريين ، مما يجعلهم يميلون الى التجريب في اتخاذ القرارات دونما اعتبار لمتطلبات العمل الاداري السليم والذي يحتل نظام تقييم الاداء بالنسبة له مكانه المؤشر والمقياس لسلامة نتائج العملية الادارية ومدى تحقيق الاهداف المطلوبة منها .

والسبب الثاني لغياب عملية تقييم الاداء يتمثل فى عدم تحديد طبيعة الاختلاف بين مؤشرات الاداء الملائمة للمشروعات الخاصة وبين تلك التي تلائم المشروعات العامة ففي حين يتمثل مؤشر الاداء في المشروعات الخاصة فى الربح التجاري بشكل رئيسي ، فانه يجب ان يتمثل بالنسبة للمشروعات العامة فى العائد الاقتصادي الصافي . وكثيرا ما يكون للمشروعات العامة اهداف استراتيجية واقتصادية اخرى لم تتحدد بعد ، وفقا لمرحلة تطور نظام تقييم الاداء فى هذا البلد او ذاك بشكل ييسر قياسها كميا ، ويحولها الى عنصر فى المؤشر الاساسي . وهذا الاختلاف فى مؤشرات الاداء بين المشروعات العامة والمشروعات الخاصة لم تتضح ابعاده بعد ، وبالتالي فان الكثيرين من المعنيين بالامر يعتقدون بكفاية المراجعة والتدقيق المالي ، وكذلك يعتمدون على المحاسبين القانونيين فى ابراز نتائج المشروعات العامة كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الخاصة .

اما السبب الثالث فيرجع الى الحساسية المفرطة للنقد مهما يكن ايجابيا واعتبار امر اللجوء الى التقييم والمحاسبة دليلا على سوء ادارة الجهة المعنية وقيادتها وهذه الحساسية ناشئة عن اعتقاد خاطىء لدى كل من ادارة المشروعات واجهزة الرقابة والاشراف ، بان اجراء التقييم دليل على الفشل والتقصير ، وانه بمثابة التحقيق البوليسي في المخالفات .

* * *

# شروط قيام المشروعات العامة بدورها الاستراتيجي

تحتاج المشروعات العامة الى توفر عدد من الشروط المهمة كي تتمكن من حل مشكلاتها والاضطلاع بدورهـا الاستراتيجي فى تنمية اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط .

وتتمثل هذه الشروط فى :

١ ـ التوازن بين الرقابة على المشروعات العامة واستقلالها الاداري .

٢ ـ ايجاد قيادات ادارية محلية ذات كفاءة .

٣ ـ ادخال اساليب تقييم الاداء وتطويرها .

**١ ـ التوازن بين الرقابة على المشروعات العامة واستقلالها الاداري :**

تقوم الدولة بنوعين من الرقابة على المشروعات العامة : النوع الاول رقابة الدولة باعتبارها حامية للمصلحة العامة . وتقوم بها من خلال اجهزة الادارة العامة ، وهي ليست قاصرة على المشروعات العامة وحدها . وانما تشمل ايضا كافة نشاطات المجتمع بما فيها المشروعات الخاصة والمشتركة والتعاونية . والنوع الثانى ، رقابة الدولة باعتبارها مالكا للمشروعات العامـة . ويختلف غـرض هذه الرقابة وفلسفتها ووسائلها بالنسبة لوظيفة الرقابة الثانية عن الاولى . الامر الذي يتطلب وجودهما فى نفس الوقت ـ ويحتم الا يكونا مندمجين فى جهاز واحد .

فرقابة المالك يفترض فيها التأكد من ان النتائـج التي يحققها المشروع ترقى الى مستوى الاهداف التي وظفت الاستثمارات بغيـة تحقيقها . وهي لذلك تهتم اساسا بالنتائج المتحققة ، لا بالكيفية التي يجب اتباعها من اجل تحقيق النتائج وتركز هـذه الرقابة على توفير البيئة والشروط والموارد اللازمة للمشروع ، من اجل تمكينه من رفع كفاءته الانتاجية وتحقيق اعلى مردود مالي واقتصادي ممكن مقارنة بالموارد المادية والبشرية المتاحة له .

والمالك يسعى الى تحقيق اهدافه من خلال النتائج التي تحققها مشروعاته ، وفقا للنظم والقوانين السائدة فى المجتمع وبذلك فانه من

الطبيعي ان يتجه المالك الى التركيز على توفير رقابة ايجابية مجدية ، تهتم بالنتائج وتدعم روح المبادرة والابداع اللازمة لمواجهة التحديدات التقنية والادارية والاقتصادية التي تواجهها المشروعات المعاصرة .

ومع التطورات التقنية والاقتصادية الحديثة كبر حجم المشروعات وانفصلت الادارة عن الملكية ، واصبح دور المالك محددا بثلاثة مجالات، يمارسها من خلال الجمعية العمومية او ما يناظرها ، اول مجال يتمثل فى اختيار الاشخاص المناسبين وتفويضهم لادارة المشروع نيابة عن المالكين ، ثم يتمثل فى التيقن من وجود سياسة عامة تحدد اهدافا مرحلية يمكن التأكد من تحقيقها . وثالث هذه المجالات يتمثل فى التركيز على تقييم الاداء من خلال النظر الى النتائج المتحققة ، مقارنة بالاهداف المحددة وبالتالي المثوبة او العقوبة بناء على هذه النتائج .

وحتى يتسنى للمشروعات العامة ان تؤدي دورها الاقتصادي ، فان رقابة الدولة ـ باعتبارها مالكا ـ للمشروعات العامة ـ لا يجب ان لا تختلف كثيرا عن رقابة اي مالك لمشروعاته . فالدولة انشأت المشروعات ، وفصلتها عن الادارة العامة واعطتها الشخصية المعنوية ، بحكم اختلاف هذه المشروعات من حيث الغرض وطبيعة النشاط ، والقدرة على سد النفقات من ايراداتها المباشرة وبذلك اوجبت الدولة عليها ادارة شئونها الداخلية ، بالطريقة التي تمكنها من تحقيق النتائج المطلوبة منها . ومن هنا فان فلسفة الدولة من الرقابة التي تمارسها على المشروعات العامة ، واساليب هذه الرقابة يجب ان تكون منسجمة مع مبررات انشاء المشروعات العامة ، وتكليف ادارة مستقلة لتوجيهها بدلا من ترك ذلك ضمن اجهزة الادارة العامة من وزارة او ادارة .

ولذلك فان أول ما يجب توفيره للمشروعات العامة فى المنطقة . هو فصل تبعيتها المباشرة لوزارة أو لوزير ثم ايجاد نظام للرقابة العامة عليها يوفر لها الحد الضرورى من الاستقلال . وهناك اكثر من شكل تنظيمي يتيح تحقيق ذلك اذا ما توفرت الارادة . وانطلاقا من وضع المنطقة . وندرة الكفاءات فيها ، فان نظام الرقابة المقترح يجب أن يرتكز أساسا على التبسيط والوضوح والحزم والاهتمام باختيار الاشخاص والنظر للنتائج ، أكثر من الاهتمام بالقيود الادارية ، وكثرة الاجراءات ، وتعدد مستويات الاشراف والرقابة وسيادة روح المجاملة . وفى الشكلين (١) ، (٢) نقترح موقع المشروعات العامة وعلاقاتها بأجهزة الدولة . ثم نطرح بدائل مقترحة لهيكل تنظيم الرقابة على المشروعات العامة .

## شكل ١

موقع المشروعات العامة وعلاقتها بالأجهزة الأخرى

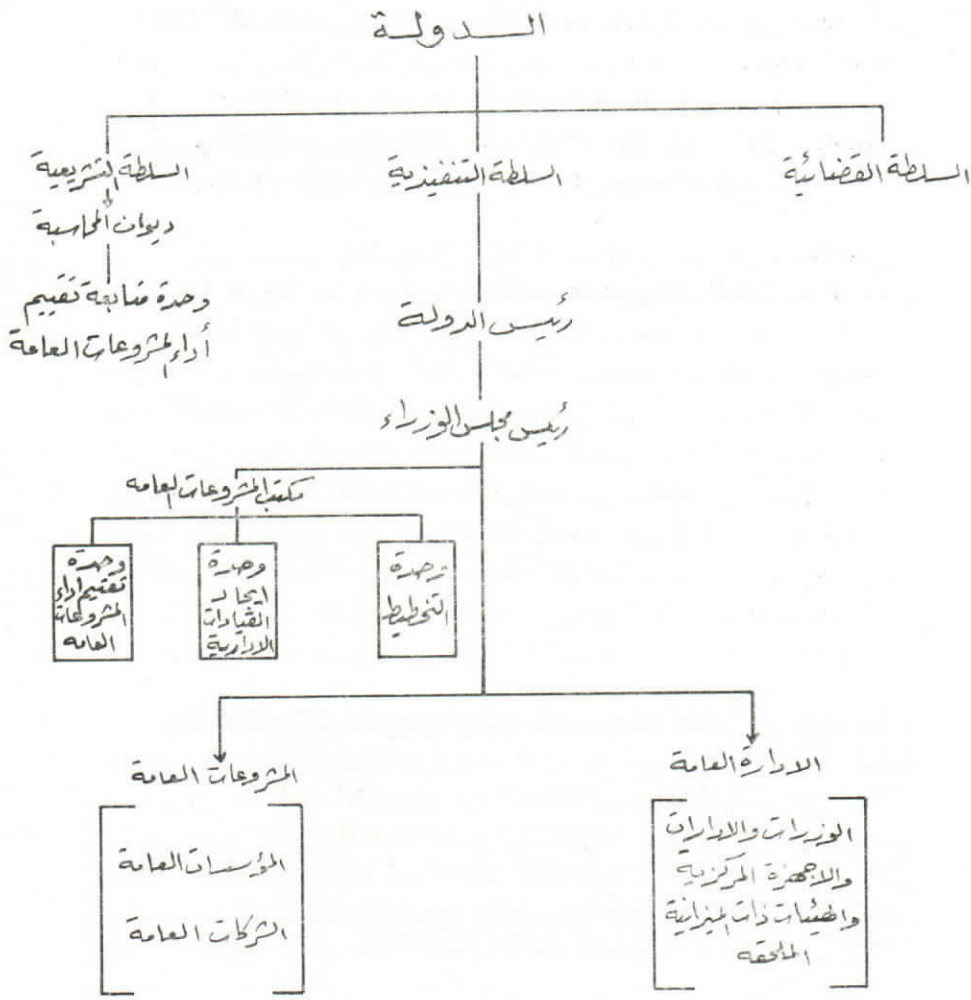

## شكل ٢

### البدائل المقترحة لهيكل تنظيم الرقابة على المشروعات العامة

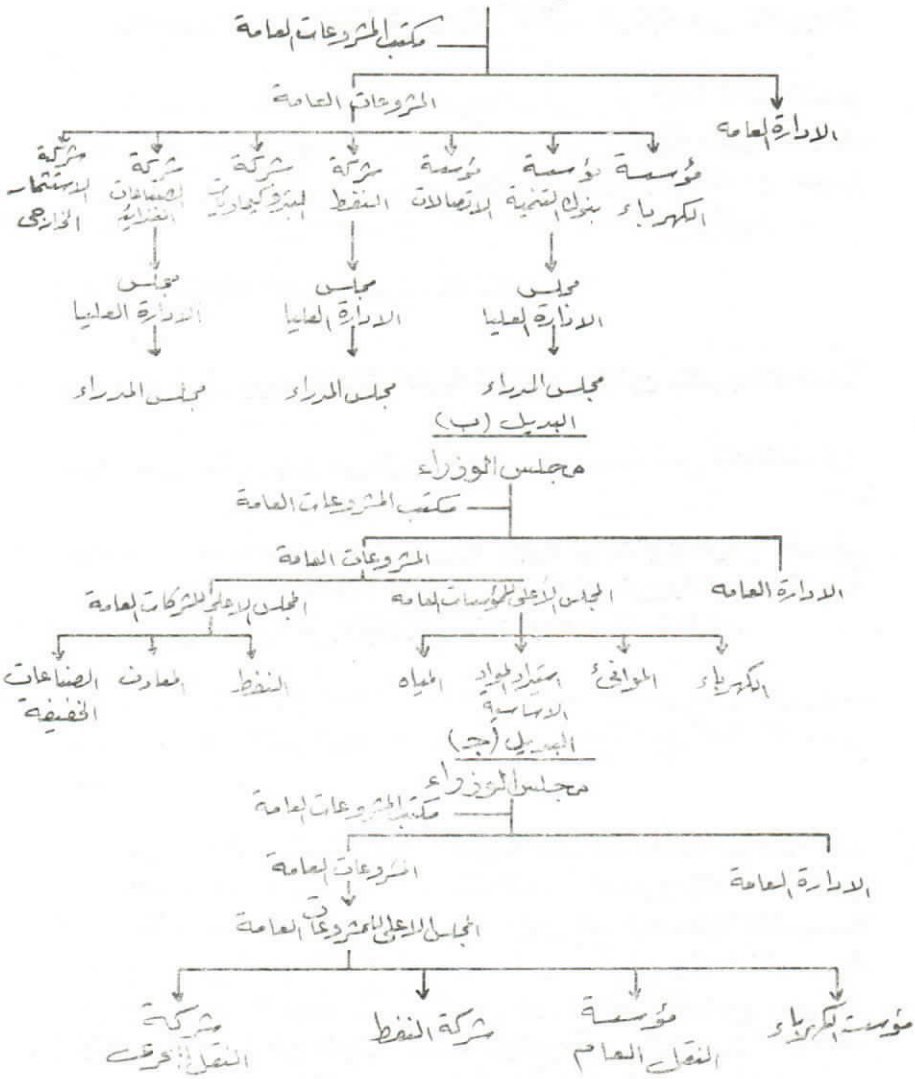

ان ما سبق ذكره من اشكال تنظيمية لا تمثل سوى اقتراح اولي وان محاولة استشراف آفاق واسس نظام فعال ومجد للرقابة على المشروعات العامة يحتاج الى الكثير من العمل في سبيل استيعاب التجربة الراهنة لدول المنطقة ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها وذلك بهدف ايجاد شروط يتحقق للمشروعات العامة فيها فرص النجاح .

والتصور السابق لعلاقات وهيكل تنظيم الرقابة على المشروعات العامة في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط يتطلب توفر شرط اولي لازم لامكانية تحقيقه . هذا الشرط يتمثل في توفر ارادة كافية لدى القيادة السياسية والقيادات الادارية . تسمح بتطبيقه على صعيد الواقع العملي . ومثل هذه الارادة يجب ان تلتزم بالبحث عن صيغ تنظيمية فعالة وتسمح بنمو روح النقد الذاتي والتقييم الموضوعي .

**٢ ـ ايجاد قيادات ادارية محلية ذات كفاءة :**

ما الرؤية التي يمكن استشرافها ؟ وما الحلول التي يمكن تلمسها من اجل ايجاد قيادات ادارية قادرة على تمكين المشروعات العامة من اداء دورها . ان هذه الرؤية وهذه الحلول لا بد ان ترتفع الى مستوى اهمية الدور الذي يجب على قيادة المشروعات العامة في المنطقة ان تؤديه . كما أن هذه الحلول لا بد أن تتلاءم مع طبيعة الوظيفة ومواصفاتها العامة ، من حيث ضرورة وجود توازن بين الرقابة على المشروعات العامة واستقلالها الاداري ، وبالتالي ضرورة ايجاد قيادة ادارية مسئولة قادرة على المبادرة والخلق وتحمل المسئولية .

لذلك فان وظيفة هذه القيادات الادارية تتضمن ـ بالضرورة ـ مهمة التخطيط الاستراتيجي ، بالاضافة الى مهمة انجاز اعمال التشغيل المعتادة .

ومن هنا فان وظيفتها بحكم الطبيعة الخاصة للمنطقة واهمية دور المشروعات تختلف عن وظيفة القيادات الادارية للمشروعات العامة في كل من نظام التخطيط المركزي والنظام الذي تقع فيه عملية التنمية الاقتصادية على كاهل القطاع الخاص . فمن ذلك أن وظيفة القيادة الادارية في نظام التخطيط المركزي تماثل دور مدير المصنع وتتركز وظيفة الادارة هنا على انجاز الخطط الموضوعة ، بينما يكون التخطيط الاستراتيجي للمشروعات بيد اجهزة التخطيط المركزية . هذا في حين

أن دور القيادة الادارية للمشروعات العامة فى الدول التى يقوم فيها القطاع الخاص بمهمة قيادة قطاعات الانتاج الرئيسية ، ويتحمل مهمة أداء الدور الاستراتيجى فى عملية التنمية يصبح دورا مماثلا لدور الادارة المتوسطة وبالتالى تتركز مهمة التخطيط الاستراتيجى فى هذا النوع من النظام بيد الوزارة المختصة التي يتبعها المشروع .

ان وظيفة قيادة المشروعات العامة فى المنطقة تتطلب امتلاك هذه القيادة لصلاحية التخطيط الاستراتيجى فى جو بعيد عن المركزية ، كما هو الحال بالنسبة للقيادات الادارية فى القطاع الخاص .

هذا الى جانب انجاز الخطط وتنفيذها . وهذا التوصيف هو نقطة الانطلاق فى تلمسنا للحلول المناسبة للنقص الكمى والنوعى فى وجود قيادات ادارية محلية للمشروعات العامة تتمثل فى رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وأعضاء مجلس الادارة . وسوف يتم تناول هذه الرؤية من خلال التعرض لمسألة التعبئة ، ومسألة الاعداد والتقييم ومسألة الاختبار ، وأخيرا الحوافز اللازمة لفعالية هذه القيادات الادارية .

**التعبئة :**

يجب ايجاد جهاز فعال يتولى عملية تعبئة الافراد ذوى الامكانات القيادية الذين تتوفر فيهم الشروط الاساسية وذلك من جميع المصادر المتاحة كما سبق أن بينا .

ويفضل ان يكون مثل هذا الجهاز جهازا دائما ذا منهج واضح يقوم على أسس علمية فعالة ، يتم بواسطتها التعرف على الامكانات القيادية العاملة فى الادارة العامة أو المشروعات العامة أو القطاع الخاص او من الخريجين الجدد وتعبئتها من اجل خلق كادر محلي متخصص فى ادارة المشروعات العامة .

**الاعداد :**

ان عملية الاعداد والتقييم تشكل محور الحل المقترح،وعلى سلامة أسلوب كل منهما يتوقف مستقبل المشروعات العامة وتقوم « وحدة ايجاد القيادات الادارية » بمهمتى اعداد وتقييم أداء الكادر المتخصص فى ادارة المشروعات العامة . وتنقسم مهمة الاعداد الى مرحلتين : اولاهما،

مرحلة التدريب الاساسي وثانيهما ، مرحلة التطوير المستمر . وتهدف هاتان المرحلتان الى اعداد الفرد للقيام بوظيفة القائد الادارى ، القادر على التخطيط الاستراتيجى وتنفيذ الخطط .

وتأتى وظيفة تقييم أداء الافراد مصاحبة لجهود التدريب والتطوير ، وتهدف الى تحديد نقاط القوة والضعف فى الاداء وتتيح الفرصة ـ فى الوقت المناسب ـ لتقويم الاعوجاج وتنمية المواهب وترسيخ الايجابيات . ونتائج التقييم أيضا هى المادة التى يجب ان يتم ـ بناء عليها ـ تخطيط التدرج الوظيفى للافراد واختيارهم موضوعيا لملء المواقع الادارية فى قطاع المشروعات العامة .

الاختيار ، ان عملية اختيار قادة اداريين يمكن اعتبارها ـ بحق ـ أهم عنصر مؤثر على مستقبل المشروعات العامة ، وهى ـ الى جانب ذلك ـ اكثر المسائل تأثيرا على عملية التعبئة والاعداد ونظام الحوافز . وانه بقدر موضوعية الاختيار يعبر المجتمع عن مدى تبلور ارادة التنمية لديه ، وذلك عن طريق وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وفضلا عن هذا فان موضوعية اختيار القادة الاداريين هى أيضا أهم حافز للكوادر الوطنية من أجل رفع كفاءتها وزيادة خبراتها ، وانضاج قدراتها، هذا الى جانب ما تؤدى اليه من جذب للعناصر ذات الكفاءة .

وليس المقصود بموضوعية الاختيار هو الابتعاد المطلق عن الخبرات الشخصية والتقدير الذاتى لمن بيدهم امر الاختيار . فهذه أمور لا يمكن تحقيقها عمليا وقد لا يكون مرغوبا فيها أصلا . فمن صلاحيات أي مسؤول أن يشارك فى اختيار مساعديه ، ضمانا لامكانية التعاون بينهم وترسيخا للثقة المتبادلة التي بدونها لا يمكن لمثل هذا المسئول ان يكون فعالا فى قيادته . وانما المقصود بموضوعية الاختيار هو ترشيده عن طريقين : أولهما ، ايجاد أسس موضوعية أولية يجب توفرها فى المرشحين ومن ثم تحديد صلاحيه من بيدهم عملية الاختيار النهائى فى المفاضلة بين أقران من القادرين على اداء الدور القيادى المطلوب وثانيهما ، تحديد مسئولية من يقوم بالاختيار وبالتالى وضوح امكانية محاسبته على نتائج اختياره .

**نظام الحوافز :**

تحتل مسألة نظام الحوافز وترشيده فى المشروعات العامة مكان الصدارة فى جهود ايجاد قيادات ادارية ذات كفاءة وفى زيادة فعاليتها

وان النجاح فى عملة تعبئة الكادر المحلى المتخصص واعداده يتوقف على مدى كفايه نظام الحوافز – بشقيه المعنوى والمادى – وعلى منافسة الحوافز المتاحة فى قطاع الادارة العامة والقطاع الخاص . كما ان أثر نظام الحوافز وفعالية اداء المشروعات العامة يتوقفان على مدى مثل هذا النظام على الربط بين المكافأة سواء المادية أو المعنوية – وبين أداء الاشخاص والنتائج التي يحققونها . لذا فان اصلاح نظام الحوافز وترشيده فى المشروعات العامة فى المنطقة ، يجب ان يستهدف مواجهة المنافسة الخارجية ، عن طريق ضغطه لاصلاح وترشيد نظم الحوافز السائدة فى كل من القطاع الخاص والادارة العامة من ناحية ووضع أسس وضوابط لنظام حوافز مرجه لربط المكافأة بالجهد وربط الحافز بتحقيق النتائج من ناحية أخرى .

## ٣ – تطبيق أساليب تقييم الاداء وتطويرها :

وانطلاقا من استهداف عملية تقييم أداء المشروعات العامة تحقيق كفاءة أداء هذه المشروعات ، فان أهداف نظام التقييم المطلوب يجب ان تلتزم بتحقيق الشروط ، وخلق البيئة اللازمة لتحقيق كفاءة أدائها . ولهذا فان أساليب التقيم يجب أن تكون دافعة لعملية الاداء ومصححة لمسار كفاءته دون أن تكون عقبة فى طريق تحقيق ذلك . ويجب – بالتالى – ان تكون الجوانب التي تشملها هذه العملية ونطاقها متناسبين مع امكانية نظام التقييم وأهليته فى القيام بها .

وتشمل عملية التقييم ثلاثة جوانب رئيسة :

أولها : قياس الفعالية عن طريق مقارنة النتائج المتحققة بالاهداف المحددة مسبقا . أو قياس النتائج المعبرة عن اهداف متوقعة .

ثانيها : قياس كفاءة الاداء من خلال مقارنة المعدلات المتحققة مع المعايير والانماط المصممة ، وكذلك من خلال حسابات التكاليف ومعدلات الانتاجية والايرادات المتحققة . ويتم ذلك بمقارنة المعدلات المتحققة فى المشروع بمثيلاتها بالنسبة للمشروع نفسه حسب تصميمه وحسب نتائجه فى السنوات الماضية من ناحية ، وبمقارنة هذه المعدلات مع ما هو متحقق بالنسبة للمشروعات المماثلة المتنافسة محليا واقليميا وعالميا من ناحية أخرى . يضاف الى ذلك مقارنة اتجاه معدلات التغيير ومدى أثر فعالية ذلك على المركز التنافسي للمشروع . ومثل هذا القياس يمكن القيام ببعضه سنويا والقيام ببعض اخر منه دوريا حسب الامكانات المتاحة للجهة المسؤولة عن التقييم .

ثالثها : تدقيق امكانية التطور ويمثل هذا فحص النظم والاساليب والتقنيات الادارية والفنية التى يطبقها المشروع . ويتم ذلك بصرف النظر عن مدى فعالية المشروع وكفاءته الجارية ويستهدف هذا الفحص النظر بعمق الى مدى عصرية هذه النظم وملاءمتها لتشغيل المشروع فى الوقت الحاضر واحتياجات تطوره فى المستقبل المنظور . ويشمل هذا الفحص والتدقيق الاداري والفني لوظائف المشروع ، ويجب أن يقوم بهذا التدقيق فريق من كبار المتخصصين الاكفاء الذين يفترض فى كل منهم أن يكون حجة فى مجاله ، ونتيجة لضخامة الجهود وارتفاع كلفة هذا النوع من التدقيق ، فانه لا يمكن القيام بل بشكل مرض الا على فترات زمنية متباعدة أو عندما تشير مؤشرات الفعالية والكفاءة الى وضع غير متوقع لنتائج مشروع ما .

**أ ـ مؤشرات اداء المشروعات العامة :**

ان اختيار مؤشرات الاداء فى المشروعات العامة ليس ينفى سهولة اختيارها فى المشروعات الخاصة . وتعود هذه الصعوبة الى تعدد وتنوع الاهداف التى يتطلب من المشروعات العامة تحقيقها مقارنة بالمشروعات الخاصة .

ومؤشرات الاداء بالنسبة للمشروعات العامة يمكن تقسيمها الى نوعين مؤشر رئيسى ـ مؤشرات مكملة ومؤشرات اضافية :

**١ ـ المؤشر الرئيسى :**

ان المشروعات العامة بحكم التزامها اساسا بالمصلحة العامة لا يمكن ان يكون ربحها التجارى مؤشرا لتحقيق اهدافها . كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الخاصة وهذا لا يعنى ـ بأي حال من الاحوال ـ اهمال هذا المؤشر ، طالما كان الاقتصاد اقتصادا مختلطا ، وانما يعنى ضرورة تعديله بشكل يعكس فعالية المشروعات العامة فى تحقيق اغراضها وهذا التعديل يهدف الى استخراج مؤشر لكل مشروع يدل على « الفائض الاقتصادى الصافى » الذى يتحقق للاقتصاد الوطنى نتيجة لتشغيل ذلك المشروع . وحساب هذا المؤشر لا يحتاج الى تغيير كلى فى النظام المحاسبى السائد ، وانما يستدعى اضافة حساب اقتصادى معدل يهدف الى استخراج « الفائض الاقتصادى الصافى » وذلك عن طريق تعديل مجموعتين من المؤشرات الحسابية :

اولهما : تعديل الاسعار بالنظر الى أسعار المدخلات والمنتجات واعادة تسعيرها اقتصاديا .

ثانيهما : تعويض المشروعات عن الزامها بتأدية اهداف السياسة العامة والتي لا يكون اداؤها اقتصاديا بالنسبة للمشروع .

**٢ ـ المؤشرات المكملة والمؤشرات الاضافية :**

ان مؤشر الربح التجارى أو مؤشر الربح الاقتصادى أو حتى مؤشر الفائض الاقتصادى الصافى كمؤشر رئيسى سيبقى ـ ولفترة طويلة ـ عاجزا عن الدلالة الوافية الكافية على أداء المشروعات العامة . لذلك فان مؤشرات الاداء يجب ان تشمل ـ بالاضافة الى مؤشر الاداء ـ الرئيسي الذي عبر عنه بالفائض الاقتصادي الصافي .

* المؤشرات المكملة : وتشمل المؤشرات الدالة على اهداف المشروع ، والتى لا يمكن تحويلها الى قيمة اقتصادية ، وتضمينها فى المؤشر الرئيسي .

* والمؤشرات الاضافية : وتنسحب على المؤشرات التفسيرية التى يمكن من خلال النظر اليها . ومقارنتها بالمؤشرات السائدة فى المشروعات المماثلة والمنافسة محليا واقليميا وعالميا .

**ب ـ الجهات الرسمية المسئولة عن تقييم الاداء :**

يمكن القيام بتقييم الاداء للمشروعات العامة عن طريقين التقييم الداخلى أي تقييم المشروع لنفسه . والتقييم الخارجى من قبل جهة الرقابة بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

**التقييم الخارجى للاداء :**

لا بد من وجود وحدة مركزية متخصصة ومختصة بتقييم اداء المشروعات العامة ، وتمثل هذه الوحدة ركنا أساسيا فى نظام الرقابة على المشروعات العامة . ويجب ان تكون مرتبطة ـ عضويا ـ بأعلى سلطة تنفيذية مسئولة عن الاشراف على هذه المشروعات ( أنظر الشكل ١ ) . ووظيفة هذه الوحدة المركزية تشمل وضع اسس نظام داخلي لتقييم الاداء تلتزم كافة المشروعات العامة بتطبيقه باعتباره جزءا متكاملا مع نظامها المحاسبى وعمليات التدقيق الادارى الداخلى.

**التقييم الداخلى للاداء :**

يعتمد هذا التقييم فى المشروعات العامة أساسا ـ على ما هو متعارف عليه فى المشروعات الخاصة بالتدقيق الاداري الداخلي بعد تعديل اساليبه ، بما يمكنه من التدليل على فعالية المشروع في تحقيق أهدافه ، وكذلك اظهار درجة الكفاءة الاقتصادية التى يستخدم بها المشروع الموارد المتاحة له .

**ج ـ شروط ايجاد نظام فعـال لتقييم الاداء :**

ان ايجاد نظام فعال لتقييم اداء المشروعات العامـة ، يتطلب توفير شروط اساسية فضـلا عما سبقت الاشارة اليه مـن ضرورة وضوح اهداف تقييم الاداء وتبني مؤشرات معبرة عن مدى كفاءة آدائه ، وتحديد الجهات التي يجب ان تقوم بالتقييم وهـذه الشروط تتمثل فى التالي : ان يكون نظامـا مبسطا وواضحا ، ان يؤدي الى خلق جـو من الثقـة المتبادلة ، ان يكون منفتحا على الرأى العـام ، ان يربط نظام الحوافز بنتـائج التقييـم .

## الخلاصة

ان الواقـع الراهن للمشروعات العامـة فى المنطقة يشير الى غياب عدة شروط ومقومات ، لا بد من وجودهـا اذا ما اريد لهذه المشروعات ان تحقـق كفاءة أدائهـا .

وقـد سبق ان بينا ان تحقيق كفاءة أداء المشروعات العامة يتطلب مزيدا من الوضوح ، فيما يتعلق بالفرض مـن وجودها ، كما يتطلب تحديدا اكثر دقة للاهداف المرحلية المسندة اليها . كذلك بينا ان هذه المشروعات محتاجة الى وجود آلية ضبط تلقائي افضل . وذلك عن طريق ايجاد توازن بين مسألة الرقابـة عليها من ناحية ومسألة استقلالها الاداري من ناحية أخرى ، بحيث يسمح هـذا التوازن بتكافؤ صلاحيات ادارتها مع مسؤوليات هذه الادارة . كمـا يتطلب هـذا ايضا ضرورة التركيز على النتائج المتحققة بالفعل ، عوضا عن الاعتماد على الاجراءات والقيود الادارية فى توجيه هذه المشروعات ورقابتها . والى جانب ذلـك فان هذه المشروعات تحتاج الى ايجاد قيادات ادارية محلية ذات كفاءة ، وهذا مـا يتحقق بزيادة الجهـود المبذولة لاعدادها ، وترشيد سـبل حفزها ، والاهتمام بتوفير مزيد من الموضوعية فى طريقة اختيارها وتدرجها الوظيفي . فضلا عن ضرورة الاهتمام بمسألة تقييم أداء هذه المشروعات ، والعمل على الاستفادة من نتائج هذا التقييم ، مما يؤدي الى تطور عملية الرقابة على المشروعات وتحسنها ، كما يؤدي الى جعـل بنائها الداخلي اكثر فعالية وكفاءة فيما يتعلـق باداء وظيفتها .

ولـكي يتسنى للمشروعات العامـة ان تتغلب على المشكلات التي تواجهها وتتمكن ـ تدريجيا ـ من أداء دورها الاستراتيجي والحاسم فى تنمية المنطقة المساهمة في استقرارها الاقتصادي والاجتماعي . فانـه لا بد من ان يستند قيام هذه المشروعات على اسس سليمة . وبقدر

النجاح فى ايجاد أسس قابلة للتطور التدريجي والنضج المرحلي بقدر ما تستطيع المشروعات العامة ان تؤدي دورها بكفاءة . فالواقع ان كفاءة الاداء ما هى الا انعكاس لوجود استراتيجية تنموية فعالة . ولوجود بناء تنظيمي واداري ملائم . وكذلك فانها انعكاس لنمو بيئة مشجعة .

لذلك فقد كان أداء المشروعات العامة – فى الماضى نتيجة لتفاعل استراتيجيتها مع بنائها فى البيئة المحيطة بها . كما ان تطور أداء هذه المشروعات – فى المستقبل – سيكون ايضا نتيجة لوضوح استراتيجيتها ، وسلامة بنائها التنظيمي والاداري ، ومدى وجود بيئة مشجعة لها . وكون الاداء محصلة للاستراتيجية وللبناء يفرض علينا العمل من أجل تحديد الاستراتيجية ، بما يتجاوب مع حل المشكلات التنموية ومتطلبات التنمية الحقيقية المستندة على القوى الذاتية للمنطقة ، والقادرة على الاستمرار فى عصر ما بعد النفط . علينا أيضا أن نعمل تدريجيا وباتجاه متصاعد على تطوير البناء التنظيمي والاداري للمشروعات العامة . بل لكافة نشاطات المجتمع ، وان نعمل فى سبيل ايجاد علاقات موضوعية ايجابية منتجة داخل المشروعات ذاتها ، وبين قطاع هذه المشروعات وقطاع الادارة العامة وغيره من مشروعات المجتمع . وعلينا ان نهتم بتنقية البيئة والتقليل من الاثار السلبية للمحددات الداخلية والخارجية ، ضمن مسيرة تسعى لمعرفة الهامش المتاح ، وتجتهد من أجل توسيع رقعته . بما يجعل تنمية المجتمع عملية ديناميكية متجددة ومتفاعلة ، قادرة على التصدي لمواقع عنق الزجاجة في المسيرة التنموية ، ومحاولة تلافي آثارها المعوقة .

ومثل هذه العملية الديناميكية المتفاعلة الساعية لان تجعل من عملية زيادة كفاءة الاداء محور العملية التنموية الشاملة التي يراد تحقيقها تفرض متطلبات على المجتمع التصدي لها . وعلى رأس هذه المتطلبات وضوح الرؤية وامتلاك الادارة الكافية لوضع استراتيجية تنموية بعيدة المدى والعمل على تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيقها ، ووضع الخطط والحوافز اللازمة لتنفيذها ، كل ذلك عن طريق ادارة التنمية التي يجب ان توجه نمو المجتمع نحو غاياته . وتحقيق هذا كله يحتاج الى زمن كاف ، ويحتاج الى نظرة بعيدة المدى واستعداد للتضحية بالمتعة الانية فى سبيل الاستقرار الحقيقي والامن الاقتصادي والقومي على المدى البعيد وتتطلب هذه النظرة نمو ارادة اجتماعية كافية ، تجعل من السعي الى تحقيق تلك الاستراتيجية هم المجتمع وديدنه ، وتجعل من العمل فى سبيل تحقيقها مبرر شرعية القيادة ، ومبرر تبوؤ الافراد لمكانتهم في المجتمع .

**رابطـة الاجتماعيين ـ الكويت**
ص.ب ٣٤١٠٠ ـ العديلية
هاتف : ٢٥١٣٠٤٣ ـ ٢٥٢٩٢١٢

مطبعة حكومة الكويت